٩.٢

حوار كوني

٣ أعداد في السنة في ١٧ لغة

ترجمة: منير السعيداني
و فطيمة الرضواني

تصميم: ربيع محمصاني

الحديث عن علم الاجتماع مع ناندیني ساندار

يوهانا غروبنر

مات داوسون
رينر ريلنغ
ماتيو مارتينيث أبراكا
عبد القادر لطرش
تيريزا بيريز
كريتوفر مابيزا

تحوّلاتٌ وبَدَائِلُ

حفظا للذاكرة: إيريك أولين رايت

مايكل بوروواي
ميشال ويليامز

بيرغيت ريغريف
لينا أبي رافع
كادري آآفيك
ليزا هوسو
بلانكا نيكلوفا
مارغريت أبراهام
نيكولا بيير
جيف هيرن

الجندر والتفاوت الاجتماعي

جيريمي سيكنغز
موكونغ سايمون مابادیمنغ
آساندا بينيا
تابانغ سيفالافالا
مارك شي. أ. ويغريف
جابوزيل مادیافیمبتشي
آلكسيا ويستر
إدوارد ويستر

علم اجتماع من (جنوب) أفريقيا

القسم المفتوح

› الشعبوية اليمينية من منظور التضامن

International Sociological Association

النشرة الأخبارية

العدد ٢ من السلسلة ٩ – أغسطس ٢٠١٩
http://globaldialogue.isa-sociology.org/

GD

> الافتتاحية

لا يكتفي علماء الاجتماع بالعمل على تعزيز المناقشات داخل الاختصاص، بل ويلتزمون كذلك بالانخراط في النقاشات والمجادلات العمومية. فعلى امتداد العشرية الماضية تحدث ناديني سوندار(Nandini Sundar)، عالمة الاجتماع والمناضلة الاجتماعية الهندية المعروفة، الحد القائم بين الأكاديما والنضال الاجتماعي، وواجهت اللاعدالة الاجتماعية في الهند من خلال الفعل السياسي. في الحديث الذي به نفتتح هذا العدد من حوار كوني، تتحدث سوندار عن «الحرب في الباستار (Bastar)»الهندية، وأوضاعها الماضية والحالية، وعن العسر الذي وَجَدَته في أن تكون أكاديمية مُجيدة ومناضلة كفؤة في مثل أزمنة التغيّر السريع هذه.

ينطلق منتدانا الأول الذي عنْوَنَّاهُ «تحوّلات وبدائل» بنصّين يتعقّبان آثار التفكير السوسيولوجي حول المجتمعات البديلة والمستقبلات الممكنة على مرّ تاريخ السوسيولوجيا، ويناقشان السبب الذي يجعل مثل هذا النوع من التفكير ضروريا للمزاوجة بين النقد السوسيولوجي والأفكار التحريرية. ويبرز نصّ من أمريكا اللاتينية الصراعات السياسية من أجل مجتمع تضامني ودور مفهوم بوين فيفير (Buen Vivir)، فيما يُظهر إسهامٌ من قطر الوجهَ الآخر لمستقبلات العالم العربي. وتقدّم مقالاتٌ من جنوب أفريقيا و زمبابوي بحوثًا إمبيريقية حول الكيفية التي بها يتعامل الناس مع التغيّرات الكبرى التي تمس حياتهم (في هذه الحالة، هي تهمّ التغير المناخي) والعقبات التي يمكن أن تعترض السّياسات المرغوب فيها حيال تلك التغيرات.

خلال شهر جانفي ٢٠١٩، رحل عن عالمنا إيريك أولين رايت (Erik Olin Wright)، ذلك العالم الذي وهب حياته وعمله للدفاع عن أفكار المساواة والحرية والجماعة. برحيله نحن نفقد عالم اجتماع لم يكن عمله حول الطبقة، وماركس و»اليوتوبيات الواقعية» مجرد مُلهم لزملائه على اتساع الكون فحسب بل وكذلك للمناضلين النشطاء المكافحين من أجل بناء مجتمع أكثر عدالة وديمقراطية. في عددنا هذا يؤدّي اثنان من أصدقائه الأقرباء واجب العرفان لما بذل في حياته وقدّم في عمله.

في منتدانا الثاني، دعت كل من بريجيت ريغراف (Birgit Riegraf) ولينا أبي رافع و كادري آفيك (Kadri Aavik) علماءَ من أرجاء العالم لتقديم بحوثهم حول العلاقة ما بين «الجندر والتفاوت الاجتماعي». تُبرز المقالات المدرجة في المنتدى مظاهر متعدّدة لهذه العلاقة، مثل التّفاوت الجندري في تمويل البحث من منظور أوروبي وشمالي، والوضع الرّاكد الذي عليه الدراسات الجندريّة ومصيرها في جمهورية التشيك، ومسار التفاوت الجندري وعَقَباته في المنطقة العربية، وجندرة العمل في السياق الآسيوي. وتمنح لنا المقالاتُ إطلالةً على المناقشات القائمة حول التقدّم الاجتماعي وحول ردود الأفعال حيال المساواة الجندرية واتّساع المناقشة حول الكيفية التي يمكن بها لاختصاص علم الاجتماع أن يقدّم حلولا ملموسة لمشاكل المساواة والعدالة الاجتماعية. وتشير الإسهامات إلى الحاجة إلى فعلٍ اجتماعي، وإلى ضرورة الاستمرار في النضال من أجل المساواة الجندرية والسير نحو مرحلة أكثر تقدُّمًا على طريق مجتمع متساوٍ.

يكشف لنا أوّلُ مقالٍ في تركيزنا الجهوي على «علم الاجتماع في (جنوب) أفريقيا» استمرارَ الفقر واللامساواة في جنوب أفريقيا، ويؤطره ضمن تحذير موجه إلى كامل أفريقيا. ويناقش النصّ الثاني تصاعدَ شعبية الكنائس الزّعاماتية (charismatic churches) واتساع المجادلات حولها في جنوب أفريقيا كما يعالج الصمتَ الذي يلفُّ الأصوات السوسيولوجية حيال هذه المسألة. ويناقش النصان المواليان حالة عمال المناجم في جنوب أفريقيا، حيث يُظهر أحدهما الكيفية التي بها تُناقضُ الخطاباتُ البليغة حول الإدماج إقصاءَ النساء من الاضطلاع ببعض المهام، فيما يقدّم النص الثاني دراسةً إثنوغرافية حول بطالة عمّالٍ منجميين سُودٍ قدامى ويُظهر الآثار التي بها مست البطالة ثقتهم في أنفسهم ومستوى رفاههم. أمّا ما يمكن أن نعلمه حول العمال في تنزانيا فهو ما يتناوله مقال يتفحّص النظام الغذائي في دار السلام. وبالتركيز على تاريخ زمبابوي، يتفحص النصّ الموالي أنماط التراكم وإعادة الإنتاج السياسي التي عززت الدولة المفترسة الزمبابوية وغيّرتها على نحو ما. وتختتمُ صورةٌ رائعة لأليكسيا وإدوار ويبستر (Alexia & Edward Webster) هذا المنتدى من خلال المزج بين إضاءات على تاريخ جوهانسبيرغ وآثار أبرع مصوري المدينة التي قامت على الذهب.

ويتفحص المقال المدرج في القسم المفتوح من هذا العدد التضامن في أزمنة الشعبوية اليمينية في أوروبا من خلال التركيز على النمسا و المجر. ■

بريجيت أولنباخر(Brigitte Aulenbacher) وكلاوس دور(Klaus Dörre)،
محررا حوار كوني

> يمكن الاطلاع على حوار كوني بسبعة عشر لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ج د ع اج ISA website.

> ترسل المساهمات إلى globaldialogue.isa@gmail.com.

ISA International Sociological Association

GLOBAL DIALOGUE

> فريق التحرير

المحران: بريجيت آولنباخير، كلاوس دور

محررتان مساعدتان: جوهانا غروبنر، كريستين شيكرت

محرر مشارك: أبارنا سوندار

محران متصرفان: لولا بوزوتيل، أوغست باغا

مستشار: مايكل بورووای

مستشار إعلامي: غوستاوفو تانيغيتي

مستشارو التحرير: ساري حنفي، جوفري بلايرز، فيلومين غوتييرس، إلويزا مرتن، ساواكو شيراي، إيزابيلا بارلنسكا، توفا بينسكي، شيه جو جاي شين، يان فريتز، كيوشي هازيغاوا، هيروشي إيشيدا، غرايس كونو، أليسون لوكونتو، سوزان ماك دانييل، إيلينا أواناس، بورا أوسو كاساس، باندانا بوركاياستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتانبر، سيلي سكالون، نازانين شاهراكوني

محررون إقليميون:

الأرجنتين: خوان إيناسيو بيوفاني، بيلار بي بويغ، مارتين أوتاسون

أندونيسيا: كامانتو سونارتو، هاري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسومادیوي، فينا إيترياتي، إندیرا راتنا إيرواتي باتيناساراني، بينديكتوس هاري جولياوان، محمد شهاب الدين، دومينغوس إلسيد لي، أنطونيوس آريو سيتو هاردجتو، دينا تيريسا باكاسي، نو العين، جيجر رياناتو، أديتيا برادانا سيتيادي.

إيران: ربحانة جاوادي، نيايش دولاتي، سينا باسطاني، سيد محمد مطالبي، وحدي لينجانزاد.

البرازيل: غوستافو تانيغيتي، أندريسا غالي، لوكاس آمارال أوليفييرا، بينو وارکن، أونجيلو مارتنس جونيور، دمتري سيربوتشيني فارنديس.

بنغلاديش: حبيب الحق خوندر، حسن محمود، جويل رانا، أوس رقية أختر، توفيقة سطانة، آصف بن علي، خيرون نهار، كازي فادية عائشة، هلال الدين، مهيمن شوضري، محمد أونوس علي.

بولونيا: جاكوب بازويسكي، إيونا بوجادزيزويا، كاتارينا ديبسكا، باولينا دوماغالاسكا، كريتوف غوبانسكي، يارا هيرسينزكا، جوستينا كوسينكا، لوسيا لانغ، آدام موللر، صوفيا بينزا-عابلر، آنا واندزيل، جاسيك زيش.

تركيا: غول كوبسيوغلو، إيرماك إيفرين.

تايوان: جينغ ماو هو

رومانيا: كوزيما روغينيس، رايسا-غابرييلا زامفيريسكو، لوسيانا أناستاسيوي، آدريانا لافينيا بولوماك، كريستينا شيرا، دينيزا دان، دينا آلكسندرا دوميتريسكو، رادو دوميتريسكو، إيليان غابور، آليكسندرا إيريمي آنا، بيانكا ميخايلا، أندريا إيلينا مولدوفيانو، رارش-ميخاي موشات، أوانا إيلينا نيغريا، ميورا باراشيف، آلينا كريستينا باوون، كودروت بينزارو، سوزانا ماريا بوبا، أدريانا سوهودولييانو، إيلينا تودور.

روسيا: إيلينا زادرافوميسلافا، أناستازيا داوور، فالنتينا إيسيا

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني، فطيمة الرضواني

فرنسا/ إسبانيا: لولا بوزوتيل

كازاخستان: أيغل زابيروفا، بايان سماغامبيت، عادل دويونونف، آلماش تليسباييفا، كويانيش تيل، ألماغول موسينا ، اكنور ايمانكول.

الهند: راشمين جاين، جيوتس سيدانا، نيضيل بانسال، براغيا شارما.

اليابان: ساتومي ياماموتو، سارا مايهيرا، ماساتاكا إيغوشي، ريهو تاناكا، ماري ياماموتو، كاوري هاشيا، آينا كانويوكي، إيريكا كوغا، كايا أوزاوا، تسوكاسا شيباغاكي، ميشياكي يوياسا، ريكوهو بابا.

لطالما كانت الأفكار حول التحولات وبدائل التنظيم الحالي للمجتمعات جزءًا من الفكر الاجتماعي، وكذلك الأبحاث التجريبية حول التغيرات والتحولات المجتمعية. هذه المساهمات من جميع أنحاء العالم تعطي رؤى نظرية وكذلك تجريبية حول هذه القضايا.

على المستوى العالمي ، لا تزال النساء يمثلن نسبة كبيرة من الفقراء والمهمشين. تناقش المقالات التي تم جمعها في هذه الندوة العلاقة بين الجندر\الجندرية وعدم المساواة في المجالات المختلفة - من تمويل البحوث والنيوليبرالية إلى الدولة والعمل.

يقدم هذا القسم نظرة ثاقبة عن المنظور النظري والبحث التجريبي من جنوب أفريقيا مناقشة القضايا المتعلقة ليس فقط بهذا البلد ولكن أيضا زيمبابوي وتنزانيا وكذلك أفريقيا ككل. يقدم المقال المصورعن تاريخ جوهانسبرغ فهمًا/ ادراكًا بصريًا للمدينة.

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> في هذا العدد:

الافتتاحية: ٢

> قول السوسيولوجيا

غاباتٌ مُلْتَهِبَةٌ : مقابلة مع ناديني ساندار،
بقلم يوهانا غروبنر ، النمسا ٥

> تحوّلاتٌ وبَدَائِلُ

تاريخ موجز لعلم اجتماع البدائل،
بقلم مات داوسون، المملكة المتحدة ٨

مُستقبلٌ قَيْدَ الصُّنْع،
بقلم رينر ريلنغ، ألمانيا ١٠

تعدّد الأصوات الداعية لبوين فيفير، بقلم ماتيو مارتينيث أباراكا، المكسيك
بقلم ماتيو مارتينيث أباراكا، المكسيك ١٢

مستقبل العالم العربي الآخر،
بقلم عبد القادر لطرش، قطر/الجزائر ١٤

كيف يقيّدُ الوصمُ السّياساتِ: سائقُو نَاقِلَاتِ النّفاياتِ في جنوب أفريقيا،
بقلم تيريزا بريز، جنوب أفريقيا ١٦

التّأقلمُ مع التغيّر المناخي: صِغار مُزَارعي زيمبابوي،
بقلم كريتوفر مابيزا، وِيمبابوي ١٨

> حفظا للذاكرة: إيريك أولين رايت

إيريك أولين رايت: يوتوبي واقعي،
بقلم مايكل بوروواي، الولايات المتحدة ٢٠

حفظ ذكرى إيريك أولين رايت،
بقلم ميشال ويليامز، جنوب أفريقيا ٢٢

> الجندر والتفاوت الاجتماعي

في الحديث عن الجندر والتفاوت: مقدمة،
بقلم بيرغيت ريغريف ألمانيا، ولينا أبي رافع، لبنان، وكادري آآفيك، فنلندا ٢٣

تحديات الجندر في تمويل البحث،
بقلم ليزا هوسو، فنلندا/السويد ٢٥

تحدي المساواة الجندرية في جمهورية التشيك،
بقلم بلانكا نيكلوفا، جمهورية التشيك ٢٧

الاستمرارية والتغير: التفاوت الجندري في الولايات المتحدة الأمريكية،
بقلم مارغريت أبراهام، الولايات المتحدة الأمريكية ٢٩

الجندر و التفاوت في المنطقة العربية،
بقلم لينا إبي رافع، لبنان ٣١

جندرة العمل والتفاوت في سياق آسيوي،
بقلم نيكولا بير، المملكة المتحدة ٣٣

الفريق الدولي للتقدم الاجتماعي: التقدم الاجتماعي: بعض الأفكار المجندرة،
بقلم جيف هيرن، فنلندا/السويدالمملكة المتحدة ٣٥

> علم اجتماع من (جنوب) أفريقيا

الفقر واللامساواة: تحذير لأفريقيا من جنوب أفريقيا،
بقلم جيرمي سيكنغز، جنوب أفريقيا ٣٧

الخمسينية والكنيسية الزعاماتية في جنوب أفريقيا،
بقلم موكونغ سامون مابادمنغ، جنوب أفريقيا ٣٩

غازيات الفضاء: منجمياتٌ تحت سطح الأرض،
بقلم آساندا بينيا، جنبو أفريقيا ٤١

الآثار غير الاقتصادية للبطالة،
بقلم تابانغ سيفالافالا، جنوب أفريقيا، ٤٣

كيف نُطعِم العالم: درس من تنزانيا،
بقلم مارك شي. أ. ويغريف، جنوب أفريقيا ٤٥

دولة القنص الاستحواذي الزيمبابوية: الحزب، الجيش وأصحاب الأعمال،
بقلم جابوزيل مادياڤيمبتشي، زيمبابوي ٤٨

جُوزي: مدينة الذهب الهشّة،
بقلم آلكسا ويبستر وإدوارد ويبستر، جنوب أفريقيا ٥٠

> القسم المفتوح

الشعبوية اليمينية من منظور التضامن،
بقلم جورج فليكر وكارينا آلتريتر، وإيستيفان غرايسيار وساسكيا سيندلر، النمسا ٥٥

”إن أعسر ما نفعله في أزمنة الأزمات هو أن نتذكّر أنّا علينا أيضًا مسؤوليّةَ الاستمرار في القيام بالأبحاث. أحيانا، تبدو الكتابات السوسيولوجية كما لَوْ كانت مشروعا شخصيا لا يُفيد أي شخص آخر عدا مؤلّفه، وأحيانا نشعر وكأنها عديمة النفع، وعلى الأخص إذا أَخْفَقَت في كسب الرّيادة، ولكننا في الأخير نتلقى رواتبنا من أجل أن نضيف ولو نزرا قليلا من تلك المعرفة التي بمُستطاعنا تقديمها للعالم“

ناديني سوندار

> غابات ملتهبة :
مقابلة مع ناندیني ساندار

ناندیني ساندار

ني.غ: تم نشر كتابك»التابعون والأسياد: التاريخ الأنثروبولوجي لباستار» الذي نال استحسان النقاد سنة ١٩٩٧ وأبرز تاريخ باستار في القرنين التاسع عشر والعشرين. هلّا أخبرتنا عن اهتماماتك الأساسية والدوافع الكامنة وراء تركيز أعمالك في مثل هذا المجال في الهند الوسطى؟

ن.س: حين كنتُ أعدّ رسالة الدكتوراه في أواخر الثمانينات من القرن الماضي ضمن قسم الأنثروبولوجيا بجامعة كولمبيا، اِستلهمتُ أعمال مؤرّخين ماركسيين مثل آي. ب. ثومسون E.P. Thompson وإريك هوبزباون Eric Hobsbawm إضافة إلى علماء الأنثروبولوجيا مثال دجون ناش June Nash وويليام روزباري William Roseberry مع التركيز على الإقتصاد السياسي. وكان العلماء حينها في الهند يبحثون في مدرسة «التّابع» التاريخية (subaltern school). كنت متأكّدة من ميولاتي لدراسة مسألة الكولونيالية وحركة توسع رأس المال وتمرّد

ناندیني ساندار (Nandini Sundar) أستاذة علم الإجتماع في كلية دلهي للإقتصاد، جامعة دلهي. من بين آخر إصداراتها غابة ملتهبة: حرب الهند في باستار (Juggernaut Press، 2016)، الذي صدر في صيغة جديدة بعنوان غابة ملتهبة. حرب الهند ضدّ الماوّيين،(Verso، 2019)، والقبائل المصنّفة وهندها (منشورات جامعة أكسفورد، ٢٠١٦)، الحروب الأهلية في جنوب آسيا: الدولة والسيادة والتنمية (تحرير مشترك مع أبارنا ساندار Aparna Sundar،SAGE، 2014)، واللامساواة والحِراك الإجتماعي في الهند ما بعد الإصلاح، عدد خاص أصدرته مجلّة Contemporary South Asia (تحرير مشترك مع رافيندير كاور Ravinder Kaur، 2016). وإلى جانب مؤلّفاتها توسيع النشاط: الإدارة المشتركة للغابات في الهند، (٢٠٠١)، يعود إليها تحرير كتاب الأسس القانونية: الموارد الطبيعية والهوية والقانون في جارخاند (٢٠٠٩). كما ساهمت في تحرير مؤلّف الأنثروبولوجيا في الشرق: مؤسسو علم الإجتماع والأنثروبولوجيا الهندية (٢٠٠٧). هي رئيسة تحرير إسهامات في علم الإجتماع الهندي من سنة ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، وهي عضوة في هيئات العديد من المجلّات والدوريات والمؤسسات البحثية واللّجان الحكومية. تحصّلت ساندار على جائزة أنفوسيس Infosys للعلوم الإجتماعية (الأنثروبولوجيا الإجتماعية) سنة ٢٠١٠، وجائزة أستير بورسراب Ester Boserup للبحث في التنمية سنة ٢٠١٦. كما حازت على جائزة مالكوم أديسيشياه Malcolm Adiseshiah للإسهامات المتميّزة في مجال الدراسات الإنمائية لسنة ٢٠١٧.

اِنخرطت ساندار في رفع الدّعاوَى في مجال حقوق الإنسان والنّضال منذ ٢٠٠٥. وفي خطوة تاريخية غير مسبوقة، قضت المحكمة العليا في الهند سنة ٢٠١١ بحظر دعم الدولة الذي كانت تحظى به لجان اليقظة المسلحة التي كان عملها يتمثّل في قصاص المدنيين من المجرمين. كان ذلك الحكم القضائي علامة بارزة في القضية التي رفعتها ناندیني ساندار ضدّ ولاية تشاتيسجاره. تكتب ساندار بانتظام للإعلام بشأن القضايا المعاصرة. ويمكن النفاذ إلى كتاباتها على الموقع http://nandinisundar.blogspot.com.

تحاورها في هذه المقابلة **جوهانّا غروبنر** (Johanna Grubner) باحثة في مرحلة الدّكتوراه بجامعة يوهانس كابلير، لينز، النمسا Johannes Kepler University, Linz, Austria ومساعدة تحرير بمجلة حوار كوني.

الفلّاحين والحركات الإجتماعية المعاصرة إلّا أن إدراك المكان والأسلوب استغرق منّي بعض الوقت. زرت باستار لأوّل مرة سنة ١٩٩٠ و بدا لي أنها تنطوي على كلّ احتياجاتي لإنجاز رسالة الدكتوراه - أشخاص كُرماء، وحركات اجتماعية متجدّدة باستمرار ، وماضٍ ثائر متمرد ... وأرضية خصبة للبحث في غياب فعلي لدراسات حول هذا التاريخ.

ي.غ: تناقشين في كتابك غابة ملتهبة، حرب الهند ضدّ الماوّيين، نتائج البحث المستمر والعمل الميداني الذي تقومين به في منطقة باستار. هل يمكن أن تَصِفِي بإيجاز الصراعات الاجتماعية والسياسية المحدّدة التي تحدث في هذه المنطقة حاليّا؟

ن.س: خلال كامل القرن المنصرم أو أكثر منه قليلا، تمّ اِسغلال الغابات والثروات المعدنية في الهند الوسطى. لقد استفحلت هذه العملية وزادت حدّته في مستهل القرن الواحد والعشرين إذ حصلت الشركات الكبرى على عقود إيجار لأغراض التّعدين مما أدّى إلى تشريد المجتمعات المحلية وتسبّب في كارثة بيئية واجتماعية. تجلّت أشكال مقاومة النزوح في اشكال متنوعة من الحركات أبرزها ما تمّ انتهاجه في العقدين الأخيرين وهو الإنخراط في نشاط حرب العصابات المسلحة إلى جانب الحزب الشيوعي الهندي (الماوي). تضمّنت العملياتُ التي أطلقتها الحكومة لمكافحة التمرد ومواجهته عددًا هائلا من عمليات القتل التي تمّت دون محاكمات، والانتشار الهائل للمخيمات الأمنية وعسكرةً للمشهد. و راهنا، نذكر تعنّت كلّ من الحكومة والماويين على حد سواء في اعتماد أساليب مسلّحة رغم ادّعائهم الدعوة إلى الحوار والسّلام تحقيقا لمصالح الشعب.

ي.غ: تثيرين في كتابك غابة ملتهبة الشكوك والتساؤلات حول وضع الديمقراطية وإدراك معنى الممارسات الديمقراطية في الهند و تُقرّين بأنّ ‹› الهند بلد ديمقراطي بكل مؤسّساته [...] و لكن قد لا يفي القصد بتوقّعاتنا.›› هل من توضيح لذلك؟

ن.س: تُستخدم العناصر التي تُعتبر غالبًا عمادا للديمقراطية مثال الانتخابات أو تدابير الرعاية الاجتماعية بهدف نزع الشرعية عن أنماط الاحتجاج البديلة فضلاً عن أساليب الحياة التي لا تتناسب مع رؤية الدولة لتفاقم البطالة. يشمل ذلك أشكال التّعايش مع الغابات إضافة إلى طيف من الممارسات الإنتاجية التقليدية المثمرة. وحتى في ‹‹الأوقات العادية›› يكون التمثيل الانتخابي مثيرا للجدل جرّاء الإخلالات الهيكلية التي تسم تأديته لمهامه. نسوق مثال المبالغ المالية الهائلة الضرورية لخوض المعارك الإنتخابية، وجعل الأحزاب معتمدة على الشركات الكبرى، علاوة على تسهيل تسلّل الممارسات القائمة على الفساد. ولكن، خلال عمليات مكافحة العصيان أو النزاعات يغدو اِستخدام جهاز الديمقراطية آلة للقمع عوضا عن التمثيل، أمرا بيّنا جليّا على نحو استثنائي، حيث يجبر الناس على الاقتراع بهدف إضفاء الشرعية على النظام السياسي مثلا، إضافة إلى الحظر الإنتقائي للأحزاب والمنظمات. حاليا، يتم في الهند انتداب قطاعات واسعة من وسائل الإعلام من قبل الجناح اليميني لأداء أدوار دعاة الكراهية والتحريض على خطاب التباغض، من خلال التخفي في مظهر الوطنيين. وفضلا عن دلك، يتفاقم إفراغ المؤسسات الداعمة للديمقراطية من فحواها ويتعاظم تجويفها مثل السلطة القضائية والهيئات التنظيمية، إلخ... وتعمل السياسات الديمقراطية - من خلال بروز الانفصال بين السلطات وبين التوافق الشعبي- كحد مانع لإمكانية التفكير من خلال البدائل الإبداعية.

ي.غ: تنخرط في الصراعات الإجتماعية والسياسية في باستار الدولةُ إضافة إلى عدد من الفئات السّياسية والإجتماعية على إختلاف أطيافها وهياكلها ومقاصدها السياسية والإجتماعية. هلا بينت لنا الإطار النظري الذي تستندين إليه والنهج الإمبريقي الذي تعتمدينه في تحديد تلك الإختلافات وسبب اعتبارك إياها مفيدة؟

ن.س: يكتسي الإطار النظري الذي أعتمده دوما طابعا ماركسيا بشكل عام. لقد حاولت في كتاب غابة ملتهبة البحث في إثنوغرافيا الديمقراطية من خلال التطلّعات التي يصفيها الناس على هذه العملية، إضافة إلى الطريقة التي تعتمدها مختلف المؤسسات مثل وسائل الإعلام والسلطة القضائية والأحزاب السياسية في استجابتها لها. لاحظنا كيف أنّ الإفلات من العقاب ومسألة الهشاشة مشتركتا البناء (co-constructed). ولكن كيف يمتلك الناس إرادة الحياة والكفاح؟ لقد حاولت استهداف جمهور عام ولذلك وردت الإنتقادات ضمنيّة في ما كتبت. لقد ساهمت الظروف إلى حدّ كبير في تحديد اختياري للطرائق ولمواقع البحث بحكم انخراطي بشكل رئيسي في ما كنت أكتب عنه بصفتي متقاضية في مناهضة انتهاكات حقوق الإنسان، بحيث غدا من العسير عليّ النفاذ إلى أماكن معينة مثل عالم الشرطة وقوات الأمن. ومع ذلك، أتيحت لي مساحات أخرى للدراسة عن كثب. وما العملية القانونية التي تنطوي عليها سياقات رفع دعاوى المصلحة العامة وكشف كيفية عمل القضاء إلا دليل قوي على النفاذ الذي توفقت فيه.

ي.غ: حسب تجربتك، هل يمكن أن تساعدنا الدراسات الميدانية الاجتماعية كتلك التي أجريتها في باستار على اِكتساب نظرة ثاقبة حول بنية الصراع الاجتماعي بصفة أعم؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل يمكن أن تخبرينا عن بعض عناصر عملك التي ترينها مناسبة بشكل خاص عند عرض الصراعات الاجتماعية خارج سياق باستار؟

ن.س: ثمّة بعض التوافقات بين ما يحدث في باستار وما يحدث في أماكن أخرى وتحديدا في المناطق الغنية بالموارد و ما يتعرّض إليه السكان الأصليون. لقد تعلّمت الكثير من الأدبيات التي تتناول حركات أمريكا اللاتينية وعنف الدولة واستفدتّ كذلك من الدراسات المتعلّقة بمكافحة التّمرد بما في ذلك تطبيق بريطانيا لتشريعات الطوارئ واستخدام برامج مناهضة للمقاومة مثل برنامج التقليص الاِستراتيجي لمجالات السكن (strategic hamletting) في مالايا وفيتنام، إلخ...

تتعدد الطرائق في تناول مثل هذه الموضوعات إذ يمكن التفكير في ثلاثة كتب بديلة كان من الممكن أن أكتبها وتتناول مسألة الاقتصاص غير القانوني ومسائل السلطة وامتلاك الدّولة للتفويض والمسؤولية الفردية، وكذلك القانون ومظاهره الهشّة الزائلة والنهج الذي ترسمه في تشكيل الدولة، ثمّ موضوع عواطف الحرب الأهلية المتضاربة. وعلى نقيض العمل الاجتماعي/الأنثروبولوجي المتميّز والمتعلّق باليسار المسلح لأمريكا اللاتينية، فإنّنا نفتقر لدراسة مثبّتة حول الحركة الماوية تتناول، على سبيل المثال، التغيرات التي أحدثتها الحركة في مسار توزيع الأراضي، وفي الاقتصاد السياسي الزّراعي المحلي. أعتقد أن مثل هذا الموضوع جدير بالدراسة.

ي.غ: في الحالات التي تتم فيها مكافحة المبادئ الديمقراطية وتُنتهك حقوق الإنسان، ماهي في اعتقادك المسؤوليات التي يجب على العلوم الإجتماعية وعلى علم الإجتماع بالتحديد بصفته إختصاصا الإضطلاع بها؟

ن.س: تُلقى علينا جميعا مسؤوليات متعدّدة مضاعفة- بوصفنا مواطنين وعلماء إجتماع وأساتذة. ثمّة لحظات نشعر فيها أن الواجب يدعونا إلى اِرتداء قبعة الآخرين وتبليغ أصواتهم- مثال المشاركة في مظاهرة، الإمضاء على عريضة، الإدلاء بشهادة في المحكمة، أو أي فعل آخر مهما كان. و ثمّة أوقات أخرى تأخذنا مسؤوليتنا تجاه طلابنا وزملائنا فننشغل في الحياة الأكاديمية المضنية باستمرار وننغمس فيها، فتحُول دون قيامنا بأنواع أخرى من الأنشطة. « إن أعسر ما نفعله في أزمنة الأزمات هو أن نتذكّر أنّا علينا أيضًا مسؤوليّةَ الاستمرار في القيام بالأبحاث. أحيانا، تبدو الكتابات السوسيولوجية كما لَوْ كانت مشروعا شخصيا لا يُفيد أي شخص آخر عدا مؤلّفه، وأحيانا نشعر وكأنها عديمة النفع، وعلى الأخص إذا أَخْفَقَت في كسب الرّيادة، ولكننا في الأخير نتلقى رواتبنا من أجل أن نضيف ولو نزرا قليلا من تلك المعرفة التي بمُستطاعنا تقديمها للعالم. ففي الظروف الحالية التي تتسم بالهشاشة الأكاديمية من المهم أيضًا مداومة تذكير أنفسنا بأن الحصول على وظيفة يعدّ امتيازا.

ي.غ: أنت تُعتبرين أكاديمية وناشطة في مجال القضايا الإجتماعية. هل توافقين على هذا التوصيف؟ و كيف تصفين العلاقة النموذجية بين الأكاديميا والسياسة في الهند ومدى تأثير ذلك في عملك؟

ن.س: انخرطتُّ على الدوام في عديد الهياكل التي تُعنى بالحريات المدنية وانضممت إلى الهياكل المناهضة لفصل المجتمعات الوحيدة سعيا للتجانس في بينها ضمن نفس المجتمع المحلّي. ونظرا لانشغالي الكلّي بالبحث في باستار، فقد انخرطت بدوام كامل تقريبا في مجال حقوق الإنسان سنة ٢٠٠٥. وحين شرعنا في التقاضي في المحكمة العليا ضد لجان اليقظة والفظائع التي ترتكبها الدولة لم أكن أتخيل دوام ذلك وأننا سنظل في المحكمة حتى سنة ٢٠١٩. و كان قرار الفصل في دعوانا القضائية انتصارا لنا حيث صدر الحكم الباهر سنة ٢٠١١ لصالحنا قاضيا بحظر دعم الدولة للجان اليقظة وبالتعويض الاستحقاقي لجميع الضحايا. وبسبب رفض الحكومة تنفيذ الحكم، نحن لا نزال نناضل من أجل إرساء العدالة. لقد تقدمت شرطة تشهاتيسجاره سنة ٢٠١٦ بشكوى انتقامية وكاذبة ضد ستّة من مناضلينا بتهمة القتل وحمل السلاح وإتيان أعمال شغب إلخ... إلى جانب التهم التي استندت إلى قانون منع الأنشطة غير المشروعة، وهو أحد قوانين مكافحة الإرهاب الرئيسية في الهند. ولحسن الحظ، أمرت المحكمة بتأجيل التنفيذ ولم نُسجن. إلّا أنّه لم يتم إسقاط هذه التهم إلّا في فبراير من سنة ٢٠١٩.

ومع مرور الوقت أخذ نشاطي يتضاءل مع التحاق آخرين بالعمل على هذه المسألة. شخصيًا أرى من الصعب التوفيق بين عملي أكاديميةً ناجحة وناشطة كفؤة لا لسبب آخر غير الوقت الذي يلتهمُه كلا العملان. فمن جهة، ينخرط العديد من علماء الاجتماع في الهند في شكل من أشكال الأنشطة لوضوح المشاكل من حولنا و شدّة إلحاحها، ولكن، ومن جهة أخرى، ثمّة من يتغطرس في معاداة النشاط النضالي بدعوى انحرافه عن الموضوعية وازدرائه للتنظير الملائم. وغدت مسألة الحفاظ على الجامعة باعتبارها مساحة أكاديمية في ظل نظام مودي Modi تحديًا في حد ذاته حيث تمّ حظر الندوات وورشات العمل، كما تمّ رفض الدعوات التي وجهت للمتحدثين في المؤتمرات أو إلغائها، واتهام الطلاب بالتحريض على الفتنة وتعريضهم للضرب، ويتم حذف الكتب – من بينها كتبي- من المناهج الدراسية لكونها «مناهضة للقوميّة».

ي.غ: لقد اكتسب عملك اهتماما بالغا ومن الأكيد أن يتشوق العديد لمعرفة مشاريعك المستقبلية. هلا نوّرتنا قليلا عن برامجك للسنوات القادمة بصفتك ناشطة وباحثة.

ن.س: يتوقّف برنامجي المستقبلي في جزء منه على مستقبل الهند السياسي وعلى كيفية تعامل الأنظمة السياسية المستقبلية مع الجامعات. أفكّر في عدّة مشاريع تشمل القيام بدراسة حول وضع دستور الهند، ومساهمة الحركات الطلّابية في السياسة القومية لكن لم تتوضّح لي الرؤية حول أيٍّ من المسائل سأنتهي إلى الغوص فيها والتركيز عليها. لطالما روادتني فكرة القيام بعمل بحثي يتناول قارّة أخرى ولكّنّي لا أعلم الظروف ولا زمن إمكانية القيام بذلك. يتوقّف هذا كذلك على إجازة أكاديمية من الجامعة، يعسر الحصول عليها حاليّا. ■

توجّه كلّ المراسلات المباشرة إلى ناندیني ساندار nandinisundar@yahoo.com

> تاريخ موجز لعلم اجتماع البدائل

بقلم مات داوسن (Matt Dawson)، جامعة غلاسغو، المملكة المتّحدة

التفكير في طرق بديلة لتنظيم المجتمع دائما ما جزء لا يتجزأ من علم الاجتماع. الصورة: سي. دنكان / فليكر. بعض الحقوق محفوظة.

«ما البديل إذن؟». لستُ عالم الإجتماع الوحيد الذي يوجّه إليه السؤال حول البدائل التي يجب على علم الاجتماع تقديمها لحلّ المشاكل الإجتماعية التي يقوم بتصنيفها بعناية ودقّة فائقتين. لقد دفعني هذا السؤال وعدم قدرتي أحيانا على الإجابة عليه إلى تأليف كتابي النظرية الإجتماعية من أجل مجتمعات بديلة. وقد حاولت من خلاله تحديد مجموعة من البدائل التي عرضها علماء الإجتماع. قادني القيام بهذا العمل إلى الكشف عن تاريخ ثريّ حول البدائل السوسيولوجية، وكما بيّن الآخرون فإنّ التاريخ تخصّصٌ يعتمد، على غرار علم الإجتماع، وبشكل متزايد، على النقد، ويثير تساؤلات حول حتمية ما هو قائم و يواجه بصورة آلية مسألة ما يمكن أن يكون وهو سؤال يتعلّق بالبدائل. وتغدو مسألة إدراك تاريخ هذه البدائل حاجة ملحّة في اعتقاد علماء الإجتماع الذين يواجهون مثل هذه المعضلة راهنا.

ما يتبيّن لنا حين دراسة هذا التاريخ هو العلاقة الوثيقة بين النقد والبديل. لقد استخدم كارل ماركس نفسه الذي قال في تعليقه السّاخر الشهير إنّه لم يكن «يكتب وصفات لمطابخ المستقبل» ، أفكارًا عما يمكن أن تبدو عليه الشيوعية - القضاء على الملكية الخاصة، والتقليص من تقسيم العمل، والعمل الذي أصبح «من أولى حاجيتنا « إلخ ...- بوصفها سبلا لتعزيز نقده للرأسمالية. ويمكن تبيان الحجج نفسها في رؤى كتّاب ماركسيين لاحقين مثال هنري لوففرHenri Lefebvre في استخدامه للبديل المتمثّل في التحكم في الحياة اليومية وتوجيهها، أو ما يسمّى بالإدارة التلقائية الذاتية (التنظيم الذاتي والإدارة) سعيا إلى إلقاء الضوء على الطرق التي تم بها التلاعب بالحياة اليومية. أمّا هيربرت ماركوز Herbert Marcuse فقد أبرز بديل»الذاتية الجديدة» للإنسانية التي طرحتها حركات «الرفض الشديد» خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وكذا دعت أنجيلا ديفيز Angela Davis إلى إلغاء السّجون في ردّةَ فعل في محاربتها لمجمّع السجن الصناعي الخبيث ذائع الصيت. لقد اتّحد هؤلاء الماركسيون في رسم بعض الرؤى البديلة باعتبارها مفيدة وضرورية لإثارة الجدل حول ديمومة ما هو موجود.

وتجدر الإشارة إلى تقاسم علماء اجتماع ذوي مناظير أخرى لوجهة النظر هذه بشأن العلاقة بين النّقد والبديل في سياقات متعدّدة. فقد طرح إميل دوركايم Émile Durkheim بدائل متعدّدة تشمل فرض حظر التّوارث الذي عَرَضَه باعتباره لا يتلاءم مع فرنسا الحديثة الناشئة لتركيزه على النزعة الفردية وعلى مسألة الجدارة (meritocracy) مع تفاقم الأنماط الإشكالية للتفاوت الاقتصادي، مما يبرر ضرورة حظره. أمّا في اسكتلندا فقد سعى باتريك جيديسPatrick Geddes إلى حلّ مشكلة الازدحام والظروف غير الصحية للمدينة الصناعية وذلك من خلال نظام «الجراحة المحافظة» الذي أعاد تصميم المدن بالتركيز على الفضاءات المدنية. ولا زالت مدينة إيدنبورغ Edinburgh السكوتلندية تعكس آثار أفكار جيديس من خلال مسلك باتريك جيديس للتراث . أمّا في الولايات المتحدة فقد ردّ و.ب.

دوبويز Du Bois على أوجه انعدام المساواة العرقية المتغيّرة التي تتضمنها الأنظمة الاجتماعية بطرح بدائل مختلفة، حيث غيّر اتجاه البوصلة من اقتناعه المتفائل والليبرالي بالعلوم والتعليم الذي تجلّى في دفاعه عن «أكاديميات الزنوج» إلى مطالبةٍ راديكالية بالانعزال الاقتصادي للسّود للإشارة إلى إمكانية وجود بديل غير الرأسمالية. وبالنظر إلى رؤية سي. رايت ميلز C. Wright Mills في مؤلّفه الخيال السوسيولوجي المتمثّل في محاولة علم الاجتماع جعل المجتمع يتميّز بقدر أكبر من الديمقراطية لا نستغرب كذلك وجود بدائل عنده تركّز على تعزيز الديمقراطية. وفي شيكاغو ، أبرز جورج هربرت ميد George Herbert Mead صعوبة التعبير عن «عبقرية» جميع الناس في ديمقراطية تختزل السياسة في معركة «الشخصيات»، ودعا بدلا من ذلك إلى مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية، منها إرساء تجمعات اجتماعية، أندية المدن، رابطات حماية المهاجرين، التحكيم الخاصّ بالإضرابات، حملات الاقتراع، تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، التي تكفل لجميع المواطنين فرصة التعبير عن أنفسهم بطريقة ديمقراطية. في تلك الأثناء، كان كارل مانهايم Karl Mannheim قد حدد من منفاه في لندن نظام «الديمقراطية المناضلة» بإبرازه لمجموعة من القيم الديمقراطية المركزية الصارمة وضرورة ظهور «طبقة حاكمة جديدة» ذات معارف في علم الاجتماع حتّى نتجنّب ظهور الفاشية.

ولقد كان لعلم الإجتماع النّسوي بدوره إسهام بالغ في السعي إلى طرح البدائل. لقد طرحت كلا من سلمى جيمس Selma James وماريا روزا دالا كوستا Mariarosa Dalla Costa في ردّهما على سابقاتيهما من الكاتبات مثل مارغريت بينتسون Margaret Bentson التي دافعت عن فكرة إضفاء الصبغة الإجتماعية على العمل المنزلي، فطرحتا دفع أجور مقابل الأعمال المنزلية أسلوبًا للتغلّب، على حد تعبيرهما على مظاهر الظلم وأوجه اللامساواة في النظام الأبوي، وكان الأمل يحدوهما، من خلال هذا البديل، إلى إيلاء المرأة مكانة محورية في عملية الكفاح الثوري من أجل مجتمع اشتراكي. تلَتهُما في طرح البدائل كل من أندريا دوركين Andrea Dworkin وكتارينا ماك كينون Catherine MacKinnon اللّتين سعيتا إلى حظر الإباحية ردًا على المخاوف من أنّ تؤدّي إلى «هرمية جندرية» تعيد إنتاج المفاهيم القائمة على اعتبار المرأة مصدرا رئيسيا لمتعة الرجل. وردا على ذلك، دفعت نسويات أخريات مثال لين سيغال (Lynne Segal) وشيلا ماكغريغور (Sheila McGregor) بفكرةٍ مفادها أنه بدلاً من السعي إلى حظر المواد الإباحية، وجب البحث عن تعبيرات أكثر نسوية عن الجنسانية.

تشير هذه البدائل وغيرها كبديل ‹›الطريق الثالث‹› الذي عرضه أنتوني غيدينز Anthony Giddens وكذلك دعوة أولريش بيك Ulrich Beck لبناء «أوروبا لكلّ لمواطنين» أو العدد الهائل من علماء الاجتماع الذين أسهموا في النقاش الدائر حول الدّخل الأساسي، إلى الحاجة الملحة والماسة لعلم الاجتماع للنظر في طبيعة التدخلات العمومية. فبينما دفعَ طرحُ مايكل بوراوي Michael Burawoy ودعوتُه لإقامة «علم الاجتماع عمومي» علماءَ الاجتماع إلى التفكير في طبيعة نشاطهم العمومي، تمّ، أحيانا، حذفها من الأمثلة التاريخية المجسدة لعلم الاجتماع العمومي. ومع ذلك، تتوافر الأمثلة حين النظر إلى هذا التاريخ من خلال العدسة التي تكشف كيفية تقديم علماء الإجتماع للبدائل. ونسوق في هذا الإطار أمثلة غنيّة للراهن تراوح بين إعادة التصميم الحضري لجيديس، وفكرة تنظيم المجتمع لميد Mead، ونشاط ديفيس Davis المناهض للسّجون وصولا إلى محاضرات مانهايم الإذاعية. يعيد هذا التركيز إلى الأذهان أيضًا الدور الذي اضطلعت به الرواية في إفساحها المجال لعلماء الاجتماع بحيث يحددوا بدائلهم. ولعل أكثر الكتب أهمية في هذا المجال يوتوبيا شارلوت بيركنز كلمان Charlotte Perkins Gilman النسوية هيرلند Herland بتركيزها على التربية الجماعية للأطفال وعلى العلاقات المستدامة بين الإنسانية والطبيعة.

لقد طرحت روث لافيتاس Ruth Levitas على علماء الاجتماع، في علاقة بالجهود المضنية المبذولة في انتقاد أشكال التفاوت والسلطة بافتراض زوالها، تضمين اليوتوبيات الهادئة غير المعلنة في أعمالهم.

آمل أن أكون قد أبرزت في هذه المقالة القصيرة دور علماء الإجتماع الذين لم يركنوا أبدا إلى الصمت بل غالبا ما أسهموا في تقديم البدائل، إذ يزخر علم الإجتماع بتاريخ ثريّ من البدائل يمكن الإستلهام منها والاسترشاد بها وإثراؤها بالنقاش والنقد. عندها، وحين مواجهتنا بالسؤال «وإذن، ما البديل؟» سوف يكون متوفّرا لدينا العديد من الإجابات. ■

توجّه كلّ المراسلات المباشرة إلى مات داوسن على العنوان Matt.Dawson@Glasgow.ac.uk

> مستقبلٌ قيد الإعداد

بقلم راينير ريلين (Rainer Rilling)، جامعة ماربورغ، ألمانيا

من وما الذي يشكل مستقبلنا؟
الصورة: س. فاستانو / فليكر. بعض الحقوق محفوظة.

مصطلح ‹‹ التحوّل›› مصطلح جديد ذو تاريخ وجيز وإن كان متنوّعا. مدلوله يُراوح بين توصيفاتِ تغيّر الحياة اليومية وتلك التوصيفات السّياسية والعلمية بكلّ ألوانها، شاملةً تغيّر النّظام السياسي وتطوّر الأنظمة ما بعد الكولونيالية مُرُورًا بالرّأسمالية الليبيرالية الديمقراطية، ليتضمن أنواعا مختلفة من الرأسمالية في سياق العولمة، ولتنضوي فيه أخيرا، وبشكل أكثر تعميما،››التحولات الكبرى›› بشأن العلاقة بين الإنسان والطبيعة وتحوّل الأنظمة الإشتراكية للدّولة إلى أنظمة رأسمالية، وصولا إلى ما هو أبعد من ذلك. وبينما انحصر التركيز غالبا على الجدل الدائر حول كيفية تعامل أيّ من الجهات الفاعلة المختلفة مع من يمكنه التحوّل من ‹‹واقع›› ‹‹لآخر›››، كثيرا ما أهملتْ سرديات التحوّل، وبأسلوب لافت للنظر على الأرجح، بعض جوانب‹‹سياسة المستقبل.››

‹‹المستقبل أمامنا منتصبٌ أمامنا بالفعل بعدُ، ولكنّه غير موزّع توزيعا متساويا››، ذاك ما ينقل أنّ ويليام جيبسن William Gibson الذي كان ابكتر لفظة «الفضاء السايبيري»، قاله منذ ربع قرن. على أنّه لازم الصّمت في ما يخصّ التوزيع الحالي أو المستقبليّ لهذا المستقبل و لم يُدل بأيّ رأي فيه، رغم تصدّر القضية طليعة الاهتمامات خلال القرون الماضية.

لقد أحدث بروز علاقات الزمن الحديثة وأهميتها في عالم الحداثة البورجوازية ثورة شملت حتّى الآن، لا الفوارق الوجيهة بين الماضي والحاضر والمستقبل وغيّرت معنى ‹‹المستقبل›› من معنى سّلبي إلى آخر فعّال(‹‹حدّد المستقبل››) فحسب، بل نقلت جني الأرباح وحساب الوقت القادم، أي العقود الآجلة، إلى قلب النظام الاقتصادي الجديد. في نهاية المطاف، تحولت مجتمعات ما قبل الرأسمالية التي كانت تركز على الماضي إلى مجتمعات تكديس رؤوس الأموال موجّهة بوصلتها نحو المستقبل. ومنذ ذلك الحين، برزت على نطاق واسع مشاريع استراتيجية بهدف الاستيلاء على «قارة المستقبل» وانتزاعها.

لقد أدّى تعميم الأسواق والأموال المُرسملة و«تفكّكها» الإقليمي والإجتماعي (كارل بولاني Karl Polanyi) إلى بروز أشكال اِستراتيجية مثل « المستقبلات الراهنة » (present futures) (نيكلاس لومان Niklas Luhmann) الموجودة الآن على الدوام وفي كل مكان. تتمثّل تلك المستقبلات راهنا على سبيل المثال في الرهانات العالمية على المستقبل في قبل قبضة سلطة المال المهيمنة بفضل الصناعات المالية ووعود الأمن وتوسيع «الأجهزة المستقبليّة» للدولة المانعة

والعنيفة والعسكرية، أو التقديرات المُحرزة في مجال الاستدامة البيئيّة والربح الاقتصادي من خلال الربط التحويلي بين الهندسة الجيولوجية وبين «الرأسمالية الخضراء» القائمة على ما بعد الوقود الأحفوري. بل، وأعمق من ذلك، يدلّ بناء ترتيب ابتكار تكنولوجي اجتماعي يتّسم بالتعقيد من خلال ما يسمّى بالصناعة ٤,٠ (٤,٠ Industry) -أي صناعة البيانات الضخمة والمجتمع الرقمي والمساحات الذكية والهيمنة الرقمية- على الأمل الكبير والوعد العظيم بإدماج عالمي ضمن مشروع هدفُه تحويل القوى الإنتاجية والمعلوماتية والصناعية للرأسمالية المعاصرة.

ثمّة من الأدلّة ما يشير إلى أن هذا سيؤدّي مجدّدا إلى إحداث ثورة في الحزمة الضخمة من أنماط السلوكات الفردية الاجتماعية والثقافية الزمنية، وكذلك الممارسات الإجتماعية التي برزت منذ القرن التاسع عشر مثل الحيطة والوقاية، والاستباق والمنع، والإعداد والتكيّف (المرونة/المقاومة) التي تجسّد كلُها إلتزاما ثابتا ومستداما بالمستقبل.

تمثّل هذه النّماذج الضّخمة، في الآن نفسه، أجزاء خاصّة وعامّة من الطاقات الرأسمالية من أجل استعمالها في المستقبل. ومن المفترض أن تمهّدَ الطريق لكسب الربح والقوة في ظلّ الغموض الذي يعتري العقود المستقبلية المعنية، إذ لا تخلو دينامياتها من العنف ومن الأزمات وتحديدا جرّاء تطويرها لهيئاتها الخاصة ولأنماط من القوة رغم افتقارها إلى التزامن. وعليه غدت هذه الديناميات قوة تحويلية وكوكبية فائقة. و في ذات الوقت، تستحدث كلّ من هذه المشاريع السّاعية إلى استغلال «قارة المستقبل» رؤًى وتصوّراتٍ إبداعيّةً على نحوٍ فعّال وعالمي، وتخلق يوتوبيا وأساطير وتوقعات (Jens Beckert) ذات عمق واتّساع بالِغين، مثبّتة للجدوى المنهجية التي تتمتع بها الرأسمالية المعاصرة. وتعمل هذه المشاريع بصفتها «مولّدات للمعنى» (Georg Bollenbeck) وتساهم في تفاسير توجيهية للعالم و«لمستقبلاتها الراهنة».

ماذا يحدث حين الانخراط في بناء المستقبل أو روايته أوتقديره أو كتابته أو الأمل فيه أو التخطيط له أوحتّى إطلاق العنان لخيالنا بتصوّره؟ نتيجة ذلك هي أن المستقبلات نصير راهنة (فعلية وواقعية)، إذ تحدّد من خلال التّسميات والتأويل والتأطير، ويتمّ إحضارها إلى الزمن الحاضر، ومن خلال ذلك الآن وهنا، تستدعى تلك المستقبلات إلى الراهن فتغدو «مستقبلات حالية». كانت تسمية هذه المستقبلات الموضوعة على المحك، تتم ولا تزال، ماضيا وحاضرا، وكان يدرك فهمُها ويتم تفسيرها وإدراجها ضمن أزمنتها الحاضرة الموافقة لها، بحيث، يتمّ إعدادها لاتخاذ القرارات. يرافق هذه العملية برمتها مسعى للتقليل من أوجه الإختلاف بين «الراهنات المستقبلية» الفعلية وبين «المستقبلات الراهنة» بحيث يتم الاحتفاظ بكل «مستقبل راهن» بين الهنا والآن وبين الما بعد والهناك. المستقبلات الراهنة حاضرة إلا أنها تتسم بالغياب في الآن ذاته إذ أنّها لم تحدث، وليست هنا بعدُ، وقد لا تحدث أبدًا. إنّ أشكال الوجود هذه التي ينطوي عليها حاضرٌ شيئٍ لم يحدث بعدُ أو قد لا يحدث أبدًا، هي التي تجعل من مثل هذه المستقبلات موضوعا لوضع القرارات أو الفعل أو الإحجام عنه.

تتعلق المسألة إذن، وفي الدرجة الأولى، بمن يقدر على إحداث «بصمة في الزمن» (Zeitabdruck) لمستقبل حاضرٍ في حاضرٍ مستقبلي. وفي الدرجة الثانية، تدعو الضرورة راهنا إلى اتخاذ قرارات بشأن ابتداع الأفكار ورسم النماذج والمِخيالات والسرديات والإجراءات الموجهة نحو المستقبل، والتي يمكن استعمالها في توليد الثقة والمصداقية والقبول والموافقة وفي نهاية المطاف، في إرساء الأمن حتى يتسنّى لهذا الراهن المستقبلي تحديدا، اللّامحدد وغير القابل للمتوقع، الحدوث في الواقع، وهاهنا يكمن خط الفصل في «سياسات المستقبل»، وهو خط قائم على أقدام متقلقلة، ولكنها أقدام عمالقة.

ومع ذلك، يعني الإعداد للمستقبلات الراهنة أيضا إبعادا عن متناول الآخرين في استدلال بعبارة عالمة المستقبليات البريطانية باربرا آدم (Barbara Adam) التي تقرّ بحدوث ممارسات صنع المستقبل ضمن فترات زمنية معقدة: «نحن نصنع المستقبل ونأخذه من الآخرين»، مثل تلك التي نأخذه من المستغلين، ومن الذين يعانون من الفقر المدقع، والمشردين، والمهاجرين غير المسجّلين وغير ذوي الوثائق الثبوتية والسّجناء، أو اللاجئين. ففي هذا الإطار، تقوم كلّ عملية قوية ومهيمنة لصنع للمستقبل، بتشكيل وتنبئ وتآكل الراهن المستقبلي لكل من يأتي بعدهم. حيث تختزل الأزماتُ والفقر والمصاعب والتقشف أوقاتهم في مسائل تتعلّق بالأساسي وهي معاناة محن هذا الحاضر. وبالتالي، فإن تلك العمليات لا تترك أي وقت لإدراك سحر المستقبل وفتنته، والتمتّع بحياة أفضل وبتخيّلاتها. تعدّ سياسات التقشف هجوما دائما على مستقبل الفقراء وسدّا لأبواب الرفاه. إن إغلاق مجال المستقبل هذا، «خزّان الإمكانيات « (Luhmann)، واستبعاد الكلّ من السلطة عليه، واستبعاد كل ما يمكن أن يتعارض مع المشاريع المهيمنة من خلال تزامن هياكل فرعية (concurrent substructures) لهو دليل يشير إلى هيمنة السياسة المستقبلية الآن وهنا.

ومع ذلك، ليس تحقيق النماذج الثقافية الكبرى ولا سرديات الوعود الرأسمالية للمستقبل ما وقع تقويضه وبصورة جلية، بل بالأحرى قدرتها على التشّكل والاستقرار على مدى السنوات الخمسين الماضية. وخلال العقد الماضي، ساهمت تجربة الأزمة الاقتصادية والانهيار السّريع لأنماط النظام الاجتماعي الديمقراطي الليبرالي وصعود سياسة اليمين العنيفة في التعجيل بوتيرة زعزعة هذا الاستقرار. كما يجري إحياء وتحديث السرديات القومية والفاشية ،لا المتعلّقة بالأسواق، بل تلك الخاصّة بالنخب المذنبة. لقد أدت الرسملة، والأزمة المالية القائمة منذ سنة ٢٠٠٨، إلى استصغار الملايين من المستقبلات الراهنة التي تخيّلناها وإلى القضاء عليها. وبدلا عن ذلك، وبصفة متزايدة، تقوم المسارات الجديدة التي يغلب عليها الطابع الثقافي المستقبلي، تلك التي أعيد تنشيطها أو المجتمع منها في التجارب والإمكانيات السارية منذ بداية الألفية، على الانقطاعات وانكسار التوجّهات الضخمة في الاقتصاد من أجل إنفاذ الثقافات الرجعية المرتدة اليمينية. وعليه، تكتسب السرديات السياسية المضادة حول الماضي أهميّة قصوى وتثبّت أقدامها مؤسّسيًا واقتصاديًا.

يتحتّم على من ابتغى انتقاد الرأسمالية الحالية أو إحداث إصلاح أو تغيير جذريّ التعاملُ مع حقيقة أن الرأسمالية تعدّ ولأول مرّة في التاريخ مجتمع المستقبل الذي يعمل على صنع مستقبل محتمل منطقي وممكن يستمدّ طابعه بالطبع من سرديات الاحتجاج الهائلة على سياسات الماضي. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى راينير ريلين على العنوان rillingr@mailer.uni-marburg.de

> تعدّد الأصوات الدّاعية إلى فكرة بوين فيفير

بقلم ماتيو مارتينز أباركا (Mateo Martínez Abarca)، الجامعة الوطنية الحرة بالمكسيك، المكسيك و مركز البحوث الإجتماعية، جامعة كويمبرا، البرتغال.

صورة توضيحية ل أربو

على امتداد السنوات القليلة الماضية، كانت فكرة بُوِينْ فِيفِير (Buen Vivir) موضوع جدال بالغ الأهمية في أمريكا اللاتينية، وعلى الأخص في منطقة الأنديز، أوّلاً، بصفتها اقتراحا تمت صياغته في خضم نضالات الشعوب الأصلية في تسعينيات القرن الماضي ، ثم بصفتها جزءا من مجادلات محتدمة ضمن الأوساط الفكرية والأكاديمية اليسارية، وأخيراً في بلدان مثال الإكوادور، حيث مثّلت بوين فيفير مصطلحاحاسما في صياغة دستور وطني جديد سنة ٢٠٠٨ (وهكذا تُرجمت لاحقا إلى سياسة عامة). تعتبر فكرة بوين فيفير فكرة قوية قطعت شوطًا طويلاً وذاعت في وقت جدُّ قصير. ولكن ما معنى بوين فيفير في الآخر؟ وهل من الممكن اعتبارها مشروعا ذا علاقة ببناء مجتمع بديل لا في أمريكا اللاتينية فقط بل في كلّ أنحاء العالم؟

تتعدّد معاني بوين فيفير (Buen Vivir يتركب المركب اللفظي الإسباني من لفظتي (Buen) وتعني جيد/حسن و (Vivir) وتعني عيش/حياة)،وهي مرتبطة إلى حدّ كبير بأمكنة النطق بها. وبهذا المعنى تحديدا، تتأثر دلالتها بنبرة الصّوت الذي يطلقها وقوّته على حدّ السّواء. وعلى ذلك لا تنطوي عبارة بوين فيفير على نفس المعنى لدى جميع الشعوب الأصلية أو لدى جميع نساء الشعوب الأصلية أو نشطاء البيئة أو المثقفين أو المنظمات غير الحكومية، أو حتى لدى حكومة الإكوادور. تشير عبارة بوين فيفير والتي يمكن ترجمتها حرفيا من الإسبانية إلى الإنجليزية «طيب العيش» good living في نهاية المطاف إلى مفهومٍ قيد البناء وغنيٍّ لكنه صعبُ الإدراك، إذ لا يمكن تثبيته بسهولة لأنه دائم البناء وإعادة البناء، يجري التفاوض وإعادة التفاوض في شأنه.

حسب رؤية الشعوب الأصلية، يتعذر فهمُ بوين فيفير في منأى، على سبيل المثال، عن البحث في الأبعاد السحيقة لفلسفة محدّدة وفي تمثّلات الواقع. ففي الإكوادور، تستخدم شعوب كيشوا مفهوم سوماك كاوساي Sumak Kawsay مرادفاً لبوين فيفير. ويمكن تعريف سوماك كاوساي بأنها فكرة طوباوية متجذرة في فكرة

الباشاماما Pachamama (وترجمتها التقريبية هي «أمّنا الأرض») حيث يتم بناء كل العلاقات الاجتماعية القائمة بين البشر والطبيعة في صلب مجتمع يقوم على مبادئ التّكامل والتبادلية والتضامن والتّكافل والمساواة. ويمكن أن تُفهم عبارة سوماك كاوساي في نظر المتحدثين باسم شعب كيشوا على أنها نقيض لعبارة إلّاكي كاوسي Llaki Kawsay أو «المعيشة السيئة» وهو طابع الحياة التعيس جرّاء غياب الجماعة. أمّا شعب الأيمارا Aymara في بوليفيا فيستعمل مصطلحا مشابها ولكنه مختلف يسمّى سوما كامانا Suma Qamaña، ويطلق عليه شعب الغواراني Guaraní في باراغواي إسم ناندیریکو Ñandereko بينما يشير إليه شعب المابوتشي Mapuches في تشيلي والأرجنتين بعبارة كومي مونجين Küme Mongen إلخ...

ترتبط بوين فيفير في نظر المثقفين والباحثين، ولا سيما من كان منهم في صفوف اليسار في منطقة أمريكا اللاتينية، أساسا بقضايا التنمية والنموّ والنمط الاقتصادي الإستخراجي. وبالفعل، يقوم النمو الاقتصادي في ظل التنظيم الرأسمالي للحياة على تسليع أنشطة الإنسان الإنتاجية وتسليع الطبيعة نفسها (بما يشمل حتى العمليات البشرية والطبيعية «غير المنتجة»). وفي هذا المعنى، يغدو مصطلح بوين فيفير النقيض الجذري لأنماط تقييم مجتمع السوق أي إقرارا بالقيمة الاستعمالية وتأكيدها مقابل القيمة التبادلية، حسب أسلوب التمييز الذي رسمه منظرو القرنين التاسع عشر والعشرين الماديون. ولن تعني بوين فيفير في هذا الإطار مجرد الفعل وفق منطق مجتمع ما بعد النّمو فحسب، بل السعي إلى بناء عقلانية اقتصادية ما بعد رأسمالية متباينة كلّيا معها.

و على أيّة حال، يتوجّب فهم بوين فيفير باعتبارها فكرة تنتقد الحداثة وتقوم على أنطولوجيات لا غربية متباينة، من بينها تلك التي تحددّت في إطار الماركسية، في خضمّ أزمة نماذج استعمارية من منظور القوى الكونية المركزية الأوروبية. أمّا من حيث تطوّرها النظري، فتستمد فكرة بوين فيفير رؤى متعددة من النظرية النقدية ونظرية ما بعد الكولونيالية والحركة النسوية والدراسات الثقافية والعرقية والجنسانية كما تستلهم من علم البيئة السياسية كذلك. ولكن أهميتها التاريخية تكمن في استلهامها وبشكل أساسي مما مرّت به الحركات الاجتماعية من تجارب لطالما تميّزت بالمحدودية والمرارة، ولا سيما الحركات التي خاضها السّكان الأصليون والتي سيّرت ترجمة أفكارهم والتزاماتهم إلى مجموعة من المثل العليا لقيادة نضالاتهم. وبنفس المقياس، استمرت فكرة بوين فيفير في النجاة من التجسيد إذ شكّلت مرونة المفهوم إحدى ميزاته العظيمة مقابل الركود النظري المتواتر لمشاريع أخرى ذات سمات طوبائية.

تبتكر المجتمعات، وفي مناسبات عديدة، مصطلحات عملية للغاية استلهاما من فكرة بوين فيفير في مواجهتها لتحدّيات معينة خلال مساراتها النضالية. فمفهوم «كاوساك ساشا» أو «الغابات الحية»الذي ابتدعه سكان سارایاکو الأصليون الذي يقطنون حوض الأمازون بالإكوادور، خير دليل على مثل هذا الإبتكار. فلقد نشأ هذا الاقتراح ردا على تهديد إخضاع أراضيهم لعملية استغلال النفط. وينطوي أحد أسمى أهدافه على رعاية «مشروع الحياة» المجتمعي بصفته بديلا لفرض النماذج الاستخراجية الذي انطلق منذ مطلع الألفية الجديدة. لم تمر إلا بضع سنوات حتّى قدمت سارایاکو والوكالات المتحالفة معها مبادرة كاواساك ساشا خلال قمة باريس ٢١ التي عنيت بتغيّر المناخ سنة ٢٠١٥ (COP ٢١)، ثم حققت حضورها البارز في المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة المعقود في هاواي سنة ٢٠١٦.

لم تكتف فكرة بوين فيفير بإعادة صياغة «رؤى الأسلاف» على الرغم من إنقاذها وإحيايها للعديد من العناصر التقليدية الموروثة من الذاكرة التاريخية للشعوب الأصلية، حيث تقيّد المفهوم بالأحرى ببناء جدٌّ متقدم للأفكار وللممارسات التي تتكيف باستمرار مع إيقاعات واقعٍ يظل فيه الاستغلال المتواصل للعمل وللطبيعة أمرًا جوهريا. جراء خطأ نموذجي رائج في أوساط الأكاديميين والناشطين الممتدة من شمال الكرة الأرضية إلى جنوبها يُتصوّر بوين فيفير على أنه آخر صيغة من روحانيات عصر جديد تتجمع بموجبها مجموعات من السكان الأصليين وحلفائهم لدقّ الطبول تحت القمر عند تمامه بينما العالم ينهار من حولهم. إن من شأن النظر إلى بون فيفير من خلال هذه العدسات الملونة البراغماتية الوردية أن يعزز، عن غير قصد، إزالة الطابع السياسي عن مقترح يمثل، في أكثر أشكاله صفاء، تحدّيا سياسيا عميقا.

في معالجة بوين فيفير، أفقدت مثل هذه الأخطاء التفسيرية، وكذلك الإنتقاء المجرّد من الطابع السياسي الذي اتخذته حكومات محدّدة بحيث اعتبرته مذهب الدولة الحصري الخادم لمصالحها، الفكرة مصداقيها بوصفها مشروعا تحوّليا جذريّا. يبدو أن هذا هو ما حدث في الإكوادور حيث مثّلت فكرة بوين فيفير جزءًا من الدستور الوطني منذ سنة ٢٠٠٨. وتجدر الإشارة إلى أن إخضاع فكرة بوين فيفير إلى مشروع حكومي محدد يتلاءم مع ما يسمّى بـ «المدّ الوردي» في أمريكا الجنوبية، ورغم إنطواء الفكرة على بذور قدرات تغييرية هامّة، أدّى إلى وئدها في رفوف البيروقراطية وذلك باستنزاف ما كان يمكن أن تفيد به المجتمع الإكوادوري حيث انغمس النظام في أجندة استخراجية مكثفة، وغاص في ممارسات استبدادية وتورّط في سلسلة من فضائح الفساد. ورغم ذلك، دفعت الانتكاسة المؤقّتة لهذه التجربة المبدعة والسياسة المضادة أيضًا التابعين الذين استهدفتهم وظلّت تتعاطف مع مشروع بوين فيفير وتؤمن به، إلى القيام بعمليات نقد ذاتي وتجديد واستفادة من الدروس. وفي النهاية، سيكون لهذا العدد الوافر من الأصوات الكلمة الأخيرة عن مستقبل بوين فيفير باعتبارها أداة فلسفية وسياسية في مسار نضالاتها. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى ماتيو مارتينز أباركا على حسابه الإلكتروني
abortocronico@gmail.com

> مستقبل آخر للعالم العربي

بقلم عبد القادر لطرش، عالم اجتماع و ديمغرافي، قطر/الجزائر

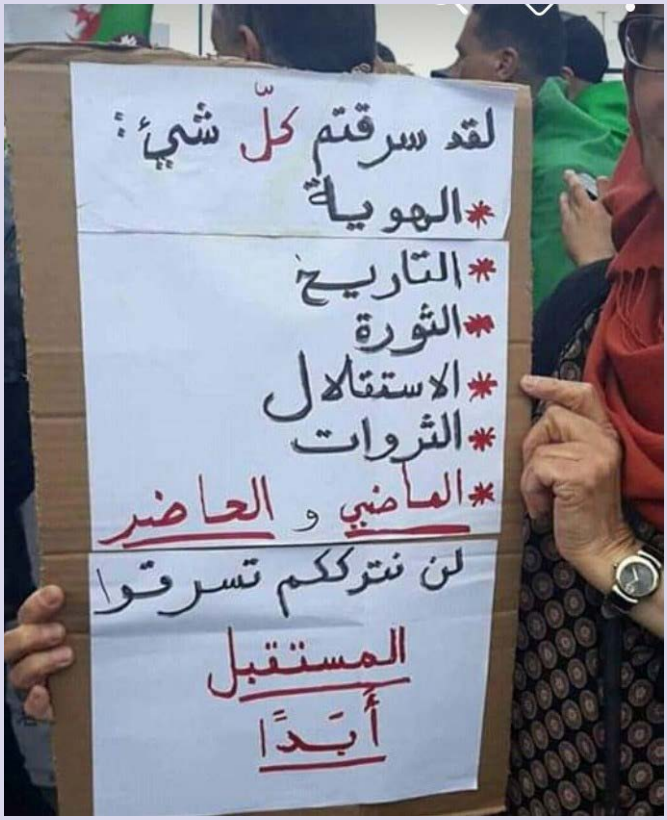

في مظاهرة بالجزائر، تقول لافتة: "لقد سرقت كل شيء: هويتنا، تاريخنا ، ثورتنا، استقلالنا، مواردنا، ماضينا وحاضرنا. لكن لن تستطيع سرقة مستقبلنا"
الصورة: عبد القادر لاطرش

يبدو التكهّن بمستقبل الدول العربية أو العالم العربي أو استشرافه أو تشكيله مهمة عسيرة وكثيرة التحدّيات. هي عسيرة لأنها تتعلّق بالتعامل مع دول مولعة بالمستقبل ومفتونة به، منقسمة بين روعة الماضي وقدسيته وبين مآسي الحاضر. هذه مجتمعات واقعة في جدال أبدي بين التقليدي (القديم) وبين الحديث (الجديد)، وفي جدلية قائمة بثبات بين القطيعة والاستمرارية في البحث عن غد أفضل يشمل السعي الدائم إلى تجديد فكرة «الأمة العربية». وهي مهمة ذات تحديات، لأنّ الدول العربية شهدت انطلاق مرحلة التغيير منذ القرن التاسع عشر، وبعد إنهاء الاستعمار تثمّ بناء الدولة الوطنية، ثم تلت ذلك موجة من أنماط مختلفة من الأزمات الناجمة عن الانقسامات والصّراعات والبحث عن التجديد. وبانخراطها في النضال من أجل التحرر تمردت الحداثة على التقليد فولدت القطيعة. ولهذا السبب تبدو الدول العربية دائمة الوهن، ساعية إلى إعادة تشكيل كل شيء في مراحل ثوراتها من أجل الحرية، وهي تبدو في هذه الحالة على النحو الذي تخطّته ثورات القرن التاسع عشر في أوروبا حين وقف الحاضر في مواجهة التاريخ الذي وجب تدمير رموزه. وعلى النقيض من ذلك، يبدو المستقبل مرادفا للتجديد والقطيعة ، كما كان عليه الأمر في القرن التاسع عشر مع حركة النهضة العربية التي واجهت حالة الركود التي شهدها المجتمع العربي معزّزة بذلك بروز فضاء سياسي عصري جديد.

لطالما كانت فكرة مستقبل للعرب، و«الأمّة العربية» أو مستقبل الأقطار العربية ماثلة بصفة دائمة في الفكر العربي وفي الحركات السّياسية ولدى الأحزاب قبل استقلال هذه الدول وبعده. لقد اقترنت هذه الفكرة التي يصعب فصلها عن التاريخ المعاصر للدول العربية على الخصوص بحركة النهضة وبإنهاء الاستعمار، وبعملية التحديث وببناء دول وطنية حديثة، وتزاوجت بشكل وثيق بفكرة الوحدة العربية و/أو العمل العربي المشترك لعقود. وظلّت الجهود الإجتماعية والشعبية الرامية لذلك والمتّصلة بالحلم العربي تُبذَل في شتّى الميادين الأدبية والفنّية والرياضية وغيرها. وتتجاوز فكرة المستقبل لدى العرب بوضوح الأجيال والزمن على حدّ السواء، بيد أنّها غدت أكثر عرضة للتحديات.

> المستقبل الآخر

أبدت الدول العربية منذ استقلالها استعدادا لتحديث إدارة الدولة وذلك بإرساء مؤسسات وطنية وإقليمية جديدة واعتمادها، ووضع أطر قانونية وتشريعية وسياسات تنموية وطنية وإقليمية متنوعة. وقد استلزم هذا الجهد الوطني والإقليمي تعبئة موارد وطنية هائلة بالإعتماد الدائم على مصدر رئيسي واحد للثروة، هو حسب الحالة، النفط أو الغاز أو السياحة أو الزراعة. وتجدر الإشارة إلى أن أزمةً في القطاع الأول، بفعل تقلب أسعار النفط والغاز مثلا، تؤدّي إلى حدوث عجز كبير وإلى توقف عجلة الاستثمار العام ممّا يفضي إلى أزمة اقتصادية وإجتماعية. لذا لا يمكن الاستمرار في آحادية الاقتصاديات العربية واعتمادها الكلّي على قطاع واحد، بل يتحتّم على الدول العربية إدارة اقتصادياتها بشكل مختلف وتغيير طرق استغلال مواردها لا سيما النفط والغاز. تشير الحاجة إلى هذا التغيير الضخم أو «القطيعة» إلى تنويع حقيقي للأنشطة الاقتصادية يتجاوز قطاعي النفط والغاز ويعزز قيم العمل المنتج ويعمل على تشجيع المبادرات الإنتاجية المحلية ويدعمها في إطار أسلوب شامل. كما يقتضي التغيير عمليّة القضاء على جميع الممارسات الإستبعادية القائمة على أساس التمييز بين الجنسين أو على أساس العمر والدين والعرق والانتماء الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي والقبلي، بالاضافة إلى عوامل أخرى. كما يرتهن الاستقرار المستقبلي للدول العربية بإصلاح أنظمتها السياسية وتحديثها حتّى يتسنّى لجميع مكوّنات المجتمع المشاركة. ويترافق ذلك مع الحاجة إلى التخلص من فكرة القائد مدى الحياة التي سيطرت على المشهد السياسي العربي على مدى القرن العشرين. أمّا القطيعة المؤسسية الأخرى فتتعلّق بتحسين مستوى كفاءة المؤسسات السياسية

الوطنية وفعاليتها وتحديث المؤسسات العربية الإقليمية وتعزيز التأهيل المهني. وتحتاج كل هذه الهياكل إلى التمكين لتحظى بمزيد من الاستقلالية عن السياسة.

ينطوي المستقبل «الآخر» للعرب على إحداث قطيعة مع جميع المواقف القديمة من خلال اعتماد استراتيجيات جديدة تقوم على تكثيف المبادرات المحلية (الفردية أو الجماعية) وتعزيزها حتى يتسنّى لها إنتاج «مواطنين جدد» يسهمون في الاقتصاد وفي السياسة و في المجتمع. وتستدعي هذه المشاركة تنظيم المجتمع المدني من خلال إنشاء الرابطات الاجتماعية والجمعيات المهنية المختلفة التي تحظى بحرية الفعل واستقلالية النشاط، كما تستوجب هذه العملية التشاركية المشاركة المستمرة لمجموعات مختلفة من الناس مثل رجال الأعمال والمهنيين (المحامين والمهندسين والأساتذة) والطلبة والشباب والنساء وسائر المؤسسات الاجتماعية، وتفعيل أدوارها في عملية التّنمية العامة للمجتمع. كما تجدر الإشارة إلى الحاجة الماسة إلى إيجاد حوار عام موضوعُه وضع السياسات الوطنية. ولا يعني هذا بالضرورة تقليصا من إختصاصات الدولة ولا الحدّ من صلاحياتها، بل يعني تعزيز انخراط الشركاء غير الحكوميين من أجل بناء أشكال حوكمة شاملة تعمل على توثيق العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتعزيزها. وتشمل هذه القطيعة كذلك , القطيعة في السلوك وفي التفكير أيضًا على بناء حوار مسؤول وشجاع لأنواع الحوكمة وأساليبها وتناول أوضاع النساء في الدول العربية مع تجنب كلّ أشكال الشعبوية. وبالأسلوب ذاته، تستدعي مكانة الإسلام في المجتمع نقاشا هادئا من أجل إعادة تأكيد مركزيته داخل الدولة.

لن يكون مستقبل البلدان العربية في نهاية القرن الواحد والعشرين مرهونا حصريًا بالقطيعة المؤسساتية والسلوكية بل سيرتهن بكيفية رؤية العرب لمكانتهم بين الأمم والادوار والمهام المستقبلية التي يضطلعون بها. هل ستواصل هذه الدول في الاقتصار على إنتاج النفط والغاز وعلى استيراد مختلف المنتجات الإستهلاكية النافعة وغير النافعة على الدّوام؟ و هل ستظلّ المنطقة العربية على الدوام مسرحا للنازعات و للحروب منتجة بذلك أعدادا هائلة من اللاجئين ومن المستبعدين؟ أم هل ستشكّل البلدان العربية منطقة مستقرّة خالية من النزاعات ومن المهجّرين تنعم بحماية اجتماعية وبنظامين، تعليمي وصحي، فعّالَيْن؟ وما الذي ستنتجه الأجيال العربية الجديدة في مجالات الصناعة والطبّ والتكنولوجيا والعلوم؟ و ماهو الشكل الذي ستتخذه إسهاماتهم؟

يتوجب أن تترافق عملية التأثير والتفاعل بين القطيعة المؤسسية والسلوكية مع بروز الدور الجديد الذي ستؤدّيه البلدان العربية والمكانة التي ستتبوأها مع التعمّق فيها بشكل مستفيض. ولن يستدعي هذا الإجراء إرساء مؤسسات أو تشريعات خاصة بقدر ما يستلزم الإيمان بإمكانية بناء عالم عربي آخر. وقد تكون هذه نقطة بداية حوار داخلي جديد حول المستقبل الذي يريده ويطمح إليه العرب. لن يقتصر هذا المستقبل على الإصلاحات السياسية المرتجلة، أو على لمّ الشمل أو الوحدة، بل سيهدف إلى وضع رؤية إقليمية قائمة على المصالح العملية والأساسية المشتركة للدول العربية، وكذلك على الحفاظ على الاستقرار ومنع النزاعات وحلّها والازدهار وإحلال الأمن والتبادل(ات) الإقليمي(ة) والتعاون.

تدعو الحاجة الماسة إلى خلق مستقبل للعرب في نهاية القرن الحادي والعشرين والعمل على التخطيط له لترث الأجيال القادمة أسس العالم العربي الجديد، أسسا يتوجب إطلاقها وتصميمها من الداخل وألاّ يتمّ استيرادها أو تصميمها بصورة مصطنعة. لن تحدث القطيعة الكلّية مع كل إنجازات الماضي ولن يتم التخلّي التامّ عنها إذ شهدت البلدان العربية خلال القرون الماضية تغيرات هائلة وواجهت أحداثا يتوجّب الإستفادة منها واستخدامها بصفتها دعائم لبناء المستقبل. تطبع هذه الأولوية أهمية بناء المستقبل الآن لتجنب تكرار نفس العواقب الوخيمة وتفادي إحباطات هزائم الماضي والحاضر على حدّ السواء، ولا سيما مع موجة تنامي التحديات الداخلية والخارجية واستفحالها في المستقبلين القريب والبعيد .

تتنوع الظروف الموضوعية لبروز عالم عربي مزدهر جديد يتطلع إليه العرب وجيرانهم وأصدقاؤهم. فحين يفتح صدع من التصدعات أو انكسار من الإنكسارات تتحتّم ضرورة مواجهته بالإلتفاف حول الحوار والتبادل بعيدا عن العنف والإقصاء، و يمثل هذا العنصر أهمّ التحديات الماثلة أمام كل من الأجيال الراهنة والمستقبلية من العرب. وعليه، يجب أن يكون مستقبل العرب الشغل الشاغل لتعلّقه بمصائر لكل العرب اليوم لا أولويةَ دولة واحدة فقط بل محلّ اهتمام إقليمي. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى عبد القادر لطرش على العنوان ablatre@yahoo.fr

> كيف يُضَيِّقُ الوصم من حيِّز وضع السّياسات:

جامعو النفايات في جنوب أفريقيا

بقلم تيريزا بيريز (Teresa Perez)، جامعة كايب تاون، جنوب أفريقيا.

جمعية ملتقطي النفايات في جنوب أفريقيا. حقوق النشر: SAWPA

في الشهر الماضي، انتهيت من حزم آخر أمتعتي للعودة إلى المملكة المتحدة بعد سبع سنوات قضّيتها في كايب تاون. اختفت كل متعلّقاتي التي لم أكن أريد الإحتفاظ بها ووضعتها خارج منزلي خلال ساعة من الزمن. إذ قام جامعو النفايات بجمعها وفرزها وبيعها. كانت تلك العملية في اعتقادي طريقة سريعة وملائمة للتقليص من النفايات بمساعدة الناس في الوقت ذاته على توفير فرص الحصول على دخل، بينما أثار آخرون انعدامَ المسؤولية في سلوكي وذلك لتسببي في جلب المشرّدين إلى الحي وتشجيعهم، وهم الذين ينفقون الأموال دون أدنى شك على الخمر والمواد غير المشروعة. كما أعربت مجموعات مراقبة الأحياء عن بعض استغرابها من عمليات السّطو التي شهدها الجوار خلال الأسابيع القليلة المنصرمة والتي تورّط فيها، في اعتقادهم، أولائك المدعوون «جامعو النفايات»، كونهم أعين المجرمين وآذانهم.

يمكن تفسير مثل هذه المواقف المستقطبة بالطريقة التي لا يزال يتعيّن على السياسات التغلب من خلالها على الوصم الذي يواجهه جامعو النفايات.إذ تؤثر الصّور النمطية السلبية في احتمال تحول مسألة جمع النفايات إلى «فرص عمل خضراء» صديقة للبيئة أو أن يتحوّل جامعو النفايات إلى عمّال في قطاع صناعة إعادة التدوير. فعبارة «جامع النفايات» حمّالة لدلالات سلبية أدت إلى المطالبة باستخدام كلمات أخرى مثل «مستصلح». إن في استخدامي لعبارة «جامع النفايات» ترديد لصدى اللغة التي تعتمدها رابطة جامعي النفايات في جنوب إفريقيا (SAWPA) وكذلك التحالف العام لجامعي النفايات الذين يدعوان إلى توفير أوضاع عمل أفضل لمنظوريهم. ورغم الجهود المقدّمة يظلّ غياب إجماع حول الظروف (إن وجدت) التي ينبغي من خلالها مساعدة جامعي النفايات قائما.

> السّياسة والصّورة

تتفاقم حدّة الغموض حول جمع النفايات بسبب تنوّع المواقف التي تمّ

اتخاذها على مستويات مختلفة حيال ما يجب توخيه من سياسة عامة وساسية ما بين المناطق. يتنزّل جمع النفايات على المستوى العالمي ضمن أجندة «العمل اللائق» لمنظمة العمل الدولية. ويحظى جامعو النفايات بصورة غاية في الأهمية جرّاء بروزهم في تحقيقهم لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ممّا يدلّ على إثبات دورهم بوصفهم عمالا محتملين في الاقتصاد الأخضر في بلدان الجنوب مقابل نظرائهم في بلدان الشمال المعروفين في بعض الأحيان باسم المهتمين بالبيئة freegansومعارضي الاستهلاكية أو غوّاصي القمامة dumpster divers. في المقابل لا ينتظم جامعو النفايات في جنوب أفريقيا في صف الحركات البيئية، ونادراً ما ينظر إليهم باعتبارهم أشخاصا ذوي خيارٍ نضاليٍّ نشطٍ. بدلا عن ذلك تغمرهم مشاعر اليأس والإحباط. تنال هذه الصورة حيّزا بالغا من الأهمية وطنيّا. فمن ناحية، يمكن للحكومات اختيار طرق أكثر كثافة للعمل على التقليص من النفايات التي يمكن أن تشغّل جامعي النفايات إلّا أنها تدلّل مقابل ذلك على معدلات الفقر المرتفعة. ومن ناحية أخرى تُطرح إمكانية متابعة الحلول التكنولوجية مثال «تحويل النفايات إلى طاقة» تلك التي تحاكي الأساليب الأوروبية الحديثة رغم توفيرها لوظائف أقل ومن غير المرجح أن يشغلها تحديدا جامعو النفايات الحاليّون.

غدت كايب تاون سنة ٢٠١٧ موطنا لأول محطّة ضخمة لتحويل النفايات إلى طاقة في أفريقيا. ويعدّ أي بديل لمزود المرفق العام (Eskom) في ضوء نقص الكهرباء وتكرر انقطاع التيار الكهربائي، كما حدث لي حين كتابتي هذا المقال، موضوعا يسهل الإقناع به. فمن المنافع الأخرى التي تمّ تبنّيها عند إطلاق أشغال المصنع عدم إضطرار العمال (حوالي ٨٠) إلى التخلص من النبش في النفايات مثل غيرهم من الموجودين في مكبّات النفايات. تجدر الملاحظة أنه، في الواقع، وعلى عكس الحكومات المحلية الأخرى التي ساعدت جامعي النفايات على تكوين تعاونيات، يُحظر جمع الفضلات في مواقع دفن النفايات في كايب تاون. يرجّح مثل هذا التباين في جنوب إفريقيا إذ، ورغم تنصيص التشريعات الوطنية (قانون النفايات) على وجوب وضع الحكومات المحلية خطة لإدارة النفايات، تخضع وسائل تحقيق غاية ‹صفر نفايات› بالكامل إلى تقدير صناع السياسة المحليين. يكتسب إيجاد صورة عصرية بوصفها علامة لجذب الاستثمار الأجنبي أهمية بالغة و يتحتّم السعي الجاهد في المناطق الحضرية إلى التميّز والفوز بلقب «مدن العالم». وعليه يقع استبعاد جامعي النفايات المتجوّلين من المناطق التجارية المركزية استعدادًا للأحداث البارزة مثل استضافة كأس العالم FIFA. ويغدو أيّ أستصلاح للشوارع بمثابة أمر تطوعي من لدن المسؤولين المحليين الذين لا يعملون إلّا على تثبيط العزائم في أغلب الأحيان. يعود هذا السلوك في جزء منه إلى شكاوى المتساكنين لا سيما في ضواحي «البيض» التاريخية حيث يقرنون بين القذارة والجريمة.

> تصوّرات السّكان

ينطوي التّوسع في الوظائف الخضراء الصديقة للبيئة على المشاركة الشعبية. إذ يعتمد نجاح خطط جمع النفايات من الأرصفة على المتساكنين الذين يقومون بفصل نفاياتهم ويسعدون بوصول جامعي النفايات السابقين إلى النفايات المنزلية وفرزها. يتجلى ذلك في نضال جامعي النفايات في الوقت الحالي من أجل التعريف بأنفسهم في صورة عمال محتملين وترويج فكرة أنّ ما يقومون به يعدّ خدمة عامة. ثمّة أجواء من الريبة تحوم حول هوية هؤلاء الذين ينبشون صناديق القمامة و ينخلونها، ويثيرون السؤال عن دوافعهم. لا يختلف جامعو النفايات بالاستناد إلى المظهر وحده، عن المتشردين المعوزين. وفي كايب تاون غالبًا ما يوسم هؤلاء بمصطلح المشرّدين «bergies» إذ يُفترض أن يعدّ النّبش في صناديق القمامة الملاذَ الأخير للأشخاص الذين قطعوا علاقاتهم مع الأصدقاء والعائلة، وهي علاقات يستطيع الأشخاص «العاديون» الإتكال عليها عند الشدّة. كما يعزز المظهر المادي لجامعي النفايات الشعور بأنهم غير جديرين بالثقة، إذ يحمل العديد منهم وشوم السجون و ندوبا وعلامات جسدية أخرى دالّة على علامات وصم،،ممّا يحول دون تعريفهم أنفسهم بوصفهم أشخاصًا تمكّنوا من الخروج عن مسار الجريمة و التخلّص منه بإيجاد عمل. لكن يبدو الوضع أكثر سوءًا إذ يعاني جامعو النفايا من الإقصاء إلى حد ما. وإن دلّ غياب التفاعل على أمر فهو يدلّ على اعتماد المتساكنين على مصادر أخرى للمعلومات في حكمهم على جامعي النفايات.

أمّا في مجتمعات الضواحي الموسرة فتغذّي شركات الأمن الخاصة التحيّز والتمييز محذّرة من مغبة تقديم المساعدة لجامعي النفايات مما يغذّي الشعور بالخوف الذي تقوم عليه أعمالهم. وبالشكل ذاته يستحيل على مجموعات مراقبة الأحياء التمييز بين من يسعون إلى كسب قوتهم وبين من يحاولون اقتحام منازلهم. لقد انضم السكان إلى أعضاء المجالس المحلية لإنشاء دوريات في الشوارع تمارس التفرس في الملامح بالإعتماد على «العرق» و «العمر» و «الجنس»، وتبلّغ عن أي شخص تعتبره تهديدًا للسلامة والأمن وتتولّى إبعاده. كما تستخدم مجموعات واتس آب WhatsApp الخاصة بالمتساكنين "BM" (Black Man شخص أسود البشرة) بوصفه رمزا لتعقّب الأشخاص غير المرغوب فيهم والذين تطأ أقدامهم الحيّ. ومن ثمّ وجب على جامعي النفايات في الشوارع التفاوض باستمرار وإعادة التفاوض حتى يبلغوا الشوارع والنفايات المنزلية. وبالصيغة الحالية، من غير المرجح أن يعتبر عامّة النّاس جامعي النفايات عمالا محتملين في قطاع الخدمات. بوجود جامعي النفايات خارج المجموعات الصغيرة التي تتمتع بالدعم الحكومي في أجزاء من جنوب أفريقيا وبعيدة عن نشاط مجموعات الـتأييد والمناصرة، يظلون في وضع المهمّشين. لذلك، لا ينتفع الأشخاص الموصومون بالسياسات التي تهدف إلى مساعدة جامعي النفايات في تكوين التعاونيات أو نيل وضع الموظّف كما يتبيّن في أجزاء من أمريكا الجنوبية باعتبارهم مصدر إزعاج.

ونظرا لاستفحال السياسات غير المتّسقة على الصعيدين العالمي والمحلي ظلّ الوصم بالتأكيد عقبة في وجه جامعي النّفايات في جنوب أفريقيا، إذ تَحُول الصور النمطية المتفشية والراسخة جرّاء الازدراء التاريخي للعمال غير المنظمين (من غير الأوروبيين) دون كسب مستوى الدعم المطلوب لمشاركتهم في الاقتصاد الأخضر. وبالفعل يُعتَبر جامعو النفايات مشرّدين رهيني إدمانهم الكحول أو المواد غير القانونية، عاجزين عن التفكير العقلاني، مشكّلين تهديدا للأمن والأمان في الضواحي الميسورة. كما يعدّ جمع القمامة أسلوب عمل متخلف، تلفّه القذارة، غير فعّال في التقليص من النفايات. وتستفحل هذه السلبية أكثر في ضوء السياسات التي تضع جامعي النفايات في ذيل لاعلامات الدالة على نموّ الدولة. وعليه، وفي المدن التي تعي أهميّة جذب السياحة والأعمال التجارية، يُرجح أن تظل الأشكال الميكانيكية لإعادة التدوير أكثر شعبية من نظيراتها التي تتّسم بكثافة العمالة. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى تيرازا بيريز على العنوان tpz031@googlemail.com

> التكيُّف مع تغيُّر المناخ: صغار ملاك الأراضي في زيمبابوي

بقلم كريستوفور مابيزا (Christopher Mabeza)، جامعة زيمبابوي المفتوحة، زيمبابوي.

كون المناخ العالمي آخذ في التغيّر ، فهذا ثابت قطعا ولا يرقى إليه الشكوك،إذ يبلغ الإحساس بوطأته أشُدَّه حول العالم بشكل غير متكافئ حيث يتحمّل الناس في البلدان النّامية العبء الرئيسي. ولا تشذّ زيمبابوي عن القاعدة إذ ثمّة بصمات للتغيّر المناخي ومظاهر جليّة له منتشرةٌ على مدى المناطق الريفية في هذا البلد. لقد تسببت تقلّبات تساقط الأمطار المتزايدة في إحلال الفوضى حيث تضائل عدد المزارعين وصغار ملاّك الأراضي المخذولين جرّاء موجات القحط المتكرّرة، متأرجحين بشأن سبل كسب أرزاقهم حيث ازدادت ظروف حياتهم تدهورا وغدت أقلّ استقراراً. و على الطرف النقيض، تميل المناقشات الدائرة إلى تجاهل الدّور الذي يضطلع به المزارعون ملّاك الأرض الصغار على الخطوط الأمامية في مواجهة أزمة تغير المناخ. فإزاء هذا التهديد الوجودي، ابتدع هؤلاء المزارعون الصغار استراتيجيات تَكيُّفٍ مُبهرةٍ مع تغيّر المناخ. ولكن من المؤسف ألا تؤخذ تلك الابتكارات على محمل الجدّ غالبًا بسبب المناظير التي لا تعتبرها من الأولويات في صياغة السّياسات، رغم الأثر المدهش للدّور الحاسم الذي اضطلعت به تلك الابتكارات المحلية في مساعدة المجتمعات الريفية على التكيّف مع تغير المناخ. على ذلك يطرح هذا المقال فكرة الأهمية الحاسمة التي تنطوي عليها استراتيجيات صغار المزارعين في التنمية الريفية.

تعتبر التجارب الدؤوبة قلبَ مبادرات صغار المزارعين في المناطق الريفية في زيمبابوي. وتبيّن هذه المبادرات و بشكل جذّاب مثابرة هؤلاء المزارعين و ثبات عزمهم. كما تتنزّل إسهاماتهم الإبداعية، في إطار السعي إلى تجاوز الطرق المسدودة. هي لا تشكل حلولا آنيّة بعصا سحرية للتغلّب على سبل الرزق الهشّة، بل تمثّل حلولا قائمة على عملية مزيج الطاقة silver buckshot solutions. وهي مجموعة متتابعة أو نسق لحلول جزئيّة للتكيّف مع تغيّر المناخ. وهذا يعني إذن ألاّ وجود لحلّ وحيد أوحد بل لحلول متعدّدة تعمل في تناغم وانسجام في مواجهة آثار تغيّر المناخ.

لقد تكيّفت قبائل الشونا في زيمبابوي تلك التي تشكل المجموعة العرقية الأكبر في البلاد، مع تقلّب المناخ منذ الأزل. فهم شعوب تعتزّ بأنفسها وتتباهى بأنها مجتهدة مثابرة كدودة لا تتسامح إطلاقا مع التّواني والكسل. هم يفلحون الأرض أساسا بوصفها سبيلا من سبل ضمان حصولهم على قوت يومهم، ومصدر رزقهم قائم على الزراعة البعلية. ثمّة من بين هؤلاء المزارعين أشخاص اكتسبوا خبرة في العمل الفلاحي ودراية في التكيّف مع تغيّر الظروف المناخية وهم يُعرفون محلّيًا باسم هورودزا hurudza. وفي بعض الحالات يطلق على هؤلاء المزارعين اسم موتامبنيفو mutambanevhu (اللاّعبون بالتربة). فهم أصحاب تجارب مثابرون تقوم جلّ إبتكاراتهم على المحافظة على المياه واستدامة توفّرها.

غدت مسألة تجميع المياه خيار المزارعين الحيوي والمتنامي بهدف التكيّف مع تفاقم ظاهرة تقلّب مستويات التّساقطات، وهو ما يعدّ خيارا مُجديا بالنظر إلى سرعة نزول الأمطار في هذه المناطق المجاورة وكذلك سرعة توقّفها. لقد حاز الراحل زفانيه فيري (Zephanaih Phiri) من ريف زيمبابوي، المزارع الشهير عالميًا بخبرته في تجميع المياه على جائزة منحته إيّاها ناشونال دجيوغرافيك تنويها بمهاراته في «حصاد» المياه. تمكّن زفانيه من تجميع مياه الأمطار المتساقطة والمنحدرة على نتوءات صخرية بالقرب من منزله. وكان يردّد: «أني أزوّج الماء بالتربة لكي لا يتفلت ويفرّ بل أرعاه ليكون أسرة على رقعة أرضي.» معنى ذلك أنّ اسهاماته الابتكارية ستمنع تآكل التربة و تعرية سطح الأرض، ممّا يؤمّن معظم المياه التي حصدها حتى يستخدمها في ريّ محاصيله. وعلى النحو ذاته يقوم معظم المزارعين ملّاك الأراضي الصغار بتجميع المياه المنسابة ويوجهونها نحو السدود الصغيرة التي كانوا قد شيدوها في منازلهم (انظر الصورة ١). وهم يستخدمون هذه المياه المجمّعة في زراعة البقول والخضراوات والبساتين المنتجة للمحاصيل التجارية . كما يبني آخرون ممن يطلقون على أنفسهم «قتلة الانجراف» جدارًا عبر الأخدود ثمّ يحوّلونه إلى سدّ صغير يستخدمونه أيضًا لأغراض إنماء البساتين التجارية (انظر الصورة ٢). وبذلك يَحُولون دون تأثير الحتّ في هذه الأخاديد.

أطلقت بعض المنظمات غير الحكومية في بعض المناطق الريفية في زيمبابوي مبادرة نظام إنتاجي لزراعة مستدامة يحمل اسم «الزراعة الحافظة للموارد». (CA) سعيا

١- سد صغير على قطعة أرض لصغار المزارعين. يستخدم الماء لري محصول الطماطم في الخلفية

٢- هذا السد الصغير هو نتاج "قتل التآكل"

منها إلى مساعدة المزارعين على التكيّف مع تغير المناخ بحيث لا تعرض تلك الزراعة الحافظة للموارد التربة إلا إلى حد أدنى من الانجراف والمائ إلى أدنى حد من التبخر، إذ يستخدم معظم المزارعين الذين يمارسون هذا النظام الإنتاجي العشبَ لتغطية الأرض المزروعة (انظر الصورة ٣). كما يستخدم بعض مزارعي الزراعة الحافظة للموارد CA المبدعون علبًا قديمة لصنع مقاييس للمطر (انظر الصورة ٤)، بحيث يتسنّى للمزارعين بفضل هذه التقنية المبتكرة الإحتفاظ بتسجيلات منسوب التّساقطات.

لقد أدت التقلبات المناخية المتزايدة في ريف زيمبابوي إلى «ثورة زرقاء» وهي ظاهرة مازالت تتكشّف لها أبعاد أخرى تتمثّل في تربية الأسماك

٣- يتم استخدام العشب من قبل هؤلاء المزارعين للتغطية

٤- مزارع يمارس الزراعة المحافظة في Shurugwi مع مقياس أمطار مرتجل مصنوع من صفيح فارغ.

التي تعدّ «أكثر خضرة» من إنتاج الماشية وذلك لقلّة منسوب الغازات الدفيئة التي تنبعث منها. وممّا يثلج الصدر ويبعث على التشجيع ملاحظة تزايد تربية الأسماك بوصفه نشاطًا رئيسيًا في بعض أجزاء زيمبابوي، وقيام المزارعين الصغار ببناء أحواض السّمك في منازلهم (انظر الصورة ٥).

وفي المقابل يربّي مزارعون آخرون فراخ الدجاج في المزارع الطبيعية أو المراعي الحرّة أو في ما أفضّل تسميته «دجاج بلا حدود». لقد أضحت تربية الدّجاج بلا حدود تدخلاً شائعا يحتذيه صغار المزارعين الصغار في مجال التكيف ممن أدركوا دلالة «رُبّ ضارّة نافعةٌ» تلك القائمة على إدراكهم بأنّ مواجهة التغيّر كامنة في البحث عن فرص مواجهته في تضاعيفه. لقد تمكّن بعض المزارعين من تربية عدد يبلغ ٢٠٠٠ من الدجاج بلا حدود يبيعونه في البلدات المجاورة لا سيما في العاصمة هراري حيث يزداد الطلب على الدّجاج المنتَج عضويًا. فالتجارة مزدهرة وزاخرة و يأمل المزارعون في مضاعفة الإنتاج.

وتجدر الملاحظة أن المزارعين المقدامين آخذون في تنويع الخيارات المتاحة

٥- بركة أسماك ملك لصغار المزارعين.

٦- ديدان موبانية (يرقات)

لكسب رزقهم. كما يجمعون منتجات الغابات غير الخشبية مثال الديدان الموبانية المعروفة محليًا باسم amacimbi (انظر الصورة ٦)، وهي أكلة شهية متوفّرة بيسر في السّوق تُستخدم إيراداتها في شراء المواد الغذائية وسدّ رسوم المدرسة.

يضطلع المزارعون الصّغار بدور حاسم في صياغة خطاب التّكيّف مع التغير المناخي، وهم أدرى ببيئتهم من خبراء رسم السياسات. هم يوفّرون ذخيرة جوهرية من الدّراية تمكن الإستفادة منها في مساعدة المجتمعات على التكيف مع التغير المناخي. والأمر يتوقّف على صانعي السياسات في إيلاء الأهمية اللاّزمة لاعتبار هذه الحلول القائمة على عملية مزج الطاقات التي ابتكرها صغار المزارعين. ■

كلّ الصّور من إنجاز كريستوفور مابيزا

توجّه المراسلات إلى كريستوفور مابيزا على العنوان cmmabezah@gmail.com

> إريك أولين رايت: طوباوي واقعي[1]

بقلم مايكل بوراوي (Michael Burawoy)، جامعة كالفورنيا، بيركلي،الولايات المتحدة الأمريكية.

إريك أولين رايت يتحدث عن مفهومه عن "اليوتوبيا الحقيقية "
روزا لوكسمبورغ-شتيفتونغ / فليكر. بعض الحقوق محفوظة.

أين كانت البداية ؟ يصعب القول. كان إريك ذاته يودّ تحديد بداية اهتمامه بالأفكار الطوباوية بسنة ١٩٧١ خلال سيمينار Unitarian-Universalist بجامعة بيركلي متجنبا الحديث في الصياغات الأولى. كان إريك قد نظّم حينها ندوة دراسية أدارها الطلاب بعنوان ‹‹الطوباوية والثورة›› لمناقشة الاحتمالات المرتقبة للتحوّل الثوري الذي بدا في تضاعيف المجتمع الأمريكي. كما عمل حينها في سجن سان كوينتين الحكومي San Quentin State Prison بصفته طالبا قسيسا منضويا في منظمة ناشطة تكرّس جهودها لإصلاح السّجون.

لقد أهّله ذلك تأهيلا جيّدا ليتخرّج من جامعة بيركلي خلال الفترة المفعمة لبدايات السنوات السبعين من القرن الماضي وذروة تألقها، حيث أصبح إريك شخصية بارزة في طرحه للمشروع الفكري لتلك الأيام الخوالي، والذي تمثّل في ‹‹إعادة ابتكار علم الإجتماع›› باعتباره تخصّصا ماركسيًا. وعليه، شكّلت أطروحة الدكتوراه التي قدّمها تحدّيا لعلم الإجتماع السّائد، ليس استنادا إلى أسس أيديولوجيا بل بناء على أسس علمية. لقد بيّن إريك في المقابل أن بإمكان التّحديد الماركسي للطبقات الذي أعيد بناؤه، تفسير أوجه التّفاوت في مستوى الدخل بطريقة أفضل ممّا تقدّمه نماذج التّنضيد الطبقي القائمة ونظريّة رأس المال البشري.

في ذات الوقت الذي كان فيه رايت يتحدى علم الاجتماع، كان يعيد ابتداع الماركسية. لطالما كانت الطبقة المتوسطة شوكة في حلق الماركسية و في ظهرها، وفي حين كان يفترض أن تتلاشى، صارت أكبر وأعمق بكثير. لقد تمكّن إريك بالتّعاون مع لوكا بيرون Luca Perrone من حلّ المشكلة وذلك بإعتماده لمفهوم ‹‹المواقع الطبقية المتضاربة››. يطرح إريك ثلاثة من تلك المواقع الطبقية المتضاربة تتمثّل من هذا المنظور في أرباب العمل الصغار الواقعين بين الطبقة البورجوازية الصغيرة والرأسمالية الكبرى، والمشرفين والمدراء الواقعين بين رأس المال والعمل مدفوع الأجر، والموظفين شبه المستقلّين الواقعين بين العمل مدفوع الأجر والطبقة البورجوازية الصغيرة.
«

حين تولّى إيريك منصب أستاذ مساعد في جامعة ويسكونسن ماديسون Wisconsin Madison سنة ١٩٧٦، شرع في إعداد برنامج بحثي يعنى بالتّحليل الطبقي. ولأن الدراسات الاستقصائية القائمة لم تكن معدّة بشكل يتيح لإريك اعتمادها في عملية التنضيد الطبقي للفئات الجديدة، قد قام بإجراء بحثه الوطني الخاص به والذي أعدّه لتحديد الفئات الطبقية التي صنّفها. وذاعت أفكاره وتمدّدت في حقبة هيمنة الماركسية وسرعان ما قام بتكوين فرق في أكثر من عشرة بلدان أخرى وتنظيمها، كما أجرى دراسات إستقصائية ميدانية موازية.

تتجلّى أبرز سمات إيريك التّي تتخلّل عمله و أبحاثه العلمية، وبالتأكيد مجرى حيات، في عزمه على إدراك الأمور وتصحيحها، ولم يقتض ذلك تطوير حوار وثيق بين الأبحاث النظرية والبحث التجريبي فحسب، بل تجاوزه ليشمل العمل على تعميق المنطق الداخلي لمخططاته التحليلية كذلك. ويمكن تتبّع تطوّر سياق تفكيره من خلال كتبه بدءا من مؤلفه الطبقة والأزمة والدّولة (١٩٧٨) Class, Crisis and the State الذي سبق نشر أطروحة الدّكتوراه المُعنونة البنية الطبقية وتحديد الدخل (١٩٧٩) Class Structure and Income Determination وصولا إلى التحوّل العميق في اعتماد إريك لمفهوم الإستغلال عند دجون روميرز في مؤلّفه الطبقات (١٩٨٥) وكذلك ردّه على منتقديه في كتاب الجدل حول الطبقات (١٩٨٩) The Debate on Classes.

سنة ١٩٨١، انضمّ إريك إلى مجموعة من العلماء الاجتماعيين والفلاسفة المتميزين، منهم الفيلسوف ج. أ. كوهين (G.A. Cohen) وفيليب فان باريجس (Philippe van Parijs) وعالم الإقتصاد دجون رويمر (John Roemer). وكان لهذا الأخير عميق الأثر في إريك. لقد كانوا رواد ‹‹الماركسية التحليلية›› والتي تعرف عموما باسم ‹‹ماركسية اللاهُراء («No bullshit Marxism››) مبيّنين بذلك أسس الماركسية في إطار غير مقيّد من الانتقاد اللاذع لأعمال بعضهم البعض.

ورغم شدّة انزعاج الماركسية منذ بداياتها من التفكير الطوباوي واجه إريك التحدّي. إلا أن الظرف السّياسي كان يدعو لذلك تماما، فانطلق إيريك في الإعتراض المباشر على مبدإ فكر المحافظين الجديد المشحون بالشفقة، وطوّر برنامجا إشتراكيا بوضعه لمسار بدائل للرأسمالية مكتشفا في الآن ذاته تركّز نواتاتها داخل المجتمع الرأسمالي.

انطلق المشروع الجديد سنة ١٩٩١، في ذات سنة انهيار الاتّحاد السوفيتي، حيث أطلق إريك سلسلة من المؤتمرات لمناقشة مسألة ‹‹الطوباويات الواقعية››، طوباويات تبعد كلّ البعد عن العالم الخيالي بل تنطوي على بدائل كامنة في المجتمعات القائمة فعلا. وتناولت مواضيع المؤتمرات مسائل ذات علاقة بالديمقراطية الجمعياتية واشتراكية السوق والديمقراطية التّشاركية وتقديم منح لتوفير الدخل والمساواة بين الجنسين. كما تمّ نشر ورقات المؤتمرات في سلسلة من الكتب كان إريك قد قام بتجميعها تُوّجّت برائعته تصوّر اليوطوبيا الواقعية Envisioning Real Utopias.

كان إريك يردّ علم الإجتماع لمؤسسيه- ماركس ودوركايم، وفيبر-الذين بدوا أقلّ دقّة حول رسم البنى النظرية القائمة على القيم الأخلاقية مقارنة بمُحترفي اليوم. لقد كان إريك واضحا وصريحا في تحديد مشروع علم الإجتماع الذي تمثّل في فهم الإمكانيات المؤسساتية وإدراكها من أجل تحقيق تلك القيم.

لقد إكتشف إريك في السنوات الأخيرة من حياته انجذاب النشطاء إلى تلك اليوطوبيات الواقعية وأمضى معظم وقته يجوب العالم ليتحدّث إلى مجموعات شديدة الإهتمام بربط إطاره الإيديولوجي-الفكري بمشاريعهم الخاصة. فقد تولّى تقديم مؤلّفه Envisioning Real Utopias. في صيغة متسرة تكون في المتناول ويسهل الإطلاع عليها وذلك بنزعه للغموض الذي كانت تنطوي عليه المحادثات الأكاديمية وإعداده لدليل مضادّ للرأسمالية عَنونَهُ بتعبير ملائم: كيف تكون مناهضا للرأسمالية في القرن الواحد والعشرين.

لقد أبدى النشطاء في خنادق المجتمع المدني حماسا بالغا لسماع هذه الرسالة الإيجابية التي كانت بمثابة التكريم الفكري لجهدهم غير المرئي إلى حد كبير في مناهضتهم للرأسمالية رغم هول الصّعاب وتحمّلهم الشديد الدائم لكل الإهانات والأعمال الانتقامية.

لقد غادرنا إريك تاركا وراءه أسلوبين: أسلوبا للتفكير وأسلوبا آخر للوجود. دعوني أكن واضحا. لا أعرف أحداً تميّز تفكيره بمثل هذا الوضوح وتلك الدقة المفعمة بملكة الإقناع وبالسرعة والبداهة والسلاسة والأريحية غير إريك. ولا أحد مثله قام، وبشكل فعّال، بالخوض في ما كان على المحك في أي من المسائل وفي أية ورقة، وأيّ كتاب. يعسر علينا أن نشْبهه، ولكن يمكننا أن نستلهم ممّا رسمه وأن نسير على دربه، مسترشدين بخريطة طريقه، فنعيد تشكيلها ونحن نمضي قدمًا. ■

[١] نسخة مختصرة من المقال المنشور على صفحات مجلة Jacobin خلال شهر جانفي ٢٠١٩. ويمكن الاطلاع على الصيغة الأصلية عبر هذا الرابط .

> حفظ ذكرى إيريك أولين رايت

بقلم ميشال ويليامز (Michelle Williams)، جامعة ويتسواتر ساند، جنوب أفريقيا

أنا واحدة من العديدين الذي يمكن لهم أن يعدوا إيريك أولين رايت مؤطرا، ومتعاونا، وصديقا، وزميل سفر. لقد ركزت العديد من الشهادات التذكارية التي قيلت في شأنه على إسهامه الفكري الضخم، وإشرافه وتأطيره الأسطوريين، وانخراطه في البحث عن طرق تتجاوز الرأسمالية والتزامه به، وإسهامه في الماركسية. وفيما خبرت أنا أيضا هذه الجوانب لدي إيريك، فإني أرغب في التركيز على تجاربي الشخصية مع إيريك الإنساني بشغفه غريب الأطوار، و خياله المعدي وشغفه بالجانب الإبداعي لدى الناس.

التقيت إيريك أول مرة في أواخر التسعينات في واحدة من زياراته السنوية لصديقه الأقرب ما يكل بورووای، المشرف على أطروحتي (كنت في معهد الدراسات العليا في جامعة بركلي). خلال واحدة من أولى نقاشاتنا، قال إيريك: «هل تعلمين. أنا عمّك». وهو ما أجبت عليه «حقا؟ لا أفهمك». عندها فسر لي أن مايكل هو أبي الأكاديمي وأخوه هو، وهو ام يجعل منه عمي. وأحسست على الفور أن تلك هي طريقته في إدماجي في عالمه، وتحققت لاحقا من مدى عمق تمثيل ما أتاه إيريك لاحتضانه الودود للآخرين على أنهم جزء من عائلته، فقد كان على الدوام يجد الطريق إلى إدماج الناس في شبكة علاقاته الممتدة، وإن من خلال قرابة خيالية. منذ البداية، كان دور الوصي المرشد الذي اتخذه إيريك خلال كل التزاماتنا، سواء أكان بصدد تفسير الفرق بين البناء النظري والبناء المفهومي و عسره، أم بصدد الخوض في نقاشاتنا الممتدة حول اندفاعات الأحزاب الشيوعية في جنوب أفريقيا وكيرالا نحو الديمقراطية، أم مجادلاتنا حول ما يمكن أ، يصنع مبادرة مضادة للرأسمالية، أم تقاسم كتبنا الروائية و غير الروائية المفضلة، أم مشاهدة مسرحيات (كان يحب المسرحيات السياسية التي تبرع فيها جنوب أفريقيا)، أم مناقشة وصفات إعداد الطعام والكيفية التي بها يمكن أقلمه طبقه الشهير الديك المعد بالنبيذ بحيث يصير طبقا نباتيا (ما كان يسميه الديك المعد بالنبيذ الذي لا ديك فيه، و الذي احتفظت بتشككي فيه إلى أن جربته!). على الدوام، كان إيريك ينخرط في ما هو فيه بحماس ومرحٍ. وكانت زياراته السنوية إلى مايكل بورووای كذلك، لحظات حبور بالنسبة إلى طلبة مايكل ذلك أن إيريك كان في كل مرة يعد طبقا خارقا ويدعونا إلى شقة مايكل (خلال ما يتبقى من العام كان على الدوام يأتي بالطعام إلى اجتماعاتنا في شقة مايكل الذي لم يكن يطبخ).

تعمق اتصالي بإيريك في علاقة بالتزامنا المشترك بالعثور على بدائل مضادة للرأسمالية، وعلى الأخص في علاقة بالتعاونيات والاقتصاد التضامني التي استكشفناها مع شريكي فيساوس ساتغار (Vishwas Satgar) . وفيما اتفقنا على أهمية التفكير من خلال بدائل ملموسة، لم نكن نتفق على الدوام حلو التفاصيل، حيث أزال غير موافقة بشدة على مقاربته التحليلية التي تستدمج أفكار الثقافة، وأهمية صنع المعنى و ضخامة فوضى الواقع. في كل ما خضنا فيه، لم يبد إيريك على الإطلاق أية حسرة أو اشمئزاز بل بدا و كأنه يحب متابعة أفكاره بلونجح في أن يعطيني الانطباع أنه لم يكن معارضا ولكن وفي الآن ذاته لم يكن موافقا.

ولقد كان كريما كذلك، وأنا على علم على الأقل بمناسبتين كتب فيهما إلى كل من روبتن ميستري (Rohinton Mistry) وزاكس مدا (Zakes Mda) ليشكرهما على عملهما السياسي الروائي. وعندما شاهد المسرحية التي كتبها مدا، تحت عنوان صرخات احتضار القمر خلال واحدة من زياراته إلى جوهانسبرغ، كانت دموعه على شفا لاانهمار وقال إنها أفضل مسرحية شاهدها في حياته.

ولئن كنت قابلت إيريك في بركلي، فإن صداقتنا انبنت، على امتداد السنوات العشرين الماضية التي أعقبت لقائي الأول به، خلال سفراتنا إلى العديد من المناطق البعيدة مثل كيرالا، وإسبانيا، وغوتبرغ، وبيونس آيرس، وبادوا، كما أنه زار جنوب أفريفيا ثلاثا. كان أول لقاء بعيد المكان لنا سنة ٢٠٠٠ في كيرالا، الهند (كنت قد بأت للتو عمل الميداني في كيرالا). وهناك علمت إن إيريك على اتصال بأناس من كل الأعمار أينما ذهب. وقد غنى مرة أغنية «سوف تنزل من أعلى الجبل» لمجموعة ضاحكة من أطفال المدارس الرائعين في قرية جبلية في ريف كيرالا.

"كان إريك دائمًا الشخص المبهم والمحب والعاطفي والإنساني الذي كان أيضًا أحد أهم علماء الاجتماع والماركسيين في عصرنا"

وربما كان لقائي المفضل مع إيريك حينما أتى هو ومايكل إلى جوهانسبرغ. وخلال عشاء اقتصر على ثلاثتنا، كان لي الحظ الوفير في أن أراهما الاثنين ينخرطان في جدل حول الماركسية استمر أكثر من ساعة. لم يكن محتوى المناقشة هو الهام فحسب، بل الطريقة الهزلية التي بها انخرطا فيها. لقد كانت رباطة جأش إيريك عالية، والحقيقة أنه لم يكن يبدي أية علامة على أي تأثر (بما في ذلك بالحرمان من النوم، وانعدام الرافهة، أو جداول الأعملا المرهقة).

في تجربتي معه على الأقل، كان إيريك الشخص المرشد و المحب وذا الشغف والإنساني والذي كان أيضا واحدا من أهم علماء الاجتماع والأكاديميين الماركسيين في زمننا. وداعا إيريك ولتمض بسلام. ■

> مقاربة الجندر واللامساواة:

مقدمة

بقلم بيرغيت ريغراف، جامعة بادربورن، ألمانيا، وعضو فريق البحث حول النساء و الجندر والمجتمع (ف ب ٣٢)
صلب الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، ولينا أبي رافع، الجامعة اللبنانية الأمريكية، لبنان، وكادري آآفيك، جامعة تالين، إيستونيا وجامعة هلسنكي فنلندا

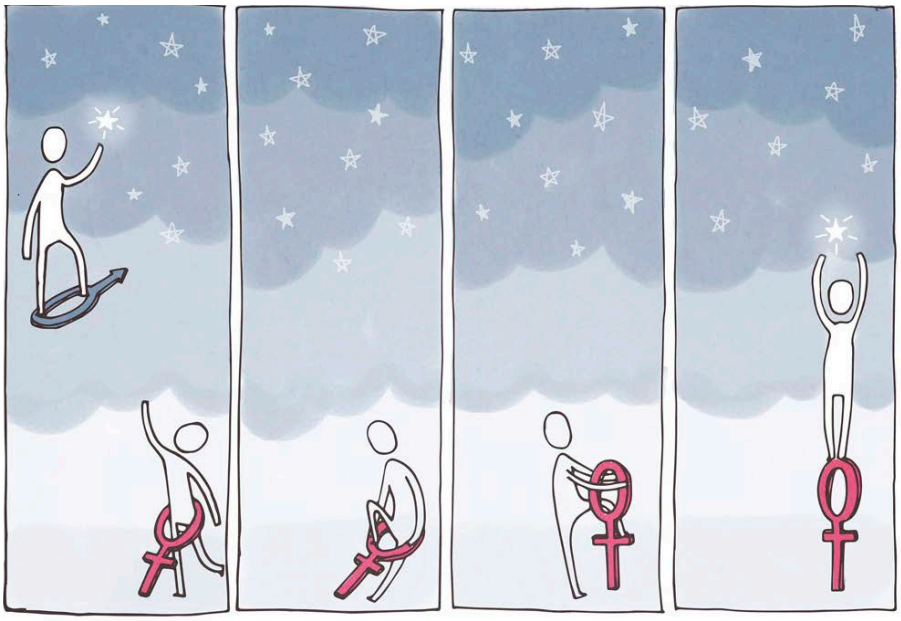

تحقيق المساواة ليست بمسألة شخصية أو خاصة. بل يجب التطرق له على المستوي الهيكلي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي. الصورة: نغوين هاي ها / فليكر.
بعض الحقوق محفوظة.

وضوعا الجندر واللامساواة الاجتماعية حقلا بحث وتحليل أساسية في علم الاجتماع، والدراسات الجندية وعديد التخصصات الأخرى. وتبين أهم النتائج المتمخضّة عن هذه البحوث أن أكبر نسبة للفقراء والمهمشين في ربوع العالم هم من جنس النساء. ووفقا للتقرير الدولي حول الفجوة الجندرية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة ٢٠٠٨، سيستغرق سدّ الفجوة الاقتصادية الموجودة بين الجنسين مدّة ٢٠٢ سنة. ويمكن للامساواة الاقتصادية أن تتجلى في عدّة أشكال، فعلى سبيل المثال، وحسب التقرير العالمي للفجوة الجندرية لعام ٢٠١٨ (The Global Gender Gap Report 2018)، تمتلك النساء نسبة من ٤١ ٪ من أراضي البلدان التي شملها التحقيق. كما تشغل المرأة على المستوى المهني ٣٤٪ فقط من المناصب الإدارية. بالمقابل، يعدّ الدور الذي تلعبه النساء في الاقتصاد اللاشكلي تحدّيا جندريا آخر، حيث تشكلن أكبر نسبة مشتغلين في هذا النوع من الاقتصاد، ويذكر التقرير ذاته أن المرأة تقضي ضعف الوقت المهني في أداء مهام أخرى غير مأجورة مقارنة بالرجل.

وبفعل أن التنظيم يغيب عن الاقتصاد اللاشكلي، تجد النساء أنفسهن عرضة للاستغلال والأذى بشكل كبير. مع هذا، يمكن لهذه الاحصاءات أن تتحسن بشكل ملموس من خلال تبني سياسة هادفة للتغيير، علما أن النساء أكثر من يمكنهم الدفاع عن الفكرة ، بالرغم من كونهن الأقل تمثيلا في المجال السياسي. فمن بين ١٤٩ دولة شملها التحقيق في التقرير، ترأس النساء ١٧ دولة فقط، وعلاوة على ذلك، فإن ١٨ ٪ فقط من الوزراء و ٢٤٪ فقط من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم هم من النساء.

على الرغم من التقدم المعتبر في مسيرة تحقيق المساواة بين الجنسين في بعض البلدان، لا يزال هناك تفاوت كبير في الفرص المتاحة للنساء، بفعل أثر كل طَيْف هوياتهن المتقاطعة، ومنها العرق والطبقة الاجتماعية والجنسانية،...إلخ.

وفي حين تستفيد بعض النساء اللاتي تتمتعن ببعض الامتيازات من هذا التقدم ، تظل غيرهن تعشن في ظروف جدّ هشة. فعلى مستوى البلد الواحد،

تتزايد الفوارق بين النساء بفعل خلفيات اجتماعية وثقافية متنوعة، وهي فوارق لها تبعات كبيرة فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية والفرص المتاحة للنساء.

فعلى سبيل المثال، ووفقا لبيانات اليونيسيف (UNICEF data)، انخفض معدل الوفيات عند الأمهات نسبيا في الولايات المتحدة، بحيث تحتل المرتبة ٥٤ من أصل ١٨٢ دولة شملها التحقيق. وفي الوقت ذاته ، تضاعف عدد الوفيات عند الأمهات السوداوات بثلاث مرات، مقارنة بنظيراتهن من النساء البيض في البلد نفسه حسب بيانات (Centers for Disease Control and Prevention).

وفي حين تستمر العديد من الدول لإ إحراز تقدم، تظل نسب ذلك التقدم جدّ متفاوتة. ويتقدم كلّ من إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التصنيف العالمي المتعلق بالفجوة الجندرية، وهي الأكبر من نوعها على مستوى العالم ، لكن معدل تقدمها في تحسين ظروف المرأة أفضل من معدل تقدم منطقة أمريكا الشمالية. وتشير التقديرات إلى أن جنوب آسيا قادر على سدّ الفجوة الجندرية في غضون ٧٠ عاما، متقدما بذلك على أمريكا الشمالية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقرابة قرن من الزمن. ولكن إذا ما فحصت هذه المنطقة بدقة أكبر، يتبادر إلى الأذهان استفهام حول دلالة هذه الإحصاءات بالنسبة إلى نساء الروهينغا اللائي يمزقهن شتات في ميانمار، وهن تعشن في ظروف جدّ هشة بسبب التطهير العرقي المستمر. إن إحصاءات من هذا النوع تدفعنا لا محالة إلى التساؤل حول كيفية تحديد التقدم المحرز فيما يتعلق بمؤشر اللامساواة بين الجنسين وقياسه.

تسلط الإسهامات في هذا العدد من حوار كوني الضوء على الفوارق الهائلة الاجتماعية المجالية التي تؤثر في تشكيل العلاقة القائمة بين الجندر واللامساواة الاجتماعية وترابطها.

والغرض من هذا العدد هو تقديم نقطة انطلاق لهذه الدنياميات المختلفة وخلق فضاء لمزيد من البحث والنقاش الذي يحبذ أن تكون له انعكاسات فعالة على التغيير الاجتماعي وسياساته تجاه أوضاع النساء.

من هذا المنطلق، تلاحظ ليزا هوزو(Liisa Husu) أنه، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته النساء على مستوى التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، كلّما زادت المراكز الإدارية درجات في الرقي، قلت حظوظ النساء في الوصول إليها. زتناقش هوزو في مقالتها الموسومة « التحديات الجندرية في تمويل البحوث « تداعيات انخفاض نسب تمثيل النساء من منظور الدول الأوروبية ودول الشمال. وتوضح بلانكا نيكلوفا (Blanka Nyklová) في مقالها « تحدي المساواة بين الجنسين في جمهورية التشيك « كيف ترسم الإيديولوجية النيو-ليبرالية والمواقف المحافظة تجاه معالم اللامساواة الاجتماعية بين الجنسين في أوروبا الوسطى، مع التركيز على جمهورية التشيك، حيث توظف الباحثة مفهوم التحرر المزور لتسليط الضوء على الامتيازات التي اكتسبتها بعض النساء على حساب أخريات.

من جهتها، تناقش مارغريب أبراهام (Margaret Abraham) في مقالتها الموسومة « الاستمرارية والتغير: التفاوت الجندري في الولايات المتحدة الأمريكية» مسألة التعامل مع النجاحات المتحققة من خلال الكفاح من أجل المساواة في الولايات المتحدة بالتوازي مع الانتكاسات التي عرفها هذا البلد . كما تبين الباحثة أن هذه الإنجازات المراد بها تحقيق المساواة والعدالة بعيدة كل البعد عن كونها إنجازات بديهية، وأنه يتعين علينا المضي قدما في العمل لصالح المجتمع ووضعه بالاستمرار تحت المعاينة .

أمّا لينا أبي رافع فتبحث في مقالها حول « الجندر واللامساواة في المنطقة العربية « معضلة اللامساواة بين الجنسين في السياق العربي، حيث عانت المنطقة ولفترة طويلة من غياب الأمنين الاقتصادي والسياسي، إضافة إلى أثر العوائق الاجتماعية والثقافية ونظام الأبوية الراسخة في المنطقة. هذا الوضع المزري معطّل، وهو ينعكس سلبيا في العديد من الحالات على مسيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. فلن تحقق المنطقة السلام أو الرخاء دون تحقيق مساواة كاملة للنساء العربيات مع الرجال.

بالمقابل، يشير مقال نيكولا بايبر (Nicola Piper) «جندرة العمل واللامساواة في السياق الآسيوي»، إلى أن الحركات السكانية الكبيرة والمستدامة في آسيا أصبحت تشكل موضوعا محوريا عند الباحثين والدارسين، حيث أن الهجرات السنوية على وجه الخصوص، تتمركز في قطاعات مؤنثة، وفي غالب الأحيان تفتقر فيها النساء إلى الحقوق والحماية. وعليه، تقع تحديات اللاتي تلاقيهن النساء ومواطن ضعفهن في لب مسألة اللامساواة الجندرية في المنطقة.

وفي مقاله المعنون بـ» الفريق الدولي للتقدم الاجتماعي: التقدم الاجتماعي، بعض الآراء الجندرية «، يناقش جيف هيرن (Jeff Hearn) عملية إنجاز تقرير الفريق الدولي للتقدم الاجتماعي ونتائجه، وهو يركز على التوصيات الواردة في التقرير، خاصة تلك التي منها تعنى بالكيفية التي بها تتوجب مَفْهَمَة الجندر. ■

توجه جميع المراسلات إلى:
بيرغيت ريغراف على العنوان birgitt.riegraf@uni-paderborn.de
لينا أبي رافع على العنوان lina.abirafeh@lau.edu
كادري آآفيك على العنوان kadri.aavik@tlu.ee

> التحديات الجندرية في تمويل البحوث

بقلم ليزا هوسو (Liisa Husu)، **كلية هانكن للاقتصاد، فنلندا، وجامعة أوريبرو ، السويد ، وعضو مجلس إدارة لجنة البحث في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع حول سوسيولوجيا العلوم والتكنولوجيا** (RC٢٣) ، **وعضو لجنة البحث في الجمعية الدولية لعلم الإجتماع حول المرأة والجندر والمجتمع** (RC٣٢)

تشكل اللامساواة بين الجنسين في الأوساط الأكاديمية ومهن البحث مصدر قلق دائم وعالمي، بحيث لا تتجاوز نسبة النساء الباحثات الثلث، على مستوى العالم وفي أوروبا. والفكرة الراسخة هي أنه كلما كانت المناصب راقية، قلت حظوظ النساء في تقلدها. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته النساء في قطاع التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، لا تزال غالبية الأساتذة الساحقة من الذكور، أضف إلى ذلك أنّ وتيرة تحقيق التوازن بين الجنسين جدّ بطيئة، حسب ما تشير إليه آخر الإحصاءات الأوروبية وإحصاءات دول الشمال.

> هل أن تمويل البحث محايد جندريا؟

يعد الحصول على تمويل البحوث أحد القضايا الرئيسة في التقدم الوظيفي على مستوى الأوساط الأكاديمية والبحثية سواء أتعلق الأمر بالنساء أم بالرجال. وفي معظم البلدان، يعني ذلك النجاح في الحصول على تمويل خارجي للبحوث، وهو يتأتّى غالبًا من خلال منافسة صعبة.

لم تُظهر البحوث المتعلقة بالديناميات الجندرية لتمويل البحث انخفاضًا منتظما في معدل نجاح تمويل البحوث التي تقوم بها النساء وذلك في جميع سياقات التمويل، بل إنها رسمت صورة أكثر تعقيدًا تشوبها العديد من التحديات الجندرية. يتعلق الأمر بالباحثين الأفراد ومجموعات البحث والجامعات ومنظمات التمويل ومحتوى البحث وسياساته. يمكن أن تكون هذه التحديات مرتبطة بمنح التمويل، وبحراس البوابات التمويلية، وبمراجعة النظراء، وبمنظمات التمويل ، وبإدارتها ، وبسياساتها وبممارساتها، وخاصة بتحديد ما هو رائد ومن هو رائد، وكذلك بمن يحدد الامتياز. وقد أبرزت الأبحاث الحديثة والمتّصلة حول الجندر وتمويل الأبحاث الحاجة إلى النظر بعناية في دورة تمويل البحوث بأكملها وبيئات التمويل بطريقة أوسع نطاقا وأكثر شمولاً.

يشمل الفهم الأوسع لديناميكيات الجندر في تمويل البحث دورة التمويل بأكملها، وتحليل الأنماط الجندرية المحتملة في علاقة بالسلوك التطبيقي (من يطبق)، وبمجموعة المتسابقين (المؤهلين للتطبيق)، وبتكوين مجموعة البحث، وبأدوات التمويل، وبنصوص الدعوة، وبالمبادئ التوجيهية للمتسابقين للحصول على التمويل، وبمعايير الأهلية (العمر أو الوظيفة)، وبمعايير التقييم، وبإجراءات التقييم، وبالتحيزات المحتملة في التقييم، وبتوظيف المراجعين، وبعملية مراجعة النظراء، وبمعدلات النجاح، وبمقدار التمويل المطبق والممنوح، وبمحتوى البحث، وببيانات سياسة الممولين عمومًا، كما يتعلق الأمر بالمساواة ما بين-الجندرية، وبالشفافية التامّة لنظم التمويل، وبرصد الإحصاءات حسب الجنس وتوافرها، وبالآثار المهنية طويلة الأمد للتمويل الذي تم بلوغها.

من الأمور ذات الأهمية الخاصة ما يسمى بأدوات التمويل الخاصة بالتميّز، أي مراكز التميز، ومبادرات التميز المختلفة، والأساتذة المتميزين، وما شابه ذلك. وقد أظهرت العديد من الدراسات الأمبيريقية والاستطلاعات الحديثة أن مبادرات التميز هذه استفاد منها الذكور من الباحثين أكثر من الباحثات الإناث، وذلك حتى في البلدان ذات مستويات المساواة الجندرية الإجمالية العالية، مثل السويد.

تؤدي الشبكات الأكاديمية الرسمية وغير الرسمية دورًا هامًا في السعي إلى الحصول على التمويل، بحيث يتزايد تمويل البحث في العديد من المجالات عندما يتعلق الأمر بالجماعة وليس بالفرد. وتكتسي الأبحاث المتعلقة بالأنماط الجندرية للتشبيك الأكاديمي والاندماج في بيئات البحوث أهمية بالغة.

> التجربة الأوروبية

يعدّ تمويل البحث أحد القضايا الرئيسة في سياسات البحث الوطنية والإقليمية. فعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، وضمن السياسات الوطنية لبعض البلدان الأوروبية، أثيرت قضية المساواة الجندرية في تمويل البحوث وذلك منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين وبداية السنوات ٢٠٠٠، بوصفها شأنا سياسيا. وقد تمّ تصنيف تمويل أبحاث الاتحاد الأوروبي ضمن «البرامج الإطاري» منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين. وكانت برامج الاتحاد الأوروبي الإطارية الأولى تهمش العلوم الاجتماعية بشكل خاص، إلا فيما يخدم الجوانب التكنولوجية ، وكانت صموتة بشأن الجندر. لم يدرج تمويل البحث في العلوم الاجتماعية إلا في الرنامج الإطاري الرابع (١٩٩٤-١٩٩٨) وهي الفترة التي بدأت تثار فيها القضايا الجندرية وتدرج في جداول الأعمال. هكذا بدأ التوسع التدريجي منذ أواخر التسعينيات ، انطلاقا من أوّل مبادرة حول «النساء في العلوم»، وصولا إلى مسألة الجندر في العلوم، مرورا بالأبعاد الجندرية في محتوى البحث، بالإضافة إلى التركيز التقليدي على التوازن بين الجنسين في صفوف الباحثين وضمن مجموعات البحث وكذلك بين صناع القرار والمقيّمين. هذا، وتعد المساواة بين الجنسين إحدى الأولويات الخمس في مجال البحوث الأوروبية، وهو ما يحيلنا إلى ثلاث قضايا: التوازن بين الجنسين في فرق البحث، والتوازن بين الجنسين بين المقيّمين ، والبعد الجندري في محتوى البحث.

"تلعب الإرادة السياسية أو الافتقار إليها دورًا مهمًا في تحديد أولويات منظمات التمويل العام للمساواة بين الجنسين والتصدي للتحديات الجنسانية في تمويل البحوث"

وتعدّ أول مراجعة منهجية، تلك التي تمّت سنة ٢٠٠٩ حول الجندر وتمويل البحث في ٣٣ بلدا، جزءًا من السياسة الأوروبية الممارسة. وقد وقفت هذه المراجعة على تفاوت كيفيات معالجة القضايا الجندرية بشكل كبير في البلدان الأوروبية، من خلال سياسات البحث الوطنية ووكالات التمويل الوطنية، بدءًا من «الانعدام النسبي للنشاط»، ورصد تمويل البحث الوطني حسب الجنس في عديد البلدان، مرورا بمختلف التدابير الاستباقية، والاستطلاعية، وكذا المشاركة النشطة لتعزيز المساواة الجندرية في نظام التمويل الوطني، وذلك في عدد قليل من البلدان، بما فيها دول منطقة الشمال.

تم تأسيس المؤسسة البحثية الأوروبية الرئيسة وهي مجلس الأبحاث الأوروبي (ERC) في العام ٢٠٠٧ بهدف تمويل البحوث الرائدة المنجزة من طرف باحثين مبتدئين، وفي منتصف مسيراتهم المهنية، والباحثين المتقدمين في أي تخصص وفي أي بلد وذلك بميزانية تبلغ ١٣,١ مليار يورو، للفترة الممتدة بين ٢٠١٤-٢٠٢٠. ومع ذلك ، وعلى الرغم من الانشغالات الجندرية في سياسات الاتحاد الأوروبي البحثية، افتقر مجلس البحث الأوروبي في بداياته إلى مبدأ المساواة الجندرية ضمن مبادئ حكمه. وعندما بدأ مجلس البحث الأوروبي أخيرًا في رصد حصص للتمويل حسب الجنس، أظهرت النتائج أنه في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٧-٢٠١٣، كان معدل حصول الرجال هو ٣٠٪ ومعدل حصول النساء هو ٢٥٪ في ما يهم المنح الأولية ، بينما كان الرجال يحصلون على ١٥٪ والنساء ١٣٪ من المنح المتقدمة. هو حقل واحد فقط لم يكن فيه فرق بين الجنسين على مستوى المنحة الأولية وهو حقل العلوم الفيزيائية والهندسية، وهو مجال أبحاث يهيمن عليه الذكور بشكل كبير، بحيث هناك فوارق واضحة في معدلات النجاح لفائدة الرجال في الحقول التي عادة ما تنشط فيها النساء بشكل كبير، مثل علوم الحياة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

لحضور الإرادة السياسية أو الافتقار إليها دور مهم في تحديد أولويات منظمات التمويل العام بالنسبة إلى المساواة بين الجنسين والتصدي إلى التحديات الجندرية في تمويل البحوث. على سبيل المثال، تم تصنيف مجتمعات الشمال في مراتب متقدمة في المقارنات المتعلقة بالمساواة الجندرية على المستوى الدولي ، وأيضًا في مؤشرات الابتكار العالمية. وتحتل المساواة بين الجنسين مكان الصدارة في أجندة سياسات البحث، خاصة في النرويج والسويد. ففي السويد، تتلقى منظمات تمويل البحوث العمومية، مثل المجلس السويدي للبحوث والوكالة الوطنية للابتكار فينوفا، توجيهات حكومية لتعميم المنظور الجندري في أنشطتها. أظف إلى ذلك أنّ مموّلي الأبحاث السويديين، لا يكتفون بالاستطلاعات التنموية القائمة على أساس الإحصاءات فحسب، بل يستخدمون أيضًا أدوات العلوم الاجتماعية النوعية مثل المراقبين الجندريين في اجتماعات لجنة التمويل.

يعدّ التوازن الجندري في مجالس تمويل البحوث العامة هدفًا سياسيًا تمّ تحقيقه منذ أوائل سنوات ٢٠٠٠ في كل من فنلندا والنرويج والسويد، بينما لا تزال المجالس في العديد من الدول الأوروبية تحت السيطرة الذكورية. وليس التوازن الجندري في مجالس التمويل فقط مسألة مساواة في التمثيل والعدالة؛ كما أن التمثيل المتساوي في المناصب مهم أيضًا لأنه يوفر معرفة داخلية بكيفية عمل نظام التمويل ويعزز شبكة التواصل العلمي للمشاركين. ■

توجه كل المراسلات إلى ليزا هوسو على العنوان liisa.husu@oru.se

> تحدي المساواة الجندرية في الجمهورية التشيكية

بقلم بلانكا نيكلوفا (Blanka Nyklová) ، معهد علم الاجتماع، الأكاديمية التشيكية للعلوم، جمهورية التشيك

شعار قسم الدراسات الجندرية المنحل في برنو.

في الاحتفاء هذا العام بمرور ثلاثين عامًا على انهيار الستار الحديدي لبلدان شبه المحيط (مقارنة بالمركز) الأوروبية، أو ٣٠ عامًا من التحرّر النيوليبرالي غير المتكافئ والذي كان يمثل السبيل الوحيد الممكن للديمقراطية. كان تنامي الديمقراطية بمثابة خطوة نحو الجدارة، حيث امّحت هياكل السلطة السابقة التي كانت قائمة على عضوية الحزب الشيوعي. تظهر وسائل إعلام تلك الفترة أن الجدارة، التي تبرر اللامساواة بين أولئك الذين يقدمون على أن هم متلكون الأهلية لأسباب شخصية، كانت مُبهِجة وحماسية بشكل كبير لأنها كفيلة بإحداث قفزة نحو المركز الجيوسياسي. ومع ذلك ، فإن جمهورية التشيك يديرها حاليًا رئيس وزراء من الأوليغارشية كان عميلاً سرياً قبل عام ١٩٨٩ وتمكن، مثله مثل معظم الملياردريات التشيكيين، من تحويل موقعه المميز لما قبل عام ١٩٨٩ إلى قوة اقتصادية بفضل الخوصصة. في الوقت نفسه ، يجد ما يقارب عُشر السكان أنفسهم، في دوامة ديون بسبب تشريع الحجز المتعمد ، حيث يوجد حوالي ٧٠,٠٠٠ شخصا في حالة التشرد فيما فقد ١٢٠,٠٠٠ آخرين منازلهم. وأُوجز هنا بعض عواقب المنطق السياسي الذي تقوم عليه الليبرالية الجديدة فيما يخص اللامساواة الاجتماعية / الجندرية في بلدان مجموعة فيزيغراد بوسط أوروبا، مع التركيز بشكل خاص على الجمهورية التشيكية. وبالاعتماد على توجه حقل الدراسات الجندرية، أواصلُ البحث في تأثير هذا المنطق عند تطبيقه على مسائل المساواة والعدالة.

أصبحت الليبرالية الجديدة اختصارًا مفاهيميًا مفسّرا لأسباب عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة الجندرية، في سياق العولمة الحالي. على هذا النحو، تُفهم الليبرالية الجديدة على أنها عودة إلى السوق الحرة باعتبارها المحدد النهائي لجميع جوانب الحياة. لقد حاول المنظّرون الناقدون مواجهة هذا التبسيط المفرط من خلال فحص أثره في المناطق المترابطة مع بعضها البعض. في العام ١٩٩٨، ربط عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي بيير بورديو (Pierre Bourdieu) مفهوم الليبرالية الجديدة بتدمير المجموعات والتفتيت الخانق للقوى العاملة، مما أدى إلى تراجع قدرة الأفراد على مقاومة قوى رأس المال العالمي. ومنذ ما يقارب عقدين من الزمن، ركزت أنجيلا ماكروبي (Angela McRobbie)، المنظِرة الثقافية البريطانية، على التمثلات الثقافية للتمكين الاقتصادي القائمة على الاقتراب من حياة المرء بوصفه مشروعا، كما هو الحال في شخصية بريدجيت جونز Bridget Jones الأدبية والسينمائية، وكيفية تأثيرها في حياة الشابات اللاتي يرون أنفسهن في شخصها. وركز المنظر السياسي الأمريكي ويندي براون (Wendy Brown) على آثار منطق السوق، ليس في البعد الاقتصادي للحياة الاجتماعية فحسب بل، وهو الأهم، في المنطق السياسي للمؤسسات الديمقراطية.

> الليبرالية الجديدة والجندر في دول الفيزيغراد

يوظف المؤلفون المذكورون أعلاه أمثلة ملموسة، ومع ذلك فهم يعاملون غالبًا على أنهم يقدمون نظرية صالحة عالميًا لليبرالية الجديدة، مما يؤدي إلى الإعلان عن دعوات لإجراء دراسة سياقية للظاهرة. توفر بلدان الفيزيغراد في وسط أوروبا مختبراً لمراقبة عواقب التنفيذ التفاضلي لتعليمات المنظمات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك لتسهيل السيرورة الديمقراطية.

بعد العام ٢٠٠٠ تحديدا، ارتفع عدد الدراسات النقدية للنيوليبرالية في شكلها الجيوسياسي الطارئ. تُظهر تحليلات اللامساواة الجندرية أن مشروع التحرر الحديث قد أسفر عمّا تسميه زوزانا يوهدي (Zuzana Uhde) «التحرر المزيف» ، وهو وضع يتم فيه تمكين مجموعات معينة من النساء على حساب نساء أخريات من خلال تحويلهن إلى سلعة خارج مجال السوق على أساس أنه رعاية. ليس التحرر المزيف تحرّرا غير مكتمل فحسب، ولكنه يعزز الظلم الجديد ولا تمكن محاربته دون فهم الدور الرئيسي الذي تضطلع به الرأسمالية في دعمه.

تشكل النساء في الجمهورية التشيكية حوالي ٢٠ ٪ من أعضاء البرلمان، ويظل فارق الأجر بين الجنسين في حدود ٢٢٪ عمومًا ، و ١٠٪ بالنسبة لنفس المنصب في نفس المؤسسة، كما تشكّل النساء ٩٨,٥٪ من الأولياء الذين يأخذون أطول الإجازات الأبوية في أوروبا، أما فيما يتعلق بالأسر ذات العائل الواحد، فإن ٩٠٪ من حالاتها تخص النساء. واجهت النساء مستويات مرتفعة من اللاإستقرار الاقتصادي

البحث والتعليم الذي لا يتوافق مع الروح النيوليبرالي يتعرض للهجوم في المجر وجمهورية التشيك والعديد من البلدان الأخرى في أوروبا. الصورة: كريستوفر دومبريس / فليكر. المشاع الإبداعي.

منذ العام ١٩٨٩ وهن أكثر عرضة للفقر، ذلك أن النساء المسنّات معرضات للفقر أكثر من غيرهن، خاصة مع تفاقم اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية في مناطق معينة من البلد بفعل النزعة الإثنية / ووضع المهاجرين. والأهم من كل ذلك، هو أن في جمهورية التشيك ودول مجموعة فيزيغراد عمومًا تتميز ثقافة النوع الاجتماعي، بالنزعة المحافظة والتمييز الجنسي، ممّا يسمح بظهور التحرّر المزيف و يزيل العوائق من طريقه، بل إن تحرر المرأة والجهود المبذولة لهذا الغرض تكون عرضة للّوم على عتبارها السبب في بعض المشاكل الاقتصادية في المنطقة.

لقد أثبت الباحثون المتخصصون في الدراسات الجندرية مدى دعم النزعة الرجعية في علاقات الجندر لليبرالية الجديدة والعكس بالعكس. يُظهر كل من رادكا ديدوفا (Radka Dudová) وهانا أسكوفا (Hana Hašková) أن سياسات الإجازة الأبوية بعد عام ١٩٨٩ كانت مجرد امتداد لتلك التي كانت تعدّ قبل عام ١٩٨٩ جزء من سياسات إعادة التأهيل. وتركز كل من ليبورا أوتاس إندروشوف (Libora Oates-Indruchová) وهانا أسكوفا على المساهمة غير المعترف بها للحركة النسائية والنسوية في بعض سياسات التحرر التي تعود إلى الحقبة الشيوعية، في حين تبين كاترينا ليسكوفا (Kateřina Lišková) كيف أعيد تطبيق المعايير المزدوجة حول الجنسانية في الخطاب الطبي في أواخر الستينيات من القرن الماضي. ولم يكن لأي من هذه الإسهامات أن تكون ممكنة من دون انتشار الدراسات الجندرية والنظرية النسوية في المنطقة.

> توجه الدراسات الجندرية

قد يساعدنا توجه الدراسات الجندرية في المنطقة على فهم استمرار اللامساواة الجندرية في خضم مشروع ديمقراطي تدعمه النيوليبرالية. فقد ارتبط تأسيس التخصص بتمويل النشاط النسوي المحلّي من قبل الولايات المتحدة والمتبرعين الأوروبيين لاحقا في سياق التمويل المحلي الشحيح. أدخلت الدراسات الجندرية في جامعتين تشيكيتين رئيسيتين في العام ٢٠٠٤، ويعود ذلك إلى حدّ ما إلى الفرص التي توفّرها إصلاحات التعليم العالي في ضوء الليبرالية الجديدة والتي تنفتح على عدد أكبر من الطلاب. ومع ذلك ، فإن العقل السياسي ذاته قد سهّل تفكيك برامج الدراسات الجندرية مؤخرًا ، ليس في المجر فحسب، بل في جمهورية التشيك أيضًا، مما أثر سلبًا في القدرة على إجراء البحوث الموجهة نحو النوع الاجتماعي في أوروبا الوسطى. وكما سجّلت ويندي براون (Wendy Brown)، ليس العقل النيوليبرالي إلا معياريا هو في نهاية المطاف، ذلك أن قاعدة منطق السوق ليست ذات اعتبار ولكن يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها بشكل فعال على حساب أي منطق مغاير، مثل المنطق التحرري الذي يدعم المشروع النسوي بشكل كبير.

في منطقة ذات جندر محافظ النزعة وتتميز بالرفض السهل لأي عمل سياسي صريح يستهدف العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة مثل الهندسة الاجتماعية في العهد الشيوعي، يتماشى العقل السياسي الليبرالي الجديد جيدًا مع بعض الجهود النسائية، بما في ذلك تلك التي تسعى إلى إضفاء الطابع المؤسساتي على الدراسات الجندرية. يَستخدم حظر الدراسات الجندرية في المجر نفس العقل السياسي، لكنه يعتبر في الغالب اقتصاديا (بناءا على حجج باطلة تتمثل في نقص الطلب على خريجي الدراسات الجندرية في سوق العمل) وبالتالي فهو منطق غير سياسي. هذا منطق يخدم الأغراض السياسية الهادفة إلى التصدي للنقد الاجتماعي المحتمل وكسب الشعبية لدى الحركة المناهضة للنوع الاجتماعي (الموصوفة على هذه الصفحات من قبل أغنيزيزكا غراف (Agnieszka Graff) وإيليزبيتا كورولكزوك Elżbieta Korolczuk) في العام ٢٠١٧). في جمهورية التشيك، تم تبرير إغلاق برنامج الدراسات الجندرية في برنو في العام ٢٠١٨ بالتحجج بكون البرنامج لم يكن «مفيدا» لأنه فشل في جذب الطلاب في نظام التعليم العام الذي يعتمد على ضم أكبر عدد من الطلبة.

إنّ التوازي بين الحالتين لافت للنظر حتى إذا كانت الدوافع، على الأقل ما ما يتم التصريح به، مختلفة. فإذا كان المنطق السياسي قد اتضح واضحًا للعيان في الحالة المجرية عندما اعتُبر التخصّص إيديولوجيا وليس علميًا تمامًا، ففقد تمّ في حالة برنو، إضفاء الطابع المؤسساتي على العقلانية السياسية الليبرالية الجديدة من قبل قيادة الجامعة عندما فشلت في معالجة أخلاقيات قرارها. لمواجهة حقيقة اللامساواة الجندرية، في بعدها الاقتصادي ، وكذلك فيما يتعلق بالتسامح مع العنف الجنسي وتأييد التحرش الجنسي من قبل شخصيات عامة وسياسيين، يجب أن يكون إدراجها في العقل السياسي النيوليبرالي واضحًا.

إذا أردنا أن نتصدى بنجاح للمبادئ المعيارية للنيوليبرالية، يجب علينا أن نعي هذه التبعيات لأنها تهدد بطريقة ما بهدم المنطق المعياري الذي يقوم عليه النقد النسوي للخصوصيات الاجتماعية وخاصة اللامساواة الجندرية. لقد أظهرت الثلاثين سنة الماضية ومنذ العام ١٩٨٩ بوضوح، أن العقل السياسي النيوليبرالي محكوم بالفشل عند تكليفه بمسؤولية القضاء على اللامساواة، كونه في الواقع يستثمر في حماية جذوره الحالية. ■

توجه كل المراسلات إلى بلانك نيكلوفا على العنوان blanka.nyklova@soc.cas.cz

> الاستمرارية والتغير:

التفاوت الجندري في الولايات المتحدة الأمريكية

بقلم مارغريت أبراهام Margaret Abraham، جامعة هوفسترا، الولايات المتحدة الأمريكية، الرئيسة السابقة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع (٢٠١٤-٢٠١٨)، وعضو لجان البحث صلب الجمعية الدولية لعلم الاجتماع حول العنصرية، القومية، الأهليون والإثنية (ل ب ٠٥)، علم اجتماع الهجرة (ل ب ٠٣)، المرأة والجندر والمجتمع (ل ب ٣٢) ، وحقوق الإنسان والعدل الدولي (ل ب ٠٣)

اندلعت مسيرة المرأة وغيرها من الحركات الاحتجاجية المهمة في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، متصدرة جبهة المقاومة ضد النظم الراسخة والاستغلالية. miawicks9 من بيكسباي

تم انتخاب عدد قياسي من النساء خلال انتخابات التجديد النصفي لشهر نوفمبر ٢٠١٨ وهنّ يعملن الآن في الكونغرس الـ ١١٦ للولايات المتحدة. وشهدت الانتخابات سابقات تاريخية لم تعهدها من قبل، حيث انتخبت أول امرأتين من الأمريكيين الأصليين، وامرأتين مسلمتين، وأول امرأة معلنةٌ ثنائية جنسها، وأصغر امرأة منتخبة في تاريخ الكونغرس. كما تم انتخاب امرأة لرئاسة مجلس النواب، وهي المرأة الوحيدة التي شغلت هذا المنصب على الإطلاق. في ٥ فبراير ٢٠١٩، صنعت ستاسي أبرامز (Stacey Abrams) -التي خسرت سباقا للحكم مثيرا للجدل على الحكم، التاريخ لتصبح أول امرأة أمريكية من أصل أفريقي تقدم الرد الديمقراطي على خطاب رئيس الولايات المتحدة حول حالة الاتحاد. تحدثت أبرامز عن الحاجة إلى معالجة قضايا العنصرية، وقمع الناخبين والهجرة، وانتقدت بشدة الرئيس ترامب بسبب الانغلاق الحكومي الذي تسبب في محنة شديدة غير مبررة وخرّب حياة العديد من الناس.

يسلط الصراع والنصر في هذه الخطوات المتواضعة الضوء على الكفاح الأكبر من أجل المساواة بين الجنسين والعدالة. ترتبط هذه الانتصارات المتواضعة بتاريخ طويل من الكفاح الجماعي لكسر البنى المهيمنة، وتسلّط الضوء على

«

العديد من الأنظمة والثقافات المنتشرة والراسخة المبررة للقمع وعدم المساواة الموجودة في المجتمع. إن هاته الخطوات الصغيرة هي علامة أمل لكنها تبقى غير كافية. وعليه يجب أن نستمر في إحداث التحول الاجتماعي والتغيير البنيوي.

> السياق الأمريكي

على الرغم من تزايد عدد النساء في الكونغرس، تعاني أمريكا من اللامساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من اهتمام وسائل الإعلام بالموضوع، لا تزال الفجوة بين الأجور مستمرة، حيث تكسب النساء البيض ٢٠٪ أقل من الرجال في حين تكسب النساء ذوات البشرة الملونة أقل من ذلك.

ولا تزال الوظائف التي يتكثف فيها الحضور الأنثوي، مثل رعاية الأطفال وخدمة المطاعم، في المستويات الأدنى من سلم الأجور. كما يشكل الرجال الغالبية العظمى من الفئة الأعلى أجرا في الاقتصاد الأمريكي.

- ووفقًا لتحليل معهد دراسات السياسات لمؤشرات البنك الدولي، تؤدي النساء ضعف حجم العمل غير المأجور الذي يؤديه الرجال، بما في ذلك: رعاية الأطفال، ورعاية المسنين والتدبير المنزلي.
- بلغ متوسط مدخرات الرجال سنة ٢٠١٧، ١٢٣,٠٠٠ دولار مقابل ٤٢,٠٠٠ دولار للنساء.
- ذكر تقرير الرابطة الأمريكية للجامعات حول المرأة أن النساء السود يتخرجن بديون أعلى من أي فئة أخرى.
- صرح مكتب الإحصاء الأمريكي أن النساء ذوات البشرة الملونة يواجهن أعلى معدلات الفقر في البلاد.
- تبلغ بطالة المتحولين جنسيا ثلاثة أضعاف المتوسط في الولايات المتحدة.
- يبلغ معدل سجن النساء الأميركيات من أصول إفريقية ضعف معدل سجن النساء البيض في حين يتجاوز معدل السجناء الأمريكيين من أصل إفريقي خمسة أضعاف معدل البيض.
- واحدة من كل ثلاث نساء في أمريكا يبلّغن عن تعرضهن للعنف الجنسي في حياتهن.

> التحرك نحو الأمام

في ٢١ يناير ٢٠١٧، وبقيادة المسيرة النسوية بواشنطن، خرج ملايين الأشخاص إلى الشوارع في الولايات المتحدة وعبر جميع أنحاء العالم للاحتجاج على انتخاب ترامب. لقد كان هذا الأمر استمرارا للعمل الذي كانت قد قامت به الحركة النسوية والعديد من الحركات والمنظمات المختلفة منذ سنوات، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر: «حياة السود ذات أهمية»، «صرح باسمها» و«أنا أيضا» (#BlackLivesMatter, #SayHerName, #MeToo). على مرّ السنين، ساعدت هذه المجموعات وغيرها على نشر مفهوم «التقاطعية» وجعله عامًا (وهو مصطلح صاغته كيمبرلي كرينشو (Kimberlé Crenshaw)) واطاره العام المتعلق بمنابت الاضطهاد المترابطة المتشابكة. أظهر حجم مسيرة النساء القوة الجماعية وحاجة المجتمع الدولي لمواجهة استمرار البنى الذكورية والكراهية تجاه النساء وانتشارها في صفوف الحكومة والمجتمع.

انطلقت في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مسيرات النساء، وغيرها من حركات الاحتجاج الهامة، وسيلةً قابلة للتطبيق وللتنظيم والتواصل من أجل التغيير، حيث قفزت إلى مقدمة طرق مقاومة الأنظمة الاستغلالية الراسخة. يستخدم جيل الشباب التكنولوجيا والوسائل المتعددة لمعالجة الاهتمامات العالمية الحرجة مع جعل المساواة بين الجنسين والتقاطعية جزءًا لا يتجزأ من القضايا المتطرق إليها. وقد ساعدت هذه الحركات المختلفة الجماعات على التعبئة لمعالجة قضايا الحقوق الإنجابية، والجندر، والعنف التقاطعي، وحقوق المهاجرين، وحقوق العمل، وحقوق المواطن، والعدالة بين الأعراق، وحرية التعبير والعدالة البيئية وغيرها من المسائل. خلقت هذه الحركات قوة دفع أفاد توهج بصيص الأمل وخلقت في ذات الوقت تحدّيا. يتطلب الأمر تكاتف غالبية المجتمع وتوحده كي يتم ضمان حدوث التغيير الدائم بشكل ثابت، أي من خلال خطوات صغيرة وتحولات زلزالية.

لقد أظهرت نتائج البحوث وأعمال الناشطين مدى تشابك الأنظمة الحكومية والنظم الاجتماعية مع عدم المساواة بين الجنسين والقمع. يعد كل من العنف ضد المرأة والعنف القائم على الجندر نتيجة لعدم المساواة بين الجنسين، وعدم التكافؤ في السلطة، والفساد والهيمنة. إن العنف الجندري ممنهج ومتجذر بعمق في النظام الذكوري، ولكنه في الآن ذاته متقاطع أيضا مع مصدره وعواقبه؛ وعليه يجب تحدى البنى والعلاقات الذكورية.

إحدى الطرق التي يمكن أن يحدث بها التغيير هي اتّباع مقاربة تقاطعية بغرض تفكيك جميع أشكال عدم المساواة والقمع ومعالجتها سواء أكانت ذات طابع عنصري، أم اقتصادي أم تمييزا ضد إعاقة جسدية...إلخ؛ وما هذا إلا جزء من بنى الذكورية وممارساتها وتاريخها. نحتاج إلى إدراك ومقاومة المنظورات الصامتة والرؤى الضيقة التي فرقتنا والتي تجبر الفئات الضعيفة على التنافس ضد بعضها البعض لصالح القلة المميزة. نحن بحاجة إلى إعادة تخيل طرق جديدة لمواجهة القوى التي تخرب المساواة والعدالة وتسبب الأذى، لا للبشر فحسب، ولكن لكامل كوكب الأرض.

في طريق البحث عن نماذج بديلة، يجب التنبيه إلى أهمية المنظورات الاجتماعية التي لها حساسية عند جميع الأطراف. لقد سبق وأن قدم علم الاجتماع رؤى قيمة حول اللامساواة بين الجنسين ولكن يبقى هناك الكثير مما يجب أن يستقطب اهتمامنا. يتمثل التحدي الذي يواجه علم الاجتماع في التفكير بجدية في الأسئلة التالية: ما الذي يتطلبه أمر توجيه التصور الاجتماعي نحو مسألة المساواة (بما فيه التزامنا الفردي والمؤسساتي)؟ ما هي النظريات والأدوات التي يمكن أن تساعد فعليا في القضاء على اللامساواة الممنهجة؟ كيف يمكن ألا نُستقطب من صيغ التمويل التي تعيد إنتاج اللامساواة وتمكن أبحاثنا من إيضاح السبل التي تؤدي إلى المساواة؟ كيف يمكن لعلم الاجتماع أن يسهم في الوصول إلى النتيجة المأمولة ويتيح للناس فرصة سماع بعضهم البعض على طرفي خطوط التمايز التي تغذيها السياسات الانقسامية؟ أيمكن لعلم الاجتماع، إلى جانب التخصصات الأخرى، ومن خلال البحث والفعل، تقديم حلول ملموسة لتحقيق المساواة الحقيقية والعدالة الاجتماعية؟ من الواضح أننا سوف نحتاج إلى الخطوات الصغيرة والتحولات الزلزالية حتى يتحقق حلم المساواة. ■

توجه جميع المراسلات إلى مارغريت أبراهام على العنوان
margaret.abraham@hofstra.edu

> الجندر و اللامساواة في المنطقة العربية

بقلم لينا أبي رافع، الجامعة اللبنانية الأمريكية، لبنان

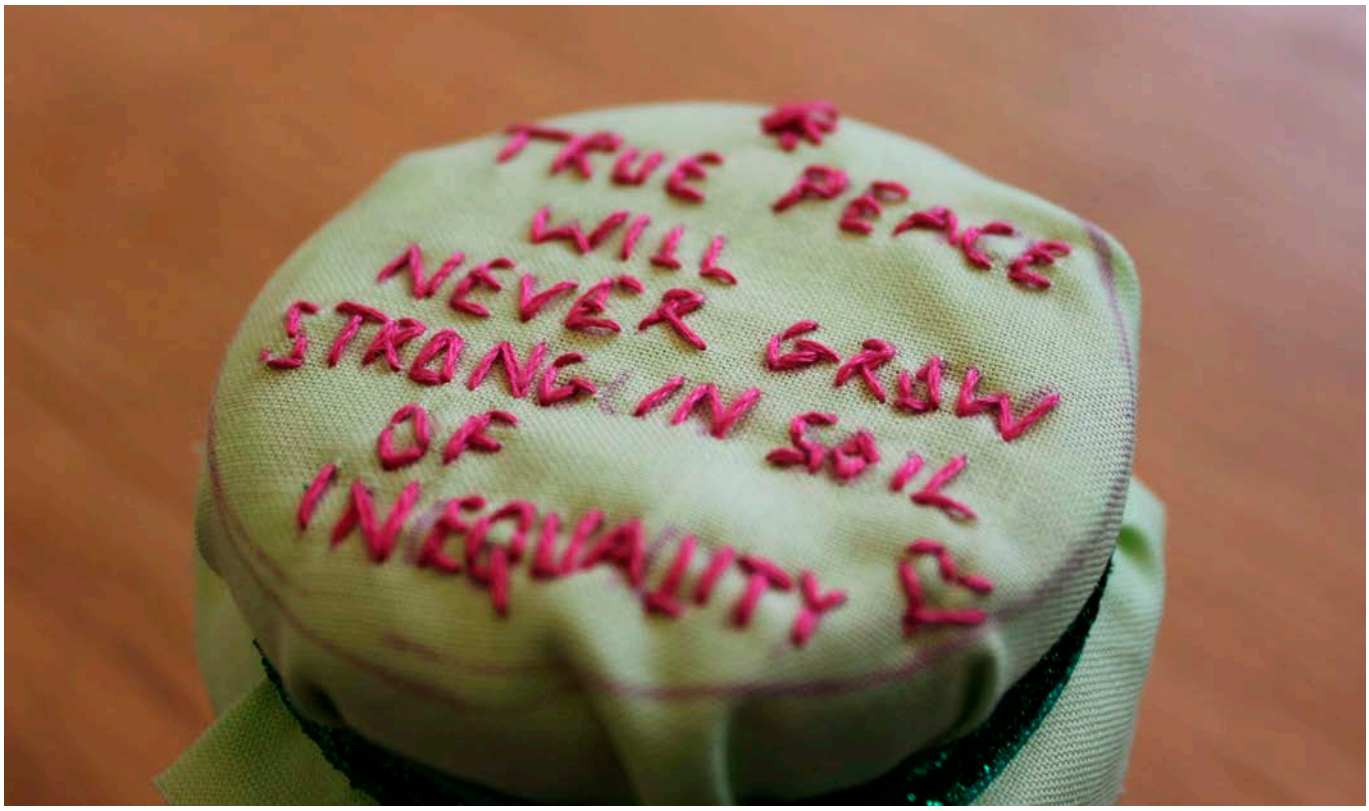

تصوير: جاسمين فرام

في الوقت الذي تفرض فيه اللامساواة بين الجنسين نفسها حقيقة مؤسفة على الصعيد الدولي، لا تعرف المنطقة العربية أكبر فجوة في هذا المضمار فحسب بل تواجه أيضًا تحديات كبيرة في تدارك هذا التفاوت. عانت المنطقة لفترة طويلة من انعدام الأمن الاقتصادي والسياسي إضافة إلى عوائق اجتماعية وثقافية، وإلى الهيمنة الذكورية. عطّلت هذه التركيبة السامة التقدم نحو المساواة بين الجنسين، وسارت عكس التيار في العديد من الحالات.

ومما يزيد الأمر تعقيدًا الأزماتُ الإنسانية المتعددة التي طال أمدها كتلك الواقعة في سوريا، وفلسطين، واليمن والعراق. لقد صار عدم الاستقرار هو الأمر السائد في جميع أنحاء المنطقة، فقد دمرت هذه النزاعات نظم الحماية الاجتماعية وقللت من فرص الاستفادة من خدمات الأمن والدعم، ودفعت جماعات إلى النزوح كما زادت من مواطن الضعف، مما خلق أوجها جديدة لانعدام الأمن عند النساء. فحين تحتدم النزاعات تختفي أهداف المساواة بين الجنسين بسرعة من الأجندات.

يعرض التقرير العالمي حول الفجوة بين الجنسين (Global Gender Gap Report) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنة ٢٠١٨ نظرة واضحة حول مدى انتشار اللامساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. يقيم التقرير أربعة أبعاد: المشاركة الاقتصادية و الفرص، التحصيل التعليمي، الصحة والبقاء على قيد الحياة والتمكين السياسي. في الوقت الراهن تمّ سد ٦٨٪ من الفجوة العالمية بين الجنسين؛ مما يعني أن نسبة ٣٢٪ لا تزال في حاجة إلى أن تسدّ. لقد تبين أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه أكبر تفاوت بين الجنسين في العالم وهو يبلغ نسبة ٤٠٪.

استطاعت بعض دول الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت تقليص الفجوات في ميادين المشاركة الاقتصادية والصحة، ولكن الفجوات لا تزال موجودة حين يتعلق الأمر بالمساواة بين الأجور. ورفعت قطر من معدل المشاركة السياسية للنساء، مارة من وضع الانعدام التام لوجود أيّة امرأة بالبرلمان سنة ٢٠١٧ إلى نسبة تقارب ١٠٪ من العدد الجملي للنواب في عام ٢٠١٨. وعلى الرغم من تسجيلها معدلات ضعيفة في مجال تمتع النساء بالمساواة، فقد خفضت المملكة العربية السعودية نسبة اللامساواة في الأجور وزادت من مشاركة القوة العاملة النسائية. ومع ذلك تبقى النظم القمعية مثل الوصاية الذكورية سارية المفعول مما يقيد

حرية النساء وحركتهن. وإلى حدّ كبير، يظل الأردن ولبنان على حالهما على الرغم من التقدم البسيط الذي أحرزه لبنان في نسبة وجود النساء بالبرلمان. أما عُمان فقد سجلت فجوة أكبر بين الجنسين مقارنة بالسنوات السابقة بسبب انخفاض المشاركة الاقتصادية. وتشغل النساء ٧٪ فقط من المناصب العليا في الدول الأربعة الأسوأ أداءً في العالم، ومنها ثلاث منها في المنطقة هي مصر، والسعودية واليمن. ومن بين البلدان الثمانية عشر المشمولة بالإحصاءات في المنطقة تراجعت اثنتا عشرة دولة. وحسب الوتيرة الحالية، سوف تحتاج المنطقة إلى ١٥٣ عامًا لسد الفجوة بين الجنسين.

> اللامساواة بين الجنسين: حالة لبنان

يقدم لبنان حالة جديرة بالاهتمام على الرغم من مظهره التقدمي. فقد صنف التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٨ لبنان واحدا من أسوأ البلدان بالنسبة للنساء. وتشمل قائمة الدول العشر الأسوأ في العالم من حيث المساواة بين الجنسين المملكة العربية السعودية، وإيران، ومالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشاد، وسوريا، والعراق، وباكستان، واليمن ولبنان. وفي العام ٢٠١٦ احتل لبنان المرتبة ١٣٥ من بين ١٤٤ دولة. أما في العام ٢٠١٧ فقد نزل هذا البلد إلى المرتبة ١٣٧ من مجموع ١٤٤ دولة. وفي العام ٢٠١٨ احتل المرتبة ١٤٠ من بين ١٤٩ دولة في مرتبة أدنى من مراتب معظم الدول العربية المجاورة بما في ذلك مصر، وتونس، والمغرب، والأردن والبحرين.

أدت الأحداث التي شهدها لبنان خلال فترة طويلة من الحرب الأهلية، والإخفاق السياسي والفراغ الاقتصادي إلى تهميش أجندة المساواة بين الجنسين. وقد يبدو ظاهريا أن البلد عزّز السبل لنشوء بيئة تمنح النساء فرصا أكبر للتحرر والتقدم لكن الواقع أبعد ما يكون عن المساواة.

صادق لبنان على أهم الاتفاقات الدولية بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) واتفاقية المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة سنة ١٩٩٥ ببيجين. وأنشأت البلاد آليات وطنية للنساء في صيغة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية العام ١٩٩٨ ووزارة شؤون المرأة في عام ٢٠١٦. ويواصل لبنان وضع استراتيجيات وطنية لتمكين النساء (على الرغم من عدم وجود تمويل أو تنفيذ). إلا أنّه، وعلى الرغم من هذه التطورات، تتخلف البلاد عن بلوغ مرحلة المساواة بين الجنسين.

لا تزال مشاركة النساء في الحياة السياسية منخفضة بشكل غير مقبول. وفي جوان ٢٠١٧ رفض البرلمان اللبناني اقتراح تخصيص حصة برلمانية للنساء بنسبة ٣٠٪. وقد شكل الأمر نكسة كبيرة للنشطاء المطالبين بحقوق النساء. ولا توجد حاليا سوى ست نساء في البرلمان الذي يتكون من ١٢٨ مقعدا، وتواصل النساء اللبنانيات دخول السياسة «باللون الأسود» أرامل لسياسيين سابقين بدلاً من تمثيلهن لأنفسهن. على هذا النحو، هن يرسّخن المصالح الطائفية بدلاً من المصالح النسوية مما يزيد من تفاقم الانقسامات التي أعاقت لبنان لفترة طويلة.

على الرّغم من ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ومستويات التحصيل التعليمي بين النساء لا تزال الفجوة بين الجنسين واضحة في المشاركة الاقتصادية والفرص. وفي العام ٢٠١٧ شكلت النساء ما يقارب ٢٥٪ من إجمالي القوى العاملة، مما يعكس مستويات عالية من اللامساواة بين الجنسين في القوى العاملة اللبنانية. ويبلغ معدل النساء الراشدات العاطلات عن العمل ضعف معدّل الرجال، فلا سياسات العمل ولا القوانين تحمي تكافؤ الفرص أو الأجور أو التوازن بين العمل والحياة. ولا تزال النساء اللبنانيات تشكلن قوة اقتصادية غير مستغلة بالكامل وغالبًا ما يتم تنزيلها إلى القطاعات النسوية والاقتصاد اللاشكلي، أي دون أجر مناسب أو حماية كافية بما يتوافق مع الحد الأدنى من المزايا والأجور الاجتماعية أو توفر ظروف العمل الآمنة. بالإضافة إلى ذلك، يتدنى تمثيل النساء في الأدوار العليا وخاصة في القطاعات التي يهيمن عليها الذكور.

يعوق جهودَ الإصلاح بلبنان وجودُ خمسة عشر قانوناً منفصلاً للطوائف الدينية المتنوعة في البلاد. وتحدّد قوانين الأحوال الشخصية مصير النساء من حيث الزواج، والطلاق، والميراث، والأطفال وما إلى ذلك. ويعدّ هذا أبشع مظهر من مظاهر الهيمنة الذكورية بالبلاد، إذ تؤيد هذه القوانين عدم المساواة بين الزوجين وتشرع صراحة للتمييز ضد النساء في جميع جوانب حياتهن، ونتيجة لذلك فإن حياة النساء وكيانهن مسيّر من طرف الهيئات الدينية المختلفة بالبلد.

يشمل النظام القانوني اللبناني الحماية ضد بعض أشكال العنف القائم على الجندر لكن التنفيذ المتسق والمتساوي يُفتقدُ بشدة، وتستمر الحوادث في الوقوع من دون عقاب نسبيا. عنف الشريك الحميم هو أكثر أشكال العنف القائم على أساس الجندر انتشارًا في البلاد. وفي العام ٢٠١٤ اعتمد البرلمان اللبناني قانون حماية النساء وأفراد الأسرة من العنف المنزلي لكن هذا القانون الجديد فشل في تجريم اغتصاب الزوج للزوجة. وفي سنة ٢٠١٧ ألغى البرلمان المادة ٥٢٢ من قانون العقوبات التي كانت تسمح للنيابة بإسقاط التهمة الموجهة ضد المغتصب إذا تزوج من ضحيته، وفي السنة نفسها تمت صياغة قانون تجريم التحرش الجنسي في الأماكن العامة وأماكن العمل لكنه بقي،حتى الآن، حبرا على ورق.

لا يوجد قانون يحظر زواج الأطفال بلبنان على الرغم من الدعوة لذلك منذ سنوات عدة، مما يترك السلطة في أيدي المحاكم الدينية. تتفاقم هذه المسألة في حالة اللاجئين إذ تزداد معدلات زواج الأطفال بين اللاجئين السوريين نتيجة للأزمة المستمرة، ولا يتاح للفتيات اللائي يُجبرن على الزواج الحصول على الحماية القانونية من الحكومة اللبنانية. ويعدّ هذا الأمر بمثابة تذكير أكيد بأن الهروب من الصراع لا يجلب بالضرورة الأمان للنساء والفتيات.

تعكس حالة لبنان حالة المنطقة العربية كلها، إذ هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق المساواة، كما يجب أن تلتزم المنطقة بتسريع هذا التغيير إذ لا يجب أن يعد انتظار مرور١٥٣ عاما خيارا حتميا. ■

توجه جميع المراسلات إلى لينا إبي رافع على العنوان lina.abirafeh@lau.edu

> جندرة العمل واللامساواة ضمن السياق الآسيوي

بقلم نيكولا بايبر (Nicola Piper)، جامعة كوين ماري بلندن- المملكة المتحدة، عضو لجنة البحث صلب الجمعية الدولية لعلم الاجتماع حول الفقر والرفاه الاجتماعي والسياسة الاجتماعية (ل ب ١٩)

تعد آسيا منطقة هامّة للهجرة جنوب- جنوب أو الهجرة التي تتم داخل المنطقة. فوفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، بلغ عدد العمال المهاجرين ١٥٠,٣ مليون عامل في العام ٢٠١٣، ٨٣,٧ مليون منهم رجال و٦٦,٦ مليون من النساء. وأحصت الأمم المتحدة نسبة النساء في معدلات الهجرة الآسيوية بحوالي ٤٢,٧٪ مقارنة بما يعادل ٤٨,٤٪ على مستوى العالم. وغالبا ما يبرر ذلك بالزيادات الحادة في أعداد المهاجرين الذكور في آسيا ونسبهم التي فاقت الزيادات في عدد المهاجرات.

بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، كانت ثلاثة فقط من بين الممرات الثنائية العشرة الأولى مفتوحة داخل آسيا، ولكن العدد ارتفع بين سنتي ٢٠١٠ و٢٠١٧ ليبلغ الستة. ويعدّ الممرّ بين دول المقصد في منطقة الخليج الفرعية (تصنفها الأمم المتحدة بـ»غرب آسيا») وبلدان المصدر الواقعة في جنوب آسيا وجنوب شرقها مهمّا جدًّا بسبب النسبة المئوية المرتفعة للغاية من المقيمين الأجانب في دول الخليج، حيث تسجل قطر والإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة من المهاجرين تقدر بـما يعادل ٩٠٪ للأولى و٨٨٪ للثانية من إجمالي سكانهما، وينتمي الكثير منهم إلى نفس القارة، كما بدأ عدد القادمين من إفريقيا بالتزايد. أما الوجهات الآسيوية الرئيسية الأخرى للمهاجرين الآسياويين فهي البلدان ذات الأداء الاقتصادي الجيد في جنوب شرق آسيا (سنغافورة وماليزيا) وشرق آسيا (كوريا، تايوان واليابان). أما البلدان الأصلية للمهاجرين فهي الفلبين، وإندونيسيا، وسريلانكا، وبنجلاديش وفيتنام.

بعد أن امتدت حركاتٌ سكانية واسعة النطاق ومستدامة منذ سبعينيات القرن العشرين، أصبحت أنماط الهجرة في آسيا وميزاتها موضع اهتمام متزايد لدى العلماء والممارسين. تتمثل إحدى الميزات الفريدة للهجرة داخل آسيا في إطارها التنظيمي السائد، الذي يأتي في شكل تصاريح مؤقتة مرتبطة برّب العمل، مما يتيح للمهاجرين فرصة العمل في الخارج لمدة تراوح بين سنتين وأربع سنوات قابلة للتجديد. ولا يتسنى لغالبية العمال ذوي المهارات المتواضعة والأجور المتدنية الاستفادة من فرصة لمّ شمل الأسرة والتسوية الدائمة لأوضاعهم. وتتجلى الهجرة المؤقتة المبنية على عقد في ظاهرة «العامل الأعزب» حيث يستجيب المهاجرون الذكور عمومًا إلى الحاجة إلى العمال في القطاعات الإنتاجية (مثل البناء) فيما تستجيب المهاجرات، في المقام الأول، إلى الحاجة إلى العمل في القطاع الإنتاجي،الذي يتعلق بالرعاية، وخاصةً في المنازل على الرغم من إمكانية إيجاد عمل في مجالات التصنيع وغيرها من أنواع الوظائف.

تهيمن النساء المهاجرات بشكل واضح على قطاع الرعاية وخدمة المنازل في هذه المنطقة. في غرب آسيا حيث يشمل العمل المنزلي أيضًا البستانيين والسائقين وحراس الأمن والطهاة، تستقطب هذه الوظائف المهاجرين الذكور أيضًا، حيث يشكل الرجال ١٠٪ من عمال المنازل في المنطقة العربية. وفقًا لمنظمة العمل الدولية، تشير التقارير إلى أن ما لا يقل عن ٥٣,٦ مليون من النساء والرجال تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا يعملون في المنازل وتعد تلك هي وظيفتهم الرئيسية، وكما تشير بعض المصادر إلى أن الرقم يصل إلى ١٠٠ مليون. تشكّل العمالة المنزلية ما لا يقل عن ٢,٥٪ من إجمالي العمالة في بلدان ما بعد الصناعة وما بين ٤٪ و١٠٪ من إجمالي العمالة في البلدان النامية. أما من منظور الجندر فتشكل النساء الغالبية العظمى من القوى العاملة المنزلية (بنسبة ٨٣ ٪) وهو ما يمثل ٧,٥٪ من عمالة النساء في جميع أنحاء العالم. وغالبًا ما تسافر خادمات المنازل آلاف الأميال لشغل وظائف غير منظمة بشكل جيد أو غير منظمة إطلاقا وغير آمنة وذات أجور منخفضة مع تركهن أسرهن وراءهن.

تعتمد مفاهيم مثل «سلسلة الرعاية»، والتي أصبحت تستخدم على نطاق واسع في أبحاث الهجرة العالمية وسياساتها، على تجارب المهاجرين من البلدان الآسيوية. تُلبي المهاجراتُ الحاجة إلى العاملين في مجال الرعاية في الدول المتطورة اقتصاديا مما يؤدي إلى عجز في الرعاية في البلدان الأصلية للمهاجرات. إن لتسليع العناية في قاعدة سلاسل العناية العالمية التي تأتي في شكل عمل المهاجرين بالمنازل نتائج اجتماعية واقتصادية تتجاوز تنبؤات الاقتصاد الكلي التي طالما كانت مهمشة بالإضافة إلى أن صناع السياسات لم يتطرّقوا إلى الأثر الاجتماعي والنفسي في العائلات التي يكون المهاجرون قد تركوها وراءهم.

لقد صارت الحقيقة القائلة بأن معظم القوى العاملة المهاجرة داخل آسيا متمركزة في القطاعات ذات الأجور المنخفضة موضوعًا للنّقاش الذي تمّ إحياؤه حول الارتباطات بين الهجرة والتنمية. وفي السنوات الأخيرة، اعتمد جزء كبير من الزاوية الإيجابية الذي تم تصنيف تطور الهجرة ضمنها على فرضية اكتساب المهارات أو «حركة الأدمغة» التي ستستفيد منها بلدان المنشأ. ولكن يبقى العمل الذي يقوم به غالبية المهاجرين المؤقتين، وخاصة النساء المهاجرات، مهمّشًا. في جميع أنحاء جنوب آسيا وجنوبها الشرقي تلجأ أعداد كبيرة من العمال «ذوي المهارات المتدنية» إلى العمالة الأجنبية في ظل ظروف شديدة التقييد. وغالبًا ما يكون ذلك بموجب عقود قصيرة الأجل باعتبارها جزءًا من نظام الكفالة وهو برنامج يقدم تأشيرة مرتبطة بصاحب العمل يستخدم على نطاق واسع في الخليج أو من خلال شبكة من وسطاء أو التوظيف الخاصين أو وكلائه الذين يتولّون عملية الهجرة من الناحيتين. وقد أثبتت الأبحاث الهامة أن جعل أعمال الرعاية سلعة لا يؤدي إلى أي اكتساب لـ «الثروة البشرية» وليس له أي تأثير في الأجور ولا في مستويات المعيشة إذ أن «المهارات» لا يتم شراؤها أصلا فما بالك بتطويرها. لقد تسبب عدم إبراز العمل الانتاجي في التعتيم على التداعيات العكسية لهذا العجز المسجل في الرعاية، وللأمر آثار في البلدان المرسلة، إذ قوبلت الهجرة الجماعية لعمال المنازل بحماس نظرا لتدفق الحوالات المالية الكبيرة الذي ولدته، ولكن دون إيلاء الاعتبار الكافي للآثار الاجتماعية والاقتصادية أو التنموية التي خلفتها من خلال خلقها نقصا في الرعاية على مدى

”تهتم أطر السياسات الحكومية في الغالب بالتحكم في الهجرة واستخلاص المنافع الاقتصادية من العمال الأجانب، ودفع مجرد خدمات حقوق الإنسان للمهاجرين.“

نطاق واسع. ويعمل كلٌّ من الخطاب الحكومي السائد وإطار السياسات العمومية، اللذان يركزان على التحويلات فقط، على ايجاد سبل الانتفاع من إسهامات المهاجرين هذه متجاهلين التكاليف الاجتماعية للهجرة التي تكون بغرض العمل عند الأسر.

يتجاهل هذا الأنموذج التنموي التجارب الشخصية للهجرة النسائية والتكاليف التي تتسبب فيها الهجرة، وبالتالي يتقاعس عن الاهتمام بحقوق المهاجرات وبحمايتهن والذاتية المتفردة لدى كل واحدة منهن. وتهتم أطر السياسات الحكومية في الغالب بالتحكم في الهجرة (أي خروج الأفراد ودخولهم وإمكانية وصولهم إلى أسواق العمل أو الوظائف) واستخلاص المزايا الاقتصادية من العمال الأجانب وجعل مسألة تمتّع المهاجرين بحقوقهم الإنسانية مجرد كلام دون تطبيق.

باختصار، يمكن القول إن الدول الآسيوية تمتنع عمومًا عن صياغة سياسات هجرة تراعي الفوارق بين الجنسين وتسهّل حركة اللنساء العاملات عبر الحدود. وبدلاً من ذلك، تفرض بعض البلدان قيودًا قانونية على هجرة النساء العاملات، وعادةً ما تندرج تحت ستار الحماية. كما أن قوانين العمل في معظم البلدان المضيفة تحمي حقوق المهاجرات بشكل سيئ بحيث يخضعن للعوامل البنيوية المتقاطعة ويتعرضن للتمييز على أساس الجندر، والطبقة، والعمر، والعرق والجنسية، وكل هذه العوامل تزيد من تعقيد التحديات التي يواجهنها.

نتيجةً لما ذكر آنفا، لا يتسنى عادة للمهاجرات اللائي يتركزن في قطاعات الاقتصاد النسائي، حيث تكون الأجور منخفضة (مثل العمل المنزلي أو صناعة الملابس)، الحصول على نفس حقوق العمل والحماية الاجتماعية التي يتمتع بها العاملون في القطاعات الأخرى. لقد تسببت التراكمات الناتجة عن غياب المساواة الهيكلية والتمييز بين الجنسين في أسواق العمل في البلدان المُوفِدة اوالضوابط التقييدية للهجرة في منح النساء فرصا أقل للهجرة ، ومن المرجح أن يلجأن إلى الوسطاء (المنظمات والأفراد الذين يقبضون مالا مقابل تسهيل عملية الهجرة).

تعدّ النساء أكثر عرضة من الرجال للهجرة عبر مخططات العمال المؤقتين ذوي المهارات المتدنية أو عبر القنوات غير الموثوق بها للعمل في قطاعات غير منظمة، وفي كثير من الأحيان دون تمثيل نقابي. ويشكل كل من الانعدام الشديد للأمن الاجتماعي والاقتصادي، وكذا العزلة الجغرافية والحرمان السياسي للعاملات المهاجرات مسائل محورية لقضية اللامساواة بين الجنسين في آسيا. ■

توجه جميع المراسلات إلى نيكولا بايير على العنوان n.piper@qmul.ac.uk

> الفريق الدولي للتقدّم الإجتماعي: التقدم الاجتماعي، بعض الأفكار الجندرية

بقلم جيف هيرن (Jeff Hearn) ، كلية هانكن للاقتصاد، فنلندا، جامعة أوريبرو، السويد، وجامعة هيدرسفيلد، المملكة المتحدة، وعضو لجنة البحث صلب الجمعية الدولية لعلم الإجتماع حول المرأة والجندر والمجتمع (ل ب ٣٢).

شارك ما يقرب من ٣٠٠ باحث في تقرير المؤتمر الدولي المعني بالتقدم الاجتماعية. تصوير: صوفي ولزيرس (٢٠١٥)

تم تشكيل الفريق الدولي للتقدم الاجتماعي (IPSP https://www.ipsp.org) حوالي نهاية العام ٢٠١٢ وبداية ٢٠١٣، باعتباره أكبر عملية مستقلة وغير حكومية خاصة بالعلوم الاجتماعية، وذلك بالموازاة مع الفريق الحكومي الدولي حول تغير المناخ (Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC)). تمت مناقشة الفكرة في مؤتمر «Think Global» في شهر ماي ٢٠١٣ (https://penserglobal.hypotheses.org/35)، ثم أطلقت رسميا في صيف عام ٢٠١٤، مع انعقاد الاجتماعات الأولى للجنة التوجيهية والمجلس العلمي بعد فترة وجيزة، حيث أجريت جملة المحادثات، بشكل عام، بقيادة مارك فليرباي (Marc Fleurbaey ، جامعة برينستون) وأوليفييه بوين، الشبكة الفرنسية لمعاهد الدراسات المتقدمة (Olivier Bouin (RFIEA)، بالإضافة إلى دعم العديد من العلماء البارزين مثل أمارتيا سين (Amartya Sen)، هيلغا نوفوتني (Helga Nowotny)، رافي كانبور (Ravi Kanbur)، وإليزا رايس (Elisa Reis).

تمثل الهدف الأساسي من هذا العمل في تغطية شاملة لأبعاد التقدم الاجتماعي، وتسهيل الولوج إلى العلوم الاجتماعية الحديثة، وإقناع الفاعلين الاجتماعيين والمواطنين بأفكار تتعلق بالإمكانات المستقبلية المحتملة، بما يشمل الحكومات ويتعداها أيضا، وكذلك التأثير في المناقشات العامة، وزيادة الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ودفع الباحثين إلى التفكير على المدى البعيد.

في شهر أفريل-نيسان من سنة ٢٠١٥، تلقيت دعوةً لحضور أول أكبر مؤتمر للمؤلفين، حيث حضره ما يناهز ٢٠٠ مؤلفٍ من أبرز علماء الاجتماع من جميع أنحاء العالم، وانعقد في إسطنبول في شهر أوت- أغسطس ٢٠١٥. وكانت الدعوة للانضمام، جماعيا أو فرديا، إلى إحدى المجموعات الفرعية التي تحمل «التعددية الأسرية، الجندر والجنسانية «. وكما يحدث أحيانا، بين الدعوة والتضاهرة تغيرت التسمية من «التعددية الأسرية، الجندر والجنسانية» إلى «تعددية الأسر»، مع سيادة الاتجاه نحو منظور جندري، وكان ذلك يعني إعادة النظر في الانتماء/ اللانتماء إلى هذا الفريق الفرعي، وانتهيتُ إلى أن أمضيت الفصل ما قبل الأخير وعنوانه «التوجهات المتعدّدة للتقدم الإجتماعي : السّبل المتّبعة»، وكذلك العمل على تشكيل فريق شامل لعدّة قطاعات حول الجندر (والأقرب بكثير إلى هذا الشأن). وقد تمّ تنظيم ثاني أكبر مؤتمر في لشبونة في شهر جانفي من سنة ٢٠١٧.

في نصوص الفريق الدولي للتقدم الإجتماعي، التي تمّ نشرها، يوجد أكثر من

٢٨٢ مؤلِّفًا، بمن في ذلك المؤلفون المشاركون، وأعضاء الفريق والمجلس العلمي، بحيث يبلغ العدد الإجمالي حوالي ٣٥٠ مؤلفا. في البداية، كان علماء السياسية يشكلون ما يقارب ربع المؤلفين، أمّا علماء الاجتماع والاقتصاديين فكانوا يمثلون أقل بقليل من الخُمس، فيما كان بقيّة المؤلفين ينتمون إلى العلوم الاجتماعية الأخرى، وعدد قليل منهم كان ينتمي إلى العلوم الإنسانية. كانت أغلبيتهم من أوروبا وأمريكا الشمالية، مع أقلية من بقية أنحاء العالم، ومشاركة للذكور بلغت ٦٠٪.

تتضمن المبادئ الرئيسة للفريق الدولي للتقدم الاجتماعي الاستناد على العمل الجماعي للنظراء في كل مراحل سير المشروع، والدعم والتمويل غير المُلزمين على صيغة تناصف الأعباء من الجهات الشريكة والجامعات والمؤسسات الأخرى، بغض النظر عن الحكومات والجماعات المهيمنة، ومنح قيمة كبرى للمناهج متعددة التخصصات وردود أفعال الفاعلين المتدخلين. كما تمّ تشجيع المؤلفين على التعامل مع الخلافات بكل تواضع واحترام، والاعتراف بالاختلافات في حدود الخبرة. يهدف هذا الفريق إلى أن يكون فريقا يتبع شروطا إلزامية منها « اتبع أحسن طريق لتحقيق هدفك». وتتمثل العناصر الرئيسية للتقدم الاجتماعي التي تم تحديدها في المساواة في الكرامة والحقوق الأساسية، والديمقراطية، وسيادة القانون، والتعددية، والرفاهية، والحرية، وعدم الاغتراب، والتضامن، والتقدير، والاعتراف، والخيرات الثقافية، والقيم البيئية، ونشر العدل، والشفافية، والمسؤولية.

نتج عن هذا العمل الجماعي ثلاثة مجلدات هامة بعنوان «إعادة التفكير في مجتمع قرن الحادي والعشرين: تقرير الفريق الدولي للتقدم الاجتماعي»، إلى جانب مجلد واحد لجماعة من المؤلفين عنوانه «بيان التقدم الاجتماعي: أفكار من أجل مجتمع أفضل»، الصادرين عن مطبعة جامعة كامبريدج. ينشط مؤلفو الفريق الدولي للتقدم الاجتماعي أيضًا في العديد من المنتديات، على سبيل المثال (T٢٠) (مجموعة السياحة من مجموعة العشرين) (الشبكة الدولية لمجموعات التفكير(think-tank) التابعة لمجموعة العشرين التي اجتمعت في ألمانيا في عام ٢٠١٧ وفي الأرجنتين سنة ٢٠١٨)، إضافة إلى «المحادثة»، والقضايا الخاصة للمجلة، وفيلم وثائقي (https://www.instagram.com/a_new_society)

تتجلى فكرة المخاوف المتعدّدة في العديد من الفصول الواردة في المجلّدات الثلاثة. ففي المجلد ١ نجد التحولات الاجتماعية والاقتصادية : التوجهات الاجتماعية والجغرافية الجديدة، والتقدم الاجتماعي: بوصلة، اللامساواة الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، والتنمية البشرية، والرفاهية، والمدن، والأسواق، والمالية، والشركات، ومستقبل العمل، والعدالة الاجتماعية، والرفاهية، والتنظيم الاقتصادي، وفي المجلد ٢ نجد التنظيم السياسي، والحوكمة، والتحولات المجتمعية : مفارقات الديمقراطية وسيادة القانون، والعنف والحروب والسلام والأمن، والمنظمات الدولية، وتكنولوجيا السيادة، ورأس المال الحاكم، والعمل والطبيعة، ووسائل الإعلام والاتصال، وفي المجلد ٣ نجد التحولات في القيم والقواعد والثقافات : التغير الثقافي، والديانات، وتعددية الأسر، والصحة العالمية، والتعليم، والانتماء، والاتجاهات المتعددة للتقدم الاجتماعي، وإسهام العلوم الاجتماعية في السياسات وفي التغيير المؤسساتي. وقد تم فحص الوضع الحالي، والاتجاهات التاريخية والمستقبلية، واتجاهات التغير المستوحاة من العدالة الاجتماعية، والاتجاهات والحواجز التي تحول دون هذا التغيير في كل المواضيع التي تمّ التطرّق إليها. أمّا المواضيع الشاملة فهي: العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والعولمة، والحركات الاجتماعية، والصحة، والجندر. علّقت المجموعة الجندرية متعددة القطاعات على مسودات الفصل، وأصدرت قائمة مرجعية بتوصيات مؤلفي الفصل حول معالجة مسألة الجندر، بما في ذلك النظر في النقاط الضرورية التالية:

- العلاقات الجندرية، وقوة العلاقات الجندرية، والعمليات الجندرية، لا فقط الجندر مصطلحًا، أو متغيرا، أو اعتماد فئات جندرية محددة،
- بناء الجندر والقوة الجندرية التفاضلية للنساء وكذا للنسويات، والرجال والرجاليات،
- تفسير مفهوم الجندر بما مفاده «النساء والرجال» قد يقلل من التنوّع بين الجنسين، ومما بعد التحديدات تاجندرية، بالإضافة إلى المثليين ومزدوجي الجنس والمتحولين جنسيا والكوير وأكثر (LGBTIQ +) ؛
- اختلاف الطرق التي يتم من خلالها تنظيم العلاقات بين الجندرية في المجتمعات المختلفة، لأن التعميمات عبر الأنظمة الجندرية قد تكون معيبة؛
- عدم الحطّ من شأن الأطفال «فتيات» كانوا أم «أولادا»
- الرعاية والاتساق في التمييز بين «المساواة الجندرية» و «الإنصاف الجندري»؛
- عمليات الجندر والأنظمة الجندرية في ما يمكن تمثيله على أنه «محايد جندريا» أو «غير متحيز جندريا»، في العلاقات الدولية أو التنقلات على سبيل المثال؛
- الجنسانية، بما في ذلك الجنسانية غير المعيارية، وعدم إعادة إنتاج المعيارية المتعددة؛
- مستقبل الجندر والجنسانية، في ظل التكنولوجيات الجديدة على سبيل المثال؛
- بناء ما بين قطاعي للجندر، على جميع المستويات، من الهوية إلى العلاقات الاجتماعية العالمية.

عمومًا، يسعى تقرير الفريق الدولي للتقدم الاجتماعي إلى جمع أحدث المعارف حول إمكانيات التغيير الاجتماعي البنيوي، وتجميع المعرفة حول المبادئ والإمكانيات والأساليب الممكنة لتحسين المؤسسات المجتمعية. فقد تم تقديم العديد من التوصيات، نذكر منها على سبيل المثال ما ورد في الفصل ما قبل الأخير من التقرير حول : التغلب على العقبات التي تحول دون التقدم الاجتماعي المستدام، وتوسيع الأشكال غير الرأسمالية لنشاط السوق ودور الدولة أو المجتمع في تلبية الاحتياجات البشرية، وبناء قطاعات لسوق تعاونية نشطة، وتحويل الشركات الرأسمالية إلى تعاونيات وادماج العمال، ودمقرطة الشركات الرأسمالية الكبيرة، وتوفير دخل قاعدي غير مشروط، وتوفير خدمات الرعاية الشاملة، وتسمية القوة والإمتياز وتغيير معنييهما في المؤسسات والسياسات، وبناء تحالفات وطنية مشتركة بين المنظمات لتطوير السياسات من خلال أخذ دروس من جنوب العالم، وتوسيع جداول الأعمال المبرمجة حول المساواة إلى فضاءات «غير محددة» وسياسات عابرة للأوطان، دمقرطة الديمقراطية، ووضع ميزانيات تشاركية. ■

توجه جميع المراسلات إلى جيف هيرن عل العنوان hearn@hanken.fi

> الفقر و اللامساواة:
حين يقرع جنوب إفريقيا ناقوس الخطر في إفريقيا

بقلم جيريمي سيكنغز (Jeremy Seekings)، جامعة كيب تاون، جنوب أفريقيا، وعضو لجنة البحث حول الفقر، والرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية (ل ب ١٩) صلب الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ، ونائب سابق لرئيس لجنة البحث حول التنمية الحضرية والإقليمية (ل ب ٢١)، ج د ع اج

يبحث عن عمل في جنوب افريقيا بينما عدد العاطلين عن العمل تضاعف خلال ال ٢٥ سنة الماضية.
صورة: جيريمي سيكينغس.

من الواضح أنّ كلًا من ظاهرتي الفقر واللامساواة في جنوب إفريقيا هي من الظواهر اللافتة للانتباه، حيث كانت ولازالت معدلات الفقر في جنوب إفريقيا، تلك التي يتم قياسها باستخدام مقاييس موحدة للدخل النقدي، معدلات مرتفعة بشكل استثنائي مقارنة بمدخول الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي للبلد. ويعود ذلك، بطبيعة الحال، إلى تذبذب توزيع الدخل في جنوب إفريقيا، كما يرتبط انخفاض الدخل واللامساواة في هذا البلد إلى أسباب تمتد إلى عمق التاريخ ولا ترتبط أساسا بعامل التجريد من الملكية وعامل التمييز العنصري. وبالرغم من مرور ٢٥ سنة من وصول الحكومة المنتخبة ديمقراطياً إلى الحكم، لا يزال الدخل المنخفض قائما، وهو ما من شأنه الرفع من درجة اللامساواة. وعليه، يتضح أنّ الديمقراطية ليست بالضرورة عاملا مسببا لتقلص فقر الدخل أو انعدام المساواة.

استمرار الفقر و اللامساواة في جنوب إفريقيا

يعكسُ كلٌّ من تفاقم الفقر واللامساواة وجود عوامل متعددة مؤثرة فيهما. في كتابنا الصادر عام ٢٠٠٥ تحت عنوان «الطبقة، العرق واللامساواة في جنوب إفريقيا» (*Class, Race and Inequality in South Africa* (Yale University Press))،حاججت أنا ونيكولي ناتراس (Nicoli Nattrass) على استمرارية اللامساواة بعد انقضاء نظام التمييز العنصري لأنّ الاضطهاد العرقي لم يعد السبب الوحيد في تفشي اللامساواة. فبعد انقضاء نظام التمييز العنصري لم يحصل مواطنو جنوب إفريقيا البيض على الممتلكات والأرصدة المالية المتراكمة فحسب، بل على رأس المال البشري أيضًا (من خلال التعليم العام الذي يتميز بالتمييز العرقي) ورأس المال الاجتماعي (كما يمكن أن نضيف رأس المال الثقافي أيضًا). وهذا يعني أنه يمكن القضاء على التمييز العنصري دون ضعضعة امتيازات معظم سكان جنوب إفريقيا البيض.

قامت الحكومات المنتخبة ديمقراطيا بعد العام ١٩٩٤ بمحو آخر بقايا التمييز العنصري الواضحة واتخذت إجراءات إيجابية كثيرة لصالح السود في جنوب إفريقيا. لكن معظم سكان هذا البلد البيض

«

ظلوا يتمتعون بامتيازات طبقية. وعلى العكس، وفي حين استفاد بعض السود في جنوب إفريقيا من سقوط العقبات العنصرية (ومن التمييز الإيجابي لاحقا) وازدهرت أوضاعهم، ظل العديد من السود يعانون من انعدام أي نوع من رأس المال لديهم، وغياب الكفاءات أو رأس المال الاجتماعي أو الأراضي، بحيث كان أربعة أشخاص من أصل عشرة بالغين في جنوب إفريقيا عاطلين عن العمل.

في كتابنا الصادر العام ٢٠١٥ تحت عنوان «السياسات والفقر في جنوب إفريقيا» (*Politics and Poverty in South Africa* (Palgrave Macmillan)) ، ركزنا أنا وناتراس على سبب غياب دعم سياسي أقوى للسياسات المؤيدة للفقراء بعد الانتقال إلى الديمقراطية. لقد حاججنا بأن بعض السياسات الحكومية كانت مؤيدة للفقراء، بحيث سعت برامج المساعدة الاجتماعية في جنوب إفريقيا إلى إعادة توزيع حصة كبيرة على نحو غير عادي (بين ٣٪ و ٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي من الضرائب التي يدفعها الأثرياء، على معظم الأسر الفقيرة. وهو أمر من شأنه أن يقلل من الفقر، ولكن ليس من اللامساواة. ومع ذلك، فإن الفقر واللامساواة مستمران، وقد يرجع هذا أساسا إلى ارتفاع معدل البطالة، إذ أنّ معدلها على مدار ٢٥ عامًا من الحكم الديمقراطي لم يرتفع فحسب، بل إن العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل قد تضاعف. لم تتحول إلاّ قلّة قليلة من فوائد النمو الاقتصادي إلى الفقراء، و هذا بفضل إعادة التوزيع عن طريق المساعدة الاجتماعية الممولة من الضرائب. ولقد ذكرنا في كتابنا بأن هذا يعكس، جزئياً، التأثير الخانق لسياسات سوق العمل في القطاعات ذات العمالة الكثيفة.

> ظاهرة متنامية في جميع أنحاء أفريقيا

الاعتقاد السائد غالبًا هو أن تاريخ جنوب إفريقيا هو ما يجعل حالتها استثنائية. لكن استمرار الفقر وتفاقم اللامساواة في جنوب إفريقيا هو بمثابة علامة نبوؤة لظاهرة متنامية في جميع أنحاء إفريقيا. فما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ انخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع بسبب دخلهم المنخفض بنسبة الثلثين، أي من ٤٧ ٪ إلى ١٤ ٪، و هو ما يعادل المرور من أقل بقليل من ملياري شخص في عام ١٩٩٠، إلى ٨٣٦ مليون فردا في العام ٢٠١٥. ومع ذلك، لم ينخفض معدل الفقر الإجمالي إلا بشكل متواضع في أفريقيا، مارا من ٥٧ ٪ إلى ما يقارب نسبة ٤٠ ٪، فيما ارتفع العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وكما هو الحال في جنوب إفريقيا، لا يزال الفقر مستمرا على الرغم من النمو الاقتصادي، ذلك أنّ عددا قليلا جدا من فوائد النمو تصل إلى الفقراء. كان تواتر نمو الفقر في إفريقيا بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ لا يزيد عن ٠,٧ تحت الصفر مقارنة بـما قدره ٢ تحت الصفر في المناطق الأخرى ، مما يعني أن كل ١ ٪ من النمو الاقتصادي في أفريقيا جعل نسبة الفقر تنخفض بنسبة ٠,٧ ٪ لا غير، في حين أن النمو ذاته في أماكن أخرى جعل الفقر ينخفض بنسبة ٢ ٪ من النمو الاقتصادي، بمعنى أن ما كان هو زيادة في نسبة اللامساواة أكثر منه الحدّ من ظاهرة الفقر.

باستثناء جنوب أفريقيا، معظم فقراء أفريقيا هم من الفلاحين القاطنين في المناطق الريفية. ولا يحقق المزارعون الفلاحون في العديد من المناطق (وليس في كلها) إلا إنتاجا ضعيفا، وهم معرضون للجفاف الذي يدمر المحصول، حيث كثيرا ما تهمل الحكومات سكان الريف، و نادراً ما تجلبُ «التنميةُ» المفروضة على الفلاحين فوائدَ كبيرة. ولطالما امتلكت أفريقيا أراضٍ وفيرة فيما عانت من النقص في اليد العاملة، أمّا الآن فقد أصبحت أراضيها شحيحة مع فائض في اليد العاملة. ومن المسلّم به أن زيادة إنتاجية الفلاحين ضرورية لتعزيز الأمن الغذائي القومي والحدّ من الفقر في الريف. ومع ذلك، من غير المرجح أن تُمتصّ القوّة العاملة المتزايدة باستمرار، كما أنّ النتيجة المرتقبة واضحة، متمثّلةً في ارتفاع معدّلات البطالة في صفوف الشباب، وهجرة الكثير منهم إلى المناطق الحضرية، ليتحولوا، في نظر النخب السياسية، إلى تهديد سياسي.

> الحاجة إلى إنتاج عمالة كثيفة

في جنوب إفريقيا، وبشكل أكبر في بقية مناطق إفريقيا، يتطلب الحدّ من الفقر التوسع في القطاعات غير الزراعية ذات العمالة الكثيفة. فقد تضمنت كل حالة تاريخية مرحلة من التصنيع ذي العمالة الكثيفة. وفي كتابنا الجديد «الثنائي الشامل: التنمية ذات العمالة الكثيفة، العمل الكريم، وفائض العمالة في الجنوب الأفريقي» (*Inclusive Dualism: Labour-Intensive Development, Decent Work, and Surplus Labour in Southern Africa* (Oxford University Press, 2019)، استخدمنا أنا ونيكولي ناتراس عمل ويليام آرثر لويس (W. Arthur Lewis) الكلاسيكي، وهو الاقتصادي الوحيد المنحدر من أصل أفريقي والمرشح للفوز بجائزة نوبل للاقتصاد، حول دور صناعة الملابس في زيادة اليد العاملة والحدّ من الفقر، إذ أنّ هذه الصناعة مهمة في حدّ ذاتها، بوصفها مصدرا رئيسيا لتوفير اليد العاملة من الفقراء. قد تكون وظائف صانعي الملابس في بنغلاديش، والتي تحصي أربعة ملايين مُسْتَخْدَم، منخفضة الأجر، ولكنها اضطلعت بدور رئيسيٍّ في الحدّ من الفقر ، حيث تنتقل النساء الريفيات إلى وظائف ذات إنتاجية أكبر ومكاسب أعلى. وتستَخدَمُ صناعة الملابس كما يستخدم الكناري في مناجم الفحم، وتحديدا بوصفها مؤشرا لرصد الصحة البيئية، بحيث تصير حالة طائر الكناري المحجوز في قفصه مؤشرا على الخطر المحتمل الذي تشكله الغازات السامة على العمال في مناجم الفحم. وبالمثل، إذا لم يكن لدى الدولة ذات الفائض في العمالة صناعة متطورة للملابس، فهذا يعني أنّ هناك خطأ ما في البيئة السياسية في هذا البلد.

تتضمن الازدواجية الشاملة مناقشة تفصيلية للدروس المستقاة من حالة جنوب إفريقيا، بحيث انخفض التوظيف في صناعة الملابس في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة البطالة. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن مرونة التوظيف في نمو التصنيع في جنوب إفريقيا تبدو سلبية، مما يعني أن زيادة الإنتاج الصناعي تزامنت مع انخفاض التوظيف في القطاع. لقد ارتفعت إنتاجية العمل، حيث عمل أصحاب العمل بتقنيات متقدمة على الاستثمار في رأس المال والمهارات، لكن التوظيف انخفض، وهو ما يسبب استمرارا في حالة اللامساواة والفقر، إن لم نقل في ارتفاعها. ونحن نرجع ذلك إلى ما نسميه بـــ «أصولية العمل الكريم» ، أي السعي إلى «العمل الكريم» دون النظر إلى عواقب (اللا) توظيف. و ما لم نوفر دول جنوب إفريقيا ودول أفريقية أخرى نمطا بيئيا بحيث يمكن أن تزدهر فيه صناعة الملابس، سيبقى الفقر واللامساواة مستمرّان.

البيانات المتعلقة بالفقر في أفريقيا مأخوذة عن تقرير الأهداف الإنمائية الألفية للأمم المتحدة (*Millennium Development Goals Report* (New York: United Nations, 2015). وكاثلين بيغل وآخرون الفقر في أفريقيا صاعدة (Kathleen Beegle et al.'s *Poverty in a Rising Africa* (Washington DC: World Bank, 2016)، وزاروبابل بيكابا وآخرون القضاء على الفقر المدقع في أفريقيا: الاتجاهات والسياسات وأدوار المنظمات الدولية، ورقة العمل ٢٢٣ (*Zarobabel Bicaba et al.'s* "*Eliminating Extreme Poverty in Africa: Trends, Policies and the Roles of International Organizations,*" Working Paper 223 (Abidjan: African Development Bank, 2015). ■

توجه المراسلات إلى جيرمي سيكينغز على العنوان:
jeremy.seekings@uct.ac.za

> الخمسينية والكنيسية الزعاماتية في جنوب أفريقيا

بقلم موكونغ سايمون مابادِيمنغ (Mokong S. Mapadimeng) ، مجلس البحث في العلوم الإنسانية، جنوب أفريقيا، عضو لجان البحث في علم اجتماع الفن (ل ب ٣٧) ، الحركات العمّالية (ل ب ٤٤) صلب ج د ع اج

يرش قس الكنيسة الخمسينية مبيد حشري على وجه عضوة من جماعة المصلين.

ثلت انتخابات ١٩٩٤ الديمقراطية في جنوب أفريقيا لحظة تغير فاصلة عبر عنها الانهيار الرسمي لنظام التمييز الاستعماري وتعويضة بحكم الأغلبية السوداء الديمقراطي. وقد رافقت هذه التغيرات تغيرات أخرى عديدة، وعلى الأخص منها تلك التي مست المؤسسات والبنى العتيقة و الممارسات اللصيقة بها. ومن بين تلك التغيرات الطفرة التي شهدتها الحركات الدينية المسيحية التي عبرت عنها الكنائس الخمسينية و/ أو الزعاماتية (Pentecostal and/or charismatic churches). ولئن لم تكن الكنائس جديدة في جنوب أفريقيا، على اعتبار ظهورها الأول خلال منعرج القرن العشرين، فإنها تطورت تطورا هائلا على امتداد البلاد في الفترة التي تلت ١٩٩٤ في المراكز الحضرية والقرى الريفية النائية على حد السواء.

على أن هذا التطور الهائل الذي شهدته هذه الكنائس لم يكن من دون مشاكل ولا مجادلات. فقد شهدنا مؤخرا، كما قرأنا تقارير عن، مجادلات لا نهاية لها قيل فيها عن الكنائس أنها انخرطت في ممارسات توصف على أنها مناقضة للإيمان المسيحي الحق. ومن بين هذه الممارسات إطعامُ الناسِ الثعابين والحشائش والنفط ومبيدات الحشرات بوصفه جزءا من التطبيب الروحي ومقاومة الأرواح الشيطانية (الصورتان ١ و٢). وبينما أكتب هذه الورقة، تنظر المحاكم في قضايا مرفوعة ضد القس نيجيري المولد نيموتي أوموتوسو (Timothy Omotoso) من الكنيسة الديمونية الدولية Dominion International (JDI) المشتبه به في اعتداءات جنسية، واتجار بالبشر واختطاف، وكذا ضد القس الملياردير المالاوي المولد من كنيسة الجمع التنويري (Enlightened Christian Gathering ECG) شيفرد بوشيري (Shepherd Bushiri) وزوجته المشتبه بهما في قضايا تحيل وغسيل أموال. ومما حدث مؤخرا كذلك، سَرَيَان شريط الفيديو الذي ظهر فيه القس كنغولي المولد آلف لوكاو (Alph Lukau) وهو يدّعي أنه لم يزد عن أن حاول أن يُعيد ميتا مُسَجَّى في نعشه إلى الحياة.

لقد دفعت المجادلات المديدة حول هذه الكنائس، بما في ذلك الاتهامات التي تطالها بأنها تسلك كما لو كانت مشاريع ربحية خاصة، مستفيدة من عدم دفعها للضرائب لغياب إطار قانوني ملزم، حكومة جنوب أفريقيا إلى تشكيل لجنة تحقيق للتقصي في هذه المجادلات والاتهامات بالخوض في ممارسات ربحية غير قانونية. وقد تم تكليف «لجنة حماية حقوق الجماعات الثقافية والدينية واللغوية وتطويرها» بهذه المهمة، وكان الهدف من إحداث اللجنة مواجهة إشكال الكنائس المحيلة التي يُعتقد أنها تلحق الضرر بانفعالات الناس وأرواحهم. ويُعتقد أن البعض من هذه الكنائس التي تسعى إلى تحقيق ربح تجاري أُنشئت من قِبَل قادة

«

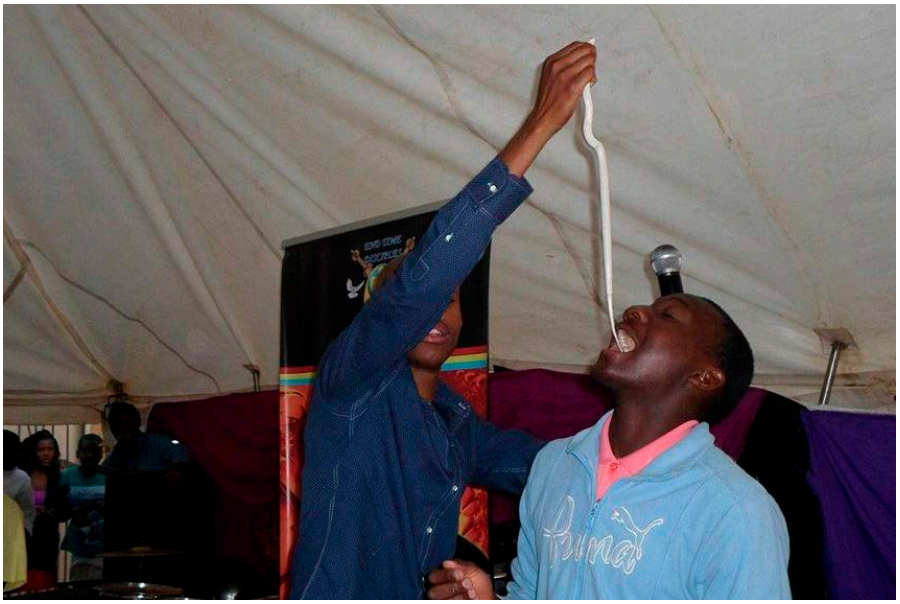

يطعم قس الكنيسة الخمسينية ، فرد من جماعة المصلين ، ثعبان حي

الكنيسة على الرغم من أن أتباعها يكابدون الفقر.

الصادم في ما يحدث من تصاعد شعبية الكنائس الخمسينية و/ أو الزعاماتية والمجادلات الدائرة حولها هو غياب التحاليل السوسيولوجية التي تتناول ذلك، وهو ما يمكن أنْ نَعْزُوَه إلى أن علم اجتماع الدين في جنوب أفريقيا لا يزال غير مكتمل النمو إلى حد بعيد. ونتيجة لذلك يظل من دون أجوبة ولا استقصاءات كل ذلك الطيف من الأسئلة السوسيولوجية ذات العلاقة بهذه الكنائس ومنه: كيف يمكن لنا أن نفسر هذا النمو الهائل الفجئي الذي شهدته هذه الكنائس، وتزايد شعبيتها في أوساط الجنوب أفريقيين؟ ما هو قسم المجتمع الجنوب أفريقي المنخرط فعليا في الانتماء إلى هذه الكنائس؟ من هم قادة هذه الكنائس وما الذي يجعل منهم قادة كاريزمائيين؟ كيف نفسّر ما يبدو سلبية لدى الفاعلين من المنتمين إلى هذه الكنائس، وما يبدو أنها ممارسات سامة وخطرة داخلها؟ ما الذي يمكن قوله حيال الأطر القانونية الخاصة بالمنظمات الدينية في جنوب أفريقيا وحيال احتمال خرقها؟

في محاولة متواضعة للإدلاء بقول سوسيولوجي أوّلِيٍّ في هذه القضايا، وضعتُ منظورا نظريا حول الدين ودوره في المجتمع. ويفحص هذا المنظور الكيفية التي بها يُفهم الدين، عنيتُ، ماهيته وماهية دوره وأثره في المجتمع. على المستوى التعريفي، ثمة بعض التباينات التي يعيدها جيمس أ. بيكفورد (James A. Beckford) إلى أن الدين بناء اجتماعي يتأسس في سياقات اجتماعية-سياسية وتاريخية خاصة، تؤثر فيه بحيث تكسبه معانيه المتنوعة والدينامية وغير الثابتة. هذه نظرة بالغة الإفادة في فهم التطور الهائل الذي شهدته الكنائس الخمسينية و/أو الزعاماتية في جنوب أفريقيا ما بعد ١٩٩٤. لقد كان هذا التاريخ لحظة سياسية وعدت «بحياة أفضل للجميع» وهو الهدف المثالي الذي لم يتحقق كلّيًا أبدا، على الرغم من تسجيل البعض من التحسينات التي تمت من خلال تلبية واسعة لاحتياجات الفقراء من الخدمات الأساسية. لقد فشل النمو الاقتصادي السنوي الجنوب أفريقي مستدام البطء، ذاك الذي لا يسجل حاليا إلا ما نسبته ٢,٢ ٪، في توليد مستويات معتبرة من التشغيل (النسبة الرسمية للبطالة هي في حدود ٢٧ ٪). لقد زادت مظاهر التفاوت والفقر سوءً بما سجله البلد في مُعَامِل جيني بما قدره ٠,٦٣ وهو من أرفع ما سُجّل في العالم. ويزيد أمر هذه الاختلالات سوءً التدهورُ الأخلاقي والفساد المستشري من خلال نهب المال العام من قِبل النخب السياسية المتحالفة بغية الإثراء الخاص. زمن كتابة هذه الورقة، تجري استقصاءات لجنتين، تحققان في الاستحواذ على الدولة من قبل أصحاب المصالح المتداخلة من الفاسدين وأصحاب الرشاوى والمتحيلين.

يفسر هذا السياقُ التنامي الهائل للكنائس الزعاماتية ولشعبيتها في جنوب أفريقيا، حيث تعدُ أتباعها بالخلاص على صيغة نهاية مُعْجِزَةٍ للآلام التي يُلحقها بهم الفقر، والصحة المعتلة، والبطالة، وكذا على صيغة ثروة مادية. ومن أجل التوصل إلى ذلك، تشجع الكنائس أتباعها على تقديم العطايا المادية التي تنتهي إلى أن تجعل من القساوسة فاحشي الثراء. لقد أصاب بيكفورد عندما لاحظ أن الدين بناء اجتماعي غير متجانس ومعقد ومتنوع، مرتهن بالغايات التي يسخّر نفسه لبلوغها. لقد تم استغلال العناصر الكاريزمائية التي في الكنائس الخمسينية، بما في ذلك الخلاصات المُعجِزة، من أجل تحقيق الإثراء الشخصي الذي استفاد منه القساوسة الذين يقدمون أنفسهم على أنهم أنبياء ذوي معجزات. وبالمقابل، يتعزز التأثير الديني، بالنسبة إلى ستيف بروس (Steve Bruce)، من خلال الإيمان بأن الثّواب عمّا يكون من إمضاءٍ لإرادة الرب على الأرض، سوف يكون لاحقا في الحياة الآخرة من خلال النعيم والخير الأعم ممّا يمكن للحياة الدنيا وهبُه، وهو ما يتجسّد في تشجيع موجة الكنائس الخمسينية والزعاماتية الحالية في جنوب أفريقيا للثواب المادي في العالم القائم.

ليس من السهل اختتام هذه الورقة من دون الإشارة إلى آثار الاستعمار التاريخية، تلك التي تحققت من خلال كنائس البعثات التبشيرية المسيحية والنظام التعليمي الغربي. تخصيصا، كان دور البعثات التبشيرية المسيحية تحويل وجهة الأفارقة بعيدا عن إيمانهم ما قبل الاستعماري الذي كان متمحورا حول باديمو أو أمادليوزي (أي الأسلاف) بوصفهم وسطاء نحو بلوغ الاتصال بالمعبود موديمو/ أنكولونكولو (الإلاه). وقد نتج عن ذلك تنكر الأفارقة المتحولين لباديمو أو أمادليوزي كما لو كانا روحيْن شيطانيّيْن، وهو ما يعني نجاح المشروع الاستعماري الذي تماسك من خلال نظام تعليمي مبنيٍّ على المفاهيم و المقولات النظرية الاستعمارية. ويسند هذا القولُ نظرةَ بروس القائلة إن بإمكان الدين أن يدفع بالانسجام من خلال تكتيل الناس مع بعضهم البعض باسم الرب أو باسم تصوّر كوني مشترك، كما بإمكانه تغيير نظام سابق الوجود أو اقتلاعه. ■

توجه كل المراسلات إلى موكونغ مابادِمنغ على العنوان
mmapadimeng@gmail.com

> غازيات الفضاء:
منجميات تحت سطح الأرض

بقلم آساندا بينيا (Asanda Benya)، جامعة كيب تاون جنبو أفريقيا

العمل في المناجم.
صورة: أساندا بينيا

ضت خمسة عشر عاما مند أن التحقت النساء بالقوة العاملة تحت سطح الأرض في مناجم جنوب أفريقيا. حاليا، ثمة ٥٠،٠٠٠ عاملة في المناجم، ما يشكل ١٠،٩ ٪ من المستخدمين المنجميين القارين. وفيما قاربت النساء تشكيل ١١ ٪ من القوة العاملة المنجمية، وفيما تم تبني التشريعات التي تيسر اندماجهن وتسرع من وتيرته، لا تزال الصناعة المنجمية تصور نفسها وتقدمها، ضمنيا، على أنها ذكورية ولا ترى مناسبة للعمل المنجمي تحت سطح الأرض إلا الرّجال أو الأجساد الرجالية. وفي خطاب العمل المنجمي وثقافته، يغلب العمل على تطبيع صورة الأجساد الذكورية المناسبة هذه وتأبيدها.

وعن غير قصد، يسّر تطبيع أجساد الذكور في العمل المنجمي إقصاء النساء على الرغم من التشريع الذي يسعى إلى تلافي الإقصاء الذي كان. ومثلما حاججتُ على ذلك في غير هذا الموضع، كانت نساء المناجم في جنوب أفريقيا «مندمجات فيما هنّ مقصيات». وبالفعل، ينظر إليهن، على حد تعبير نيرمال بووار (Nirmal Puwar) على أنهن «غازيات للفضاء» ومن ثم هن يُنتجن «حالة من البلبلة والقلق الوجودي». لم تكن النساء عرضة للاتهام بالتأثير السلبي في الإنتاجية والسلامة المهنية فحسب، بل وكذلك تم وصمهمن داخل المناجم وخارجها بدعوى عدم الامتثال للمعايير الاجتماعية المحددة للأنوثة، وكانت أخلاقهن محل تشكيك.

ولئن كانت النساء، نظريا، قادرات على تحمل أعباء أي عمل، فإنهن في الحقيقة ممنوعات من القيام ببعض الأعمال. ففي كل الأنفاق التي أجريْتُ فيها بحثي، لم يكن بمقدور النساء أن تكن مشغّلات لآلات الحفر الصخرية، والقليل منهن كن صانعات جلود، وسائقات رافعات. سائقات الرافعات اللاتي يُحصين على أصابع اليد الواحدة اللاتي عملت معهن كن بالكاد تمكنّ من قيادة الرافعات داخل الأنفاق. وبالاعتماد على خطاب حمائي، ترفض المناجم رفضًا استراتيجيا انتداب النساء وتدريبهن وتمكينهن من بعض مواقع العمل في الأنفاق المنجمية. ويحدث هذا على الرغم من أن حمايتهن من «الأعمال المنجمية التحت-أرضية المُضْنِية» يجعلهن كذلك مهضومات الجانب ماليا باعتبار عدم استطاعتهن، في بعض المواقع، المطالبة بنفس نقاط التنفيل الحمائية التي يتمتع بها الرجال.

أحيلُ في ما يلي على واحد من الحوادث العديدة التي شهدها نفق المنجم والتي تجسّد الكيفية التي بها يتم تعميق إقصاء النساء، المغيّبات في تلافيف الخطاب الحمائي وثقافته، وتعزيزه يوميا من خلال العديد ممّا يتمّ توجيهه للتواطئ مع إقصائهن

«

وتقويته وترسيخه فيما يَلْهَجُ الخطاب بإدماجهن.

خلال المراحل الأولى من بحثي، وفيما لم أزل أتدرب على أن أكون سائقة رافعة، قيل لي إن النساء ليس مسموحا لهن بالانتماء إلى فئة الحفارين. وقدمت لي أسباب إقصائهن على أنها متعلقة بأجسادهن التي كان المدربون والعمال يعتبرونها غير مناسبة و»بالغة الهشاشة» بالنسبة إلى ما تتطلبه آلة الحفر، كما حاجج المدرّبون بأن آلات الحفر تؤثر سلبا في أرحام النساء. في حالتي، وبعد إلحاحي، وقبول إمكانية انتمائي إلى فئة الحفارين، طُلب مني أن أكتفي حصرا بالملاحظة وألا ألمس أي شيئ بسبب «الحفارات ذات الحرارة العالية» خاصة بالرجال وغير المتناسبة مع خصائص النساء الجسمانية. ومن ضمن الأسباب، لم يتم ذكر تصميم الآلات ولا نظام التهوئة فيها.

بعد بعض الحصص في مركز التدريب وبضعة أيام من الملاحظة، مُنِحتْ فرصة لكل المنتدبين الجدد لتجريب الآلات وتم تشجيعهم على التقليد الأكثر حرفية لما كان يقوم به المدربون والعمال ذوو التجربة، بدءً بكيفية تجميع الساقين متصالبين على طرفي الآلة، وتقريب الفخذين إلى أقصى حد ممكن من جانبيها وصولا إلى إيقاع التنفس وحركة الجسم. ولكن، حينما أتى دوري، كان الدرس مختلفا. بدء المدرب بأن رفض أن يَدَعَني أشغّل الآلة مارًّا إلى التصريح بأن النساء ليس بإمكانهن امتطاؤها. وحتى يتمكن المشغّل من إدراج الآلة في موقعها المراد حفره كان عليه أن يمتطيها كما وضحتُ، ولكن مدرّبي، طلب مني أن أجمع ساقيَّ في جهة واحدة. قال لي إن عليَّ «أن أضع ساقي الاثنتين في جهة واحدة مثل سيّدة». كان ذلك على الرغم من أنني رأيته مرات عدة، وكلما كان المتدرب رَجُلاً، يدني الآلة إلى الأسفل طالبا منه أن يفتح فرجة ساقيه إلى الأقصى وأن يمتطي الآلة بأن يدخلها بين فخذيه و»أن يأخذوها بقوة لدفعها داخل الصخر». لقد طلب مني أن أجمع ساقيَّ وأن أضعها في جهة واحدة «وإلا صرتِ غير قادرة على أن تنجبي أطفالا... أنت تقتلين بيضك». كما أن العمال لاحظوا أن رؤية سيدة تمتطي الآلة يبدو غير لائق.

وكما كان منتظرا، كانت نتيجة اتباعي لتعليماتهم وتصرفي «مثل سيدة» مجمّعة ساقي في جهة واحدة، أن جَرَّتْنِي الآلة. وعندما أوقفتها لأقول لهم إنه من المستحيل ممارسة الحفر في هذه الوضعية، وقبل أن أدير رأسي نحوهم، قال المدرب: «أترون، ألم أقل لكم إن النساء غير قادرات على الحفر. أنا هنا في المنجم منذ أمد طوييييل، وأنا أفقه ما أقول. ليس بمقدور النساء القيام بهذا، هذا مستحيل... هذه الآلة ثقيلة» (وكان كل العمّال الذين تمكنت من أن أدير ناظريَّ نحوهم يومئون برؤوسهم موافقين) (من مدونة الملاحظات الميدانية، روستنبورغ، أفريل ٢٠١٢). بالنسبة إلى هؤلاء الرجال، كان سحب الآلة لي تأكيدا « لعدم مواءمة» أجساء النساء للحفر، لا لعدم مواءمة تعليماتهم «الخاصة» ضدًّا عن الكيفية الملائمة لامتطاء الآلة.

ليست هذه الأفكار المتزمتة المسبقة حول أجساء النساء موجودة داخل مركز التدريب فحسب بل هي منتشرة في مناحي العمل المنجمي اليومي تحت الأنفاق. ومثلما وثّقتُ ذلك في غير هذا الموضع، ثمّة العديد من الحالات التي تمنع فيها النساء من القيام بالأعمال التحت-أرضية، أو يتم ردهن إلى وضع المساعدات اللائي ينظفن ويجلبن الماء لفرق العمل، أو يُنقلن من مواقع عملهن ويُفصلن عن فرقهن وعلى الأخص ضمن الفرق التي تعمل في المواقع عالية درجات الحرارة. أسميتُ ذلك إعادة التكليف الوظيفي غير الرسمي، وقد أدّى إلى عزل النساء عن فرقهن وإلى غربتهن وكان له أثر مباشر (عدم التأهل للحصول على نقاط تنفيل الإنتاج) وطويل المدى ووخيمٌ في الترقيات.

ليست هذه حالات منعزلة، ولكنها بالأحرى، نَسَقِيَّةٌ وهي تعزّز الوضع الهامشي للنساء في العمل المنجمي، على الرغم من إدماجهن القانوني في العمل المنجمي تحت الأرضي. أنا أستعمل هذه الأمثلة التي عرضتها أعلاه حتى أجسد الاختلافات الهامة والحقيقية، وإن كانت غير مرئية، في الكيفية التي بها يتم تدريب الرجال والنساء ومعاملتهم/هن والكيفية التي بها تؤدّي الأفكار مسبقة البناء حول أجساد النساء على أنها هشة وضعيفة إلى إقصائهن، ومن ثمّ وضعهن موضع «الطبقة الثانية» من العمال في الأنفاق المنجمية. من الواضح أن التشريع ليس كافيا لوحده، وأن ما هو في حاجة إلى أن يكون موضع تحدٍّ وتغيير هي الثقافة المهنية الذكورية المترسخة ومعاييرها. ■

توجه كل المراسلات إلى أساندا بينيا على العنوان
asanda.benya@uct.ac.za

> آثار البطالة غير الاقتصادية

بقلم ثابانغ سيفالافالا (Thabang Sefalafala)، جامعة ويتواتر ساند، جنوب أفريقيا

كثيرا ما تركز المناقشات التي يخوضها الأكاديميون، والمحللون وصناع السياسات والجمهور حول تجارب البطالة على آثارها الاقتصادية، متجاهلة العناصر غير الاقتصادية الفاعلة في سيرورتها وهي على درجة عالية من الأهمية. ما يُلمَّحُ إليه في العديد من الأحيان هو الكيفية التي بها تكون البطالة مشكلَ وضعيةٍ ماديةٍ عسيرةٍ وفقرٍ، وينظر إلى عدم قدرة الرجال على أن يوفروا الحاجات المادية لعائلاتهم على أنها مصدر تهديدات أساس للذكورية، ومصدر إهانة وعار. وكثيرا ما تتوسع النقاشات حول البطالة، وعلى الأخص منها ما يدور في الدوائر السياسية، ولكن في ما يتجاوز منها ذلك أيضا، على الآثار الاقتصادية للبطالة، ومن ثم تُبَجّل التصوّرات والأفهام التي ترى البطالة على أنها مشكل تدبير لسبل العيش رئيسيا.

في ما بين ٢٠١٣ و٢٠١٤، أجريتُ دراسة أثنوغرافية حول عمال مناجم سود سابقين عاطلين عن العمل، تم تسريحهم من مناجم الذهب في مقاطعة فري ستايت في جنوب أفريقيا. تقدّم النتائج التي توصلت إليها إضاءات تؤكد على هذا المنظور ولكنها تتحداه كذلك. وأعني من خلال ما تقدم أن ليس علينا أن ننكر الآثار الاقتصادية للبطالة، ولكن نتائج دراستي تُظهر كذلك أن العاطلين يكابدون أكثر من ذلك خلال معاناتهم.

ولّفت رأسمالية القرنين التاسع عشر والعشرين بقوة بين نماذج العمل المأجور بوصفه عمادا راسخا للضخصية الفردية والذكورية. وقد تم توظيف أعداد غفيرة من الرجال من المناطق الريفية وتمّ إدماجهم في العمل المأجور. وكانت هذه البلترة (إضفاء الصبغة البلوريتارية) تقتضي إنتاجا مُعزِّزًا للهُوِيّات البروليتارية الجماعية المُتَقَاسَمَة وهي التي كانت تعني في العمل المأجور عيشا لائقا وعلى الأخص بالنسبة إلى الذكر كاسب القوت.

وحين تمّ القبول بالعمل المأجور على أن له دلالة سلطوية على تمثلات حياة لائقة وكريمة، قامت أزمة العمل المأجور في جنوب أفريقيا و في العالم كله. لقد انضمت إلى صفوف العاطلين أعداد متزايدة من الباحثين عن شغل غير القادرين على الحصول عليه، وفضلا عن ذلك، كثيرا ما كان العمل في فترة الرأسمالية النيوليبرالية يفتقر إلى المميزات المقترنة بأنماط العمل التقليدية، إذ كثيرا ما تعوزه حرية التعبير، والأمان والمنافع. وعلى الرغم من عمق أزمة العمل المأجور، بما يحيل على استنفاد قدرته على الاستجابة إلى المسؤوليات التقليدية التي كانت موكولة له، فإنه لا يزال في قلب التصوّرات القائمة حول كرامة الإنسان في العالم الحديث.

نتيجة لذلك، لا تمثل الحياة اليومية لأعداد غفيرة من الناس إلا تقلقلا ولاأمانا اقتصاديا عميقا مديدا. وفي جنوب أفريقيا، لا يغطي نظام الأمان الاجتماعي، مثلما هو عليه الحال في أغلب بلدان القارة الأفريقية، العاطل عن العمل. وعلى هذا النحو، يفتقر الشباب العاطل وبقية الفئات من القوة العاملة إلى أبسط الآفاق الإيجابية في اتجاه توفير دخل قار مأمول يلبي حاجاتهم الأساسية.

يُظهِر بحثي أن تجارب عمال المناجم السابقين المسرحين في مكابدة اللأمان الاقتصادي كانت على الأغلب منحوتة في ظل تكوين ذاتي ذكوري على أساس عملهم في المنجم وبوصفهم كاسبي قوت. فقد قال لي أحد من قابلتهم اسمه راسيبوكو، وهو عامل منجم سابق، إن البطالة تسلب الرجل منزلته الاجتماعية إذ يصير عاجزا عن تلبية حاجيات عائلته. لقد قال لي: «لقد ذهبت البطالة بمنزلتي بصفتي رجلا. إن الرجل يكتسب منزلته من توفيره القوت لعائلته. فإذا ما عجزتُ عن إطعام عائلتي، ما منزلتي إذا؟».

يفتقد العاطلون من الرجال الثقة بالنفس، ويشعرون أنهم من دون فائدة، بل ربما فكروا في الانتحار بسبب التغيرات الحادة وعدم القدرة على إدخال التعديلات المتناسبة مع وضعية البطالة التي يعيشون: « أنت رجلٌ لا يمكنه أن يطعم عائلته. كان ضغط عائلتي عليَّ رهيبا، بل إنني فكرت في الإقدام على الانتحار. كنت أشعر أني لا شيئ، شخصا غير ذي أهمية لعائلتي. عديم الفائدة. لم يكن بإمكاني أن أرى شيئا أواصل العيش من أجله». أنهم يكابدون الغيرة من رجال لا يزالون قادرين على إطعام عائلاتهم، ويعجزون عن الاستمرار في الاشتراك في مجموعات الادّخار والدفن.

على السطح تبدو المعطيات ساندة للفكرة القائلة إن الآثار السيئة للبطالة مرتبطة رئيسيا بالعوز الاقتصادي والفقر، ولكن هذين الأخيرين لا يقتصران على إصابة العاطل حصرا، ذلك أن «العامل الفقير» ليس عاطلا ولكنّه شخص محروم.

يرسم عمال المناجم السابقون صورا صادمة لأجساد سوداء جريحة بُتِرت منها أعضاءٌ، ويصفون المعنى الذي تكون عليه البطالة في نظرهم. المعنى هو نوع من «الحطّ من المنزلة الطبقية» وهي السيرورة التي تؤدّي بصاحبها إلى أن يكون في وضعية وجود مختلفة أو أدنى مما كان عليها أو فيها. كانت صور الأجساد العليلة والتي طالها الضرب تُستخدم مجازا لوصف الأنظمة الاجتماعية والأخلاقية التي فصلوا عنها أو دُمِّرت أمام أعينهم. لقد عبروا عن الفكرة

"إن فقدان الوظيفة لا يعني فقط فقدان الدخل، ولكن الحط المعنوي. وهذا هو، فقدان الوجود والوجود في العالم بطرق تتناسب مع العمل المأجور المهيمن والعلاقات الرأسمالية والقواعد والقيم."

القائلة إن مثل هذا الوجود كان بالنسبة إليهم حالة لا معيارية في هذا العالم. لم يعد العمل المأجور نشاطا خارجيا فيه ينخرطون أداتيا بحيث يتمكنون من بناء حياتهم وتطوير استدامتها، بل يصير موضع رغبة متجسدة. ويقتضي ذلك التجسد سلطة أعمق وأكثر وجودية بحيث يتجاوز غيابُ العمل المأجور الأثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ليبدوَ شرطا لازما للامعيارية، ويُختبر حياتيا على أنه فقدان ما. أن تفقد عملك لا يعني أن تفقد دخلا بل يعني أنك في حالة انحطاط أخلاقي، ويعني ذلك فقدان الكينونة والوجود في العالم بطرق تُعادل هيمنة العمل المأجور والعلاقات والمعايير والقيم الرأسمالية.

وعليه، فإن الإهانة والوصم اللذين يلحقان العاطل عن العمل لا ينجرّان عن أن حياتهم تأذت، بل بسبب أن البطالة، في ظل خطاب يتمركز حول الأجر، تمثل أزمة، ولأنها تمثل ظرفا مساعدا على عدم التواؤم مع نوع من النظام الهيمني المتقاسم والجماعي. إن قصر فهمنا للبطالة على أنها أساسا مشكلة توفير سبل الحياة سوف يؤدي بنا إلى الفكرة التي ترى أن منح أي نوع من الدخل المادي من قبيل الدّخل الأدني المضمون (Basic Income Grant)، أو منحة البطالة سوف يحل المشكلة. ولكن عمال المناجم السابقين رفضوا اعتبار المنح حلا شاملا للبطالة. ولم يكن رفضهم لنوع ما من التحويلات المالية بسبب أنهم لم يروا لها قيمة، بل لأنها لا تعوّض لهم ما فقدوا. إذا ما فشل العمل المأجور، فإن المستقبل مرتهن بتطوير استراتيجية تزيحه من المركز وتعيد ابتداع نظام متقاسم وجماعي. وسوف يكون على التفكير في بديل يعتمد أفكار ما بعد العمل أن يواجه واقع أن رغبة متجسدة بالغة القوة أُنتجت، وبصفة نسقية، حول العمل المأجور.

لم يكن عمال المناجم السابقون يفكرون في البدائل بل كانوا يريدون شغلا، وهذا يجسد التحدي الكامن في التفكير في البدائل. إن الالتزام الأخلاقي بالعمل المأجور يُعمِي العاطلين وصناع السياسات والمحللين عن المستقبلات الممكنة من خارج العمل المأجور. فإذا ما أردنا أن تكون بدائل ما بعد العمل المأجور قابلة للتحقق سوف يكون على عمال الناجم السابقين وصناع السياسات والمجتمع عامة أن يبتدعوا عالما لا يكون فيه العمل المأجور مركزيا في تصورات الكرامة. ■

توجه كل المراسلات إلى ثاباغ سيفالافالا على العنوان
Thabang.sefalafala@gmail.com

> كيف نطعم العالم:
درس من تنزانيا

بقلم مارك سي آ ويغيريف (Marc C.A. Wegerif)، جامعة بريتوريا، جنوب أفريقيا

سوق الإلالا للمنتجات الطازجة في دار السلام.
صورة: مارك سي.آي ويجريف

عندما انتقلت إلى دار السلام في تنزانيا، سحرني الدوكا (duka = متجر صغير) الذي فيه يباع الغذاء ومستلزمات المنزل وهو موجود في كل شارع تقريبا. كما سحرتني الأسواق الشعبية، تلك الأفضية الاجتماعية الحية، المليئة بالعديد من الباعة الصغار الدين يعرفون بعضهم البعض كما يعرفون أغلب حرفائهم، والتي كانت واقعة بعيدا عن المكان الذي كنا فيه نعيش. كان اهتمامي ناتجا عن بحثي في الكيفية التي بها تتمكن ساكنة دار السلام التي يناهز تعدادها الملايين الخمسة من النفاذ إلى الغذاء. وفي ما رأيت دروسٌ هامة حول الإطعام المستدام لساكنة العالم متنامية العدد والتحضر.

> على طريق البيض

مبكرا، اتبعت طريق البيض الذي كان يباع، بكميات مختلفة، من بين ٣٠ بيضة تحتويها علبة من الورق المقوى معاد الاستعمال، في الدوكا المحلية التي كنت أرتادها. ومن أجل التعرف على مصدرها ركبت الدراجة مع صامويل الذي كان يجلب البيض. على بعد ٢٢ كلم بلغنا منزله الواقع في الضاحية شبه الحضرية وجلسنا تحت شجرة لتناول الغداء صحبة عائلته. يربّي صامويل ١٠٠ دجاجة ويشتري البيض نقدا من مربي الدجاج في محيطه السكني. يشتري ٦٠٠ إلى ٩٠٠ بيضة ليلا وينتقل راكبا إلى المدينة لبيعها خلال الصباح. حينها كانت رحلاته الأسبوعية الثلاث تجلب له ربحا يعادل مرتين ونصفا الأجر الأدنى لعامل زراعي يشتغل بدوام كامل. يبين التحليل الكمّي أن ما يقارب المليون بيضة تُنقل كل أسبوع إلى المدينة على الدراجات ليس إلا على امتداد الطريق التي يسلكها صامويل. وتعتبر هذه الطريقة الصديقة للمحيط في توزيع البيض الطازج موردا رئيسا للمدينة وطريقة يتمكن من

يوصل صاموئيل البيض للمتجر (محل صغير) في دار السلام.
صورة :مارك سي.آي ويجريف

خلالها آلاف الأشخاص من ابتداع طريق لحياة كريمة.

وقد كشفت أبحاثٌ أعمق الكيفية التي بها تندرج صناعة البيض في نسق غذائي أوسع. يشتري صامويل ما يطعمه للدجاج من مصنع أعلاف دجاج قريب إلى الحد الذي يسمح له بأن يحمل الأكياس على عربة يجرها بنفسه. ويحصل مصنع أعلاف الدجاج على المواد الأولى من طحين الذرة من المطاحن المحلية التي يوجد منها ما يقارب الألفين في دار السلام. وتُستعمل فضلات الدجاج أسمدة لزراعة الخضراوات التي تباع في الأسواق المحيطة وللجيران.

اقتفى بحثي أثر جالبي طعام آخرين لفائدة غالبية ساكنة المدينة من ذرة وأرز وحليب ولحم وخضراوات طازجة. وفيما اختلفت طبيعة الطعام وراوحت مصادر الغذاء الجغرافية بين المدينة ذاتها وأنحاء بعيدة في البلاد، كان لتنظيم إنتاج الغذاء وتوزيعه سمات متشابهة. أغلب الخضراوات والحليب مَثَلُها كمثل البيض تأتي من الإنتاج الحضري وشبه الحضري مُسْتَكمَلا بالإنتاج المحمول على الشاحنات على بعد مئات الكيلومترات. ينمو الأرز والذرة في حقول ملايين المزارعين الواقعة في المناطق الداخلية، بما لا يتجاوز بعض الهكتارات التي تنتج للاستهلاك المنزلي وكذا من أجل إعادة الزرع أو للبيع إلى التجار. وينفذ التجار الذين يعملون مع المحليين من المزارعين إلى القرى الريفية ويدفعون نقدا حتى مقابل الكميات الصغيرة، فيجمّعوها لتحميلها إلى دار السلام غالبا ، وأحيانا مرورا بالأسواق المحلية. يتكفل التجار بالنقل ومتابعة المحصول والتوزيع لفائدة منافذ البيع بالتجزئة مثل الدوكا والأسواق الشعبية. وتُستأجر الشاحنات من قبل العديد من أصحاب الأعمال لنقل البضائع المختلفة. ويتم تفرير الذرة وتقشير الأرز من خلال الدفع بحساب الكيس أو الكيلوغرام بحيث يتمّ استخدام الآلات التي يشغّلها مالكُوها المحليون.

> «نظام غذائي تكافلي (symbiotic)»

يشمل هذا النظام الغذائي الذي يزوّد أغلب المدن عددا كبيرا من الفاعلين في مستويات محدودة، يرواحون بين المزارعين وتجار التجزئة، يزودون مجتمعين نظام إطعام يغطي المدينة كلها من دون تدخل الشركات الكبرى وبالنزر القليل من انخراط الدولة المباشر، في ما عدا استخلاص الضرائب. أنا أسمي هذا «نظاما غذائيا تكافليا» على اعتبار التسميات الأخرى من قبيل «اللاشكلي» لا تؤدي المعنى بعدالة. لا تعني لفظة تكافلي أن كل العلاقات متساوية، بل ذاتُ فائدة لكل الأطراف ولا تعتمد القنص الاستحواذي، وإلا لما تمتعت بالاستدامة الضرورية. يفعل الفاعلون فعلهم ضمن علاقات اقتصادية مترسخة تستوجب توترا بين التنافس والعمل التعاوني، وبحثا عن الاستقلالية وكذا عن التضامن. في بعض الأحيان، كما في حالة الأسواق البلدية، توجد بنى شكلية ذات لجان منتخبة وقواعد سلوك موضوعة تتناسب مع مبادئ الإدارة الجماعية للموارد. ولكن، وفي أحيان أكثر غالبية، يكون التعاون من دون وضع قواعد صريحة، ولا بنى ولا عقود. الفاعلون المستقلون، ذوو الأوضاع المتقاربة نسبيا والمتبنون لسجلات ثقافية مشتركة، يتاجرون مع بعضهم البعض ويعملون جماعيا مستندين إلى معايير مستقرة وعلاقات أقل ما يقال عنها أنها معتادة. التبادلية واحد من هذه المعايير ولكنها ليست منحصرة في التبادلات المادية والمباشرة. يتغلب التعاون، من قبيل تقاسم أعباء النقل وتبادل المعلومات، وتكفل الباعة بأكشاك بعضهم البعض، والاعتناء المتساند بالأطفال، على ضغوط الموارد ويخلق شبكات اجتماعية ذات فعالية. ليس ذلك مبنيا على تضامن ذي أغراض مباشرة (وإن كان التضامن ينمو من خلال ممارسته) أو على لاغيرية بل على ما يشتغل في سياق محدّد. ويشمل هذا السياق في تنزانيا حماية الفلاحة من التنافس الدولي من خلال الحفاظ على استقرار الأسعار وإجراءات أخرى وتاريخٍ من تدخل الدولة بما يحدّ من تركيم رأس المال لفائدة قلة.

وتتمثل واحدة من أهم صيغ المساعدة المتبادلة في الكيفية التي بها ينطلق بها وافدون جدد، سواء أكانوا من المزارعين أم التجار أم باعة التفصيل. في

كل مرة، يبدأ كل واحد من هؤلاء مشروعه الخاص بمساعدة من آخرين، من العائلة أو من الأصدقاء أو من دائنين، يكونون من المنتمين إلى المجال وهم يرشدونه إلى الفرصة المتاحة ويعلمونه طرق العمل، ويقدموه إلى الفاعلين الرئيسين. من منظور اقتصادي ضيق، هم يعملون على خلق منافسيهم هم بالذات، ولكنهم في ذات الآن يخلقون متعاونين مستقبليين. بدأ صامويل الاتجار بالبيض بعد أن تولى تاجر آخر إرشاده إلى الطرق والمتاجر التي بإمكانه أن يتزود منها. ويبدأ باعة الأرز والذرة بالسفر مع بائع سابق نحو مناطق الإنتاج بحيث يتم تقديمهم إلى الباعة وإلى المزارعين. وفي العادة، يبدأ أصحاب المتاجر الصغرى مساعدين، بحيث يكونون بمثابة المتدربين بما يسمح لهم بالتعلم وبادخار المال لإطلاق مشاريعهم الخاصة. وتساعد مثل هذه الآليات على توسيع امتداد النسق من خلال الاستنساخ، وتبقيه منصفا وتدرج الوافدين الجدد ضمن المعايير المعتمدة.

كل الأطعمة المنتجة في تنزانيا والموزعة من خلال هذا النسق التكافلي أرخص ثمنا عندما تبلغ الدوكا والأسواق الشعبية مما هي عليه في المتاجر الكبرى. وفضلا عن ذلك، تجعل هذه المنافذ الطعام أيسر في النفاذ إليه على اعتبار قربها من الناس، وهي تبيع بكل الكميات التي يرغب فيها الحريف (أو يتحمل تكاليفها)، وتظل مفتوحة إلى ساعات متأخرة وتمنح سلفات غير ذات فائدة للزبائن المنتظمين المعروفين. ومن خلال نظام التغذية التكافلي هذا، يحصل المزارعون على أثمان أفضل من الأثمان التي يمكن أن يحصولوا عليها لو كان تزوّدُهم من المتاجر الكبرى أو من أية سلسلة اتجار استثمارية.

> الآثار الحاصلة في نظام التزويد الغذائي

اختفت مجموعات المتاجر الكبرى الدولية من تنزانيا أو انجلت عنها منذ ٢٠١٤. كما اختفى عدد من الاستثمارات الزراعية الضخمة المبرمجة، بما في ذلك صفقات أراضٍ كبيرة، أو كانت نتائجها بعيدة عن المأمول منها بما في ذلك ممر النماء الزراعي الجنوبي (Southern Agricultural Growth Corridor) الذي ساندته شركات عملاقة منها مونسانتو وبارا وينليفر، وكذا هياكل متعددة الأطراف (منها مجموعة الثمانية، والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة)، والتي تم إطلاقها خلال المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة ٢٠١٠.

على الرغم من هذا الفشل، الطعام موفور على الرفوف في دار السلام، وقد شهد الإنتاج التنزاني للذرة والأرز، وإن كان منتجوه من صغار المزارعين، طفرة معتبرة استمرت على امتداد السنوات الخمسة عشر الماضية متناسبة مع وتيرة تضاعف حجم المدينة التي زادت ساكنتها بما يقارب المليونين والنصف نسمة منذ سنة ٢٠٠٢. زاد عدد تزويدات صامويل من ثلاثة إلى خمسة أسبوعيا، مزودا ذات الدوكا مع أخريات جديدات. ■

توجه كل المراسلات إلى مارك ويفيريف على العنوان

marc.wegerif@up.ac.za

> دولة القنص الاستحواذي الزيمبابوية:

الحزب، الجيش وأصحاب الأعمال

بقم جابوزيل مادياڤيمبتشي شومبا، الجامعة الأفريقية، زيمبابوي

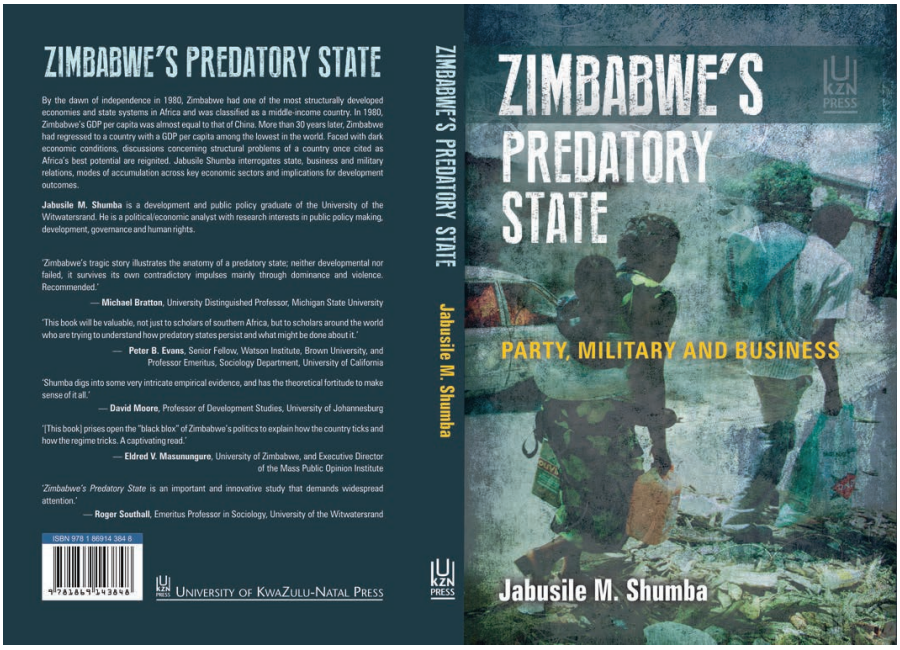

ض من المناقشات الأكاديمية، تتوازى في رواية قصة زيمبابوي الاعتراضات والاستقطابات، بل إن طبيعة الدولة ذاتها موضع شك ومناكفة: هل أن زيمبابوي تمثل دولة هشة، قوية، غير متعاونة أم دولة قنص استحواذي؟ في ١٥-١١-٢٠١٥، عندما تدخل الجيش قائدا عملية تنحية الرئيس الحاكم منذ سنوات طوال روبرت موغابي، اعتبر البعض التدخل العسكري «انقلابا عسكريا» كلاسيكيا. ولكن آخرين، وربما كانوا ممن أصابهم الإحباط لطول حكم موغابي وكانوا حريصين على رحيله مهما كان الثمن، اعتبروا أن الغاية تبرر الوسيلة، فخيروا أن يبتدعوا له تسمية «الانتقال المدعوم عسكريا».

قد يوافق الكثيرون على أن زيمبابوي ابتعدت عن انتظارات الجموع الآملة ومساندي مشروع معركة التحرر، على اعتبار أن تلك المعركة انتهت بهزيمة الأقلية الاستعمارية المتسيدة، وأن مكسبا تاريخيا قد أنجز. ولكن حركة التحرير أثبتت، وهي في السلطة، أنها مخيبة للآمال لا للعديد من ذوي الآمال الطيبة فحسب، بل وكذلك لغالبية المواطنين الذين تحكمهم الآن. وبعد أن كانت زيمبابوي دولة فتية عريضة الوعود عند استقلالها سنة ١٩٨٠، صارت خلال سنوات ما بعد الألفين مقرونة إلى صور عنف بشعة، وفشل اقتصادي زلزالي وفقر ومعاناة. ويستدعي ذلك الإجابة على العديد من الأسئلة: لماذا حدث ما حدث؟ وكيف حدث؟ هل كانت النخب الحاكمة على دراية بأن خياراتها سوف تؤدي إلى الانهيار التنموي الزيمبابوي؟

> دولة النهب الاستحواذي (predatory state)

في كتابي دولة النهب الاستحواذي في زيبابوي: الحزب والجيش وأصحاب الأعمال (Zimbabwe's Predatory State: Party, Military and Business) أحاجج بأن التوصيف المفهومي لدولة الزيبابوي على أنها دولة قنص استحواذي أفضل من أي توصيف آخر. على أن مفهوم دولة القنص الاستحواذي يظل غامضا. أنا أختلف عن بعض المدافعين الآخرين على أن اللفظة مناسبة للتدليل على معنى الدولة النقيضة للدولة التنموية، ونوعا مخصوصا من التجريم (أي إصفاء الصبغة المجرمة) أو شكلا من الباتريمونيالية الجديدة. والحقيقة أن معظم مقاربات الاقتصاد السياسي المتناولة لأفريقيا ما بعد الاستعمارية نزعت إلى التأكيد على غياب السلطة المركزية. لسخرية الأقدار، تفترض اللفظة «قنص استحواذي» ضمنيا وجود قوة، بحيث تقتضي قدرة القناصين على السعي إلى بلوغ أهدافهم، ومن ثمّ ما يقتضيه ذلك من القدرة على استلحاق ضحاياهم. وبالنسبة إلى الدول، من البيّن أن مثل هذه القوة ترتكز على وجود السلطة المركزية أكثر ممّا على عدم وجودها، والتي

تكون الدولة من خلالها قادرة على ممارسة نفوذها.

معتمِدا على بحثي الإمبيريقي، أرى أن دولة القنص الاستحواذي تقوم على طبقةٍ مناهضة للتراكم التنموي وللمشروع الإنتاجي، وهي تتميز بثلاث خصائص: ١- هيمنة الحزب والجيش على الدولة،٢- هندسة العلاقات بين الدولة-وقطاع الأعمال على أساس الهيمنة والقنص، و٣- هندسة العلاقات بين الدولة والمجتمع على أساس العنف والتمتيع بالحظوة. ولكن التمييز بين «الدولة التنموية التسلطية» ودولة القنص الاستحواذي في حاجة إلى توضيح أكثر. كيف نميز بين اللفظتين في ما يتعلق ببنية الدولة وبالعلاقة بينها وبين المجتمع بحيث ندرك التبدلات البنيوية لدى تفسيرنا المسارات التنموية المتباينة؟

> دول النهب الاستحواذي والدّول التنموية التسلطية

أنا أحاجج بأن الصيغة الأولى من الدولة التنموية التسلطية ودولة القنص الاستحواذي تتميز بنزعات تسلطية جوهرية وبالدور بالغ القوة الذي تضطلع به شبكات العلاقات الشخصية. فخلال التصنيع عالي الوتيرة الكوري الجنوبي مثلا، تمتع بارك شونغ هي (Park Chung-hee) بعلاقات شخصية وطيدة مع رجلي الأعمال الكوريين الرائدين هويندي (Hyundai) وداريو (Daewoo)، وعليه يمكن للمرء أن يجد عسرا في التمييز بين دور الدولة في تحقيق غرضها التنموي العمومي الذي حددته هي ذاتها، ودور الدوافع الربحية الرأسمالية الخاصة والشخصية المبنية على المحسوبية. على أن الدولة ظلت ممسكة بمِقْوَد القيادة على الدوام ولم تفتقد البتة قدرتها الضابطة. فقد كان رجال الأعمال على سبيل المثال عرضة للعقاب بحرمانهم من الحوافز، وبذا كان إكراه الدولة سائدا وحقيقيا.

كما أن نوعي الدولتين يختلفان بوضوح في ما يتعلق بعلاقة الدولة برجال الأعمال ونوعية علاقاتها بالجيش. لقد زاوجت الدولة التنموية التسلطية التي شهدها القرن العشرون بين استخدام قدرتها الضابطة وبذل الحوافز من أجل تعزيز التحالفات الإنتاجية مع رجال الأعمال، فيما تظل العلاقات بين دولة القنص الاستحواذية ورجال الأعمال طفيلية، وغير موجهة نحو الإنتاج، ومن ثم تحقق الدولتان نتائج تنموية متناقضة.

وزيادة على ذلك، تختلف طبيعة العلاقات مع الجيش في نوعي الدولة في ما يهم استخدام الجيش من قبل الدولة التنموية التسلطية خلال القرن العشرين والذي كان موجها نحو مشروع وطني أكثر مما هو موجه نحو تحقيق التراكم لفائدة الأشخاص. ففي ظل نمط الدولة التنموية الكلاسيكية الآسيوية على سبيل المثال، اضطلع الجيش بدور حقيقي في ضبط القوة العمالية المحلية وقمعها بحيث يتم الحفاظ على تدني كلفة الإنتاج بغية بلوغ التنافسية الصناعية. وفي ظل دولة القنص الاستحواذي، يعكس استخدام العنف العسكري المصالح التراكمية الشخصية لدى النخبة الحاكمة.

وفي ما يهم أنماط التراكم، يظل القطاع المعملي غائبا بجلاء، وهو ما يشير إلى الطبيعة الريعية لدولة القنص الاستحواذي أي ارتكازها على استخراج الموارد بدلا عن التصنيع. وقد تزامن تغير البنية الاقتصادية في زيمبابوي، بالابتعاد الواضح عن قطاع تصنيعي معملي نحو هيمنة النمط المرتكز على استخراج الموارد في فترة ما بعد الاستقلال، مع هذا التحول نحو القنص الاستحواذي. لغياب القطاع التصنيعي المعملي آثار تنير لنا فعل الاستراتيجيات الإنتاجية، وهو المظهر المشترك بين العديد من القطاعات. والواقع أن الهدف الرئيس من السياسات(من قبيل برامج إضفاء الصبغة الأهلية والتمكين للأهليين) هو ربط الريع بعناصر النخبة الحامة. وأخيرا، تحتاج الدولة إلى التعاون مع رأس المال الأجنبي (في حالتنا هذه، الصين وجنوب أفريقيا) من أجل تحقيق التبادل الخارجي وتحصيل عائدات الضرائب بحيث يتم توفير الموارد الضرورية لقيامم الدولة بوظائفها الأساس. ومن ثم فإن رأس المال الأجنبي مسموح له بكل يسر بأن تكون له أسهم في تقاسم ريع الموارد.

لا تتمثل النتيجة الرئيسة في الدراسة في أن لنخبة السلطة مصالحَ طبقية تَحُولُ دون التغير الاجتماعي والاقتصادي والتنمية فحسب، بل وكذلك في أن أنماط التراكم وإعادة الإنتاج السياسي الشرهة لديها غيرت دولة الزيمبابوي إلى دولة قنص استحواذي وعززت وجودها. لآثار ما حدث أعماق سحيقة، فقد تولت نخبة استحواذية شل قدرات البلاد التنموية، معتمدة على العنف ورعية التمتيع بالحظوة من أجل الحفاظ على الحكم وتركيم الثروة. وسوف يكون للإصلاح ثمن سياسي على اعتبار أنّه يهدد في العمق وجود شبكات رعاية الحظوة المترسخة. فيما ما بعد التدخل العسكري السافر شهر نوفمبر ٢٠١٧، تم تشبيب المركب الثلاثي حزب-جيش-رجال أعمال ويبدو أنه سوف يستمرّ خلال الأعوام القادمة. ■

توجه كل المراسلات إلى جابوزيل مادياڤيمبسكي شومبا على العنوان jabusile_shumba@biari.brown.edu

جُوزي: مدينة الذهب الهشّة

بقلم آلكسيا ويبستر، مصورة فوتوغرافية، وإدوارد ويبستر، جامعة ويتروتر ساند، والرئيس السابق للجنة البحث حول الحركات العمالية (ل ب ٤٤) صلب ج د ع اج، جنوب أفريقيا

منجم ذهب مهجور على مشارف جوهانسبورغ يعاد استخدامه من جديد من قبل منجميين غير رسميين.
صورة لآلكسيا ويبستر.

بوصفها موطن الاقتصاد الأفريقي لأكثر من ١٢٥ عاما، تعتبر جوهانسبورغ، الملقبة تودُّدا جوزي، أكبر مدينة غير مبنية على ضفة نهر أو قريبا من ميناء كبير. لقد قامت، بدلا عن ذلك، على الذهب. فمنذ إنشائه، غيّر منجم الذهب العالم من حوله من خلال التجديد المستمر الذي دفعت به موجات من المهاجرين على اتساع المنطقة، بل من كل أصقاع العالم. لقد تم توثيق ذلك بشكل مُوحٍ في مجموعة النصوص حول جواهنسبورغ التي أنجزتها ساره نوتال (Sarah Nuttall) بمعية آشيل مبيمبي (Achille Mbembe) وفيه رسما المدينة على أنها موقع امتزاج وارتجال، مدينة تبتدع نمطها الثقافي الكوسموبولتاني الخاص.

ولكن ثمة جانب آخر لجوهانسبورغ، جانب تدميري لا للحياة البشرية فحسب، بل للطبيعة ذاتها. جواهانسبورغ على حد عبارة جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter)، حالة من «التدمير الإبداعي». يمكن للتنقيب المنجمي غير النظامي في المناجم المهجورة على مشارف المدينة أن يدمّر مدينة الذهب، على حد اعتقاد البعض.

بطريقة غير موسومة ومخفية عن الجمهور، يزدهر انتصاب المنجميين غير النظاميين وأبنائهم. جلب المهاجرون العابرون للحدود غير المسجلين، اليائسون، عائلاتهم وهم يحتالون عل الحياة في أفضية مخفية غير بعيد عن مركز المدينة.
من تصوير آلكس ويبستر.

> جذور الصناعة المنجمية

ما هو مركزي في فهم صناعة الذهب المنجمية في جوزي هو بنية كُلفتها بالغة الحساسية. لم يكن التحدّي الذي مَثُل أماما المستكشفين الأوائل العثور على الذهب، بل العثور عليه في كميات معقولة الكلفة. كانت المرابيح مرتهنة بكلفات إنتاجها المتدنية لسببين اثنين، أولهما هو أن معدل كمية الذهب في الخام المستخرج ضعيف وهو موجود في أعماق الأرض. ثاني الأسباب هو منع أثمان الذهب الدولية الشركات المنجمية من تحميل تبعات أي ترفيع في تكاليف العمل على كاهل المستهلكين. نتيجة لذلك، وضمن بنية التكاليف ضيقة الحدود هذه، كان مجال التقليل من التكاليف هو الأجور، وعليه كانت المهمة التاريخية لمالكي المناجم هي توفير مورد عمل أفريقي بخس الثمن وتأمينه.

فرضَ انتزاع الأراضي وتسليط الضرائب الإجباري الرجال على امتهان العمل المأجور. كانوا يقيمون في إقامات رجالية بحتة مكتظة، ولم يكن مسموحا لهم بأن يجلبوا عائلاتهم معهم. كانت وظيفة العائلة هي إعادة إنتاج القوة العاملة والعناية بهم عندما يعودون إلى منازلهم مرضى، أو مصابين أو كبارا في السن. بهذه الطريقة، دعمت الساكنة الزراعية الكثيفة في المنطقة، والنساء منها على الأخص، مالكي المناجم حيث ساعدنهم على ألا يدفعوا إلا تكاليف إقامة شخص واحد.

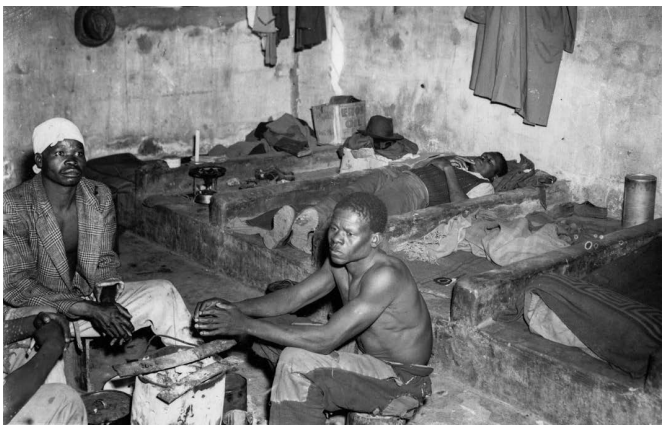

عمال منجميون يستريحون على كتل خرسانية في مركّب سكني. كان مرقد واحد يتسع لأربعين رجلا مع الاقتصار على توفير الأدنى من سبل التخزين والإضاءة و التدفئة. صورة لجامعة كيب الغربية. متحف جزيرة روبن، أرشيفات مايبيوي

أعماق الأنفاق في المنجم بعلوها القليل وأنظمة دعمها الهشة، حيث يستعد العمال للقيام بعمليات التفجير. على امتداد سنوات لاحقة، يؤثر عملهم في صحتهم، وأغلبهم يموتون مبكرا بسبب مشاكل تنفس. الصورة لمصور مجهول، من أرشيف لولي كالينيكوس (Luli Callinicos).

عودة إلى البيت مقيدة. بعد تعاقد لمدة عام، كان العمال المنجميون يعودون إلى ديارهم محملين بالهدايا لعائلاتهم. صورة مجموعة نيف أفريكانا (Neave Africana). متحف الأرشيفات الأفريقية.

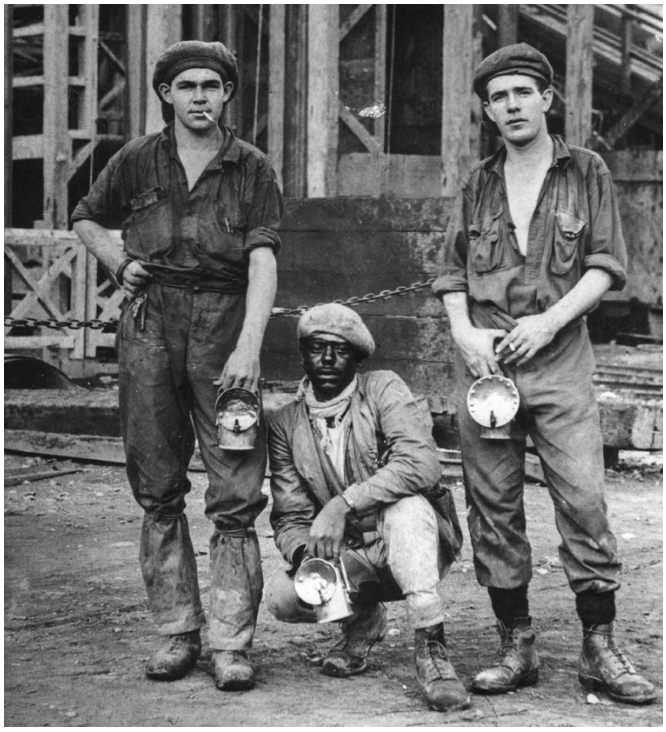

عاملان منجميان أبيضان ينتدبان عاملا منجميا متمرسا أسودا، 1907. كان العمال المنجميون السود يحصلون على عُشُر أجر العامل المنجمي الأبيض. صورة لمصور مجهول، من أرشيف لولي كالينيكوس (Luli Callinicos)، الذهب والعمال، ص ٧٥

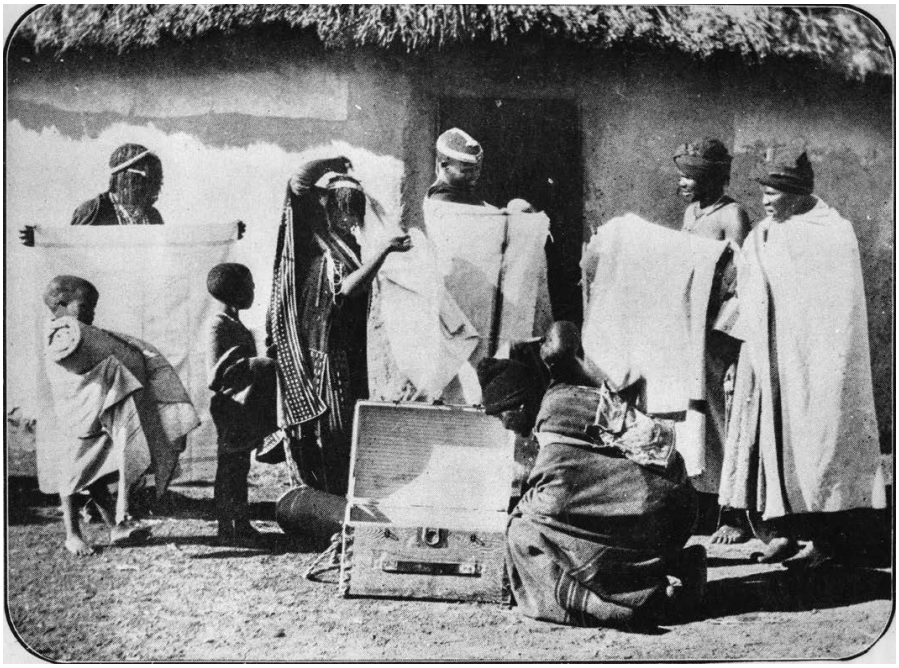

العودة إلى الديار: مهاجر يعود حاملا الهدايا إلى عائلته في مدودوما سنة 1933. صورة مجلة جنوب أفريقيا المصورة، ١٩٣٥-١٩٣٦

بغية الاستمرار في الإنتاج كان العمال يغوصون أكثر فأكثر في تجاويف الأرض. يرتبط المعدل المرتفع لحوادث المنجم الذهبي بالعمق الاستثنائي الذي كانت فيه عمليات الاستخراج تتم. كان معدل العمق يتجاوز ١٦٠٠ مترا، مع أعمق أعماق يمكن أن تبلغ ٤٠٠٠ مترا تحت سطح الأرض. كان أحد أسباب الحوادث الانفجارات والانهيارات الصخرية. سنة ١٩٨٣، سنة انطلاق بحثنا، توفي ٣٧١ عاملا جراء الانهيارات الصخرية. وفي ما بين ١٩٠٠ و١٩٨٥، توفي ٦٦,٠٠٠ عاملا في الأنفاق وأصيب مليون عامل بجروح بليغة. شُلّ العديد من الرجال بسبب الانهيارات الأرضية، بحيث قضوا بقية حياتهم على كراسي متحركة أو في مستشفيات كسيحي الشلل النصفي.

الذهب أصل مهدور. على مرّ الزمن، كان حجم الذهب المدفون في المناجم في جوهانسبورغ قد استنزف. كانت ساكنة المدينة قد توسعت بشكل هائل وازدهر اقتصادها الثانوي بحيث صارت أكبر موطن مالي. توقفت المناجم عن الإنتاج الرسمي وتم هجران المواقع المنجمية.

على أننا اليوم، وغير بعيد عن مركز المدينة، يمكن أن نعثر على مهاجرات عابرات للحدود، مثلما اكتشفت ذلك جانيت موناكاموي (Janet Munakamwe) في رسالتها للدكتورا، محاولات تأمين حياة غير قانونية على هوامش القطاع المنجمي. هن يُعرفن باسم زاما زاما. كل صباح، ينزلن إلى الأنفاق، بأدوات بدائية، مستعملات مصابيح هواتفهن، ويتقدمن مواجهات الصخور بمطارق بسيطة ومجارف وأزاميل لينحتن الصخر المحفور ويجمعن الخام.

امرأة في منجم مهجور أعيد فتحه مؤخرا. هن يمشطن الخامات حاملات رضعاءهن على ظهورهن. صورة آلكسيا ويبستر.

عامل منجمي يحمل المطرقة التي يستخدمها في كسر الصخر في النفق. صورة ألكسيا ويبستر.

عاملة منجمية تحك الخام.
صورة ألكسيا ويبستر

زاما زاما تستعمل حاوية كبيرة لتصب الطين في دلو.
صورة ألكسيا ويبستر

المزج بين تمشيط الخام وتجديل الشعر وإطعام الأطفال.
صورة ألكسيا ويبستر.

عمل خطر. وكما تكتب أنجيلا كاريوكي (Angela Kariuki): «ثمة إمكانية حقيقية لافتقاد الطعام في النفق، وعلى الأخص عندما يستمر العمل أسابيع (وأحيانا أشهرا) ممتدة. يتحدثون عن الافتقار إلى الهواء، حيث كفت تجهيزات التهوئة عن الاشتغال، كما يروون أن البعض منهم ينقطع عنهم النفس وعلى الأخص عندما يشعلون النار ليتدفؤوا في الأنفاق شديدة البرودة، أو لتليين مساحات الصخر الصلبة. كما يتحدثون عن التهاب الصدور والسعال المستمر، والفيضانات، والحوادث الأخرى، التي يمكن أن تحدث أيضا بسبب الافتقار إلى أحذية السلامة الواقية للكواحل».

في مواجهة لامبالاة الحركة النقابية الرسمية، أخذ العمال المنجميون في التنظم الذاتي من خلال الشبكات الاجتماعية المعتمدة على الوسائط الاجتماعية. لا ينتمي إلا نزر قليل إلى النقابات، ولكن أشكالا جديدة من التمثيل والمشاركة بصدد الظهور، مثل مكاتب نصح العمال، مجموعات الاقتراض، ومنظمات حقوق المهاجرين.

منتوج ساعات من العمل ليس إلا قطعة صغيرة من الذهب.
صورة ألكسيا ويبستر.

على خلاف النظام المنجمي الرسمي السابق، تستقبل المناجم غير الرسمية الرجال والنساء، وعائلاتهم. صورة ألكسيا ويبستر.

ولكن العمل المنجمي غير النظامي شهد منعرجا كارثيا عندما أعلن عمدة جوهانسبورغ هيرمان ماشابا (Herman Mashaba) أن المدينة تواجه كارثة تلوح في الأفق (Sunday Times، ٢٥-١١-٢٠١٨). لقد أعلن أن العمال المنجميين غير القانونيين قد جروا المدينة إلى شفا كارثة غير مسبوقة حيث تتقدم زاما زاما بتفجيراتهن إلى مساحات لا تبعد إلا أمتارا عن خطوط إمداد الغاز والبنزين سريعي الالتهاب تحت جوهانسبورغ. إذا ما تم المس بأحد قنوات الإمداد هذه يكون كل شيئ على امتداد ٣٠٠ متر على الدائر عرضة «للاحتراق». وصرح أحد مسؤولي مجلس المدينة إلى الصنداي تايمز أن أجزاء واسعة من المدينة مهددة هي أيضا بخطر الانهيار بفعل وجود ١٤٠ كلم من الأنفاق الجديدة والقديمة التي يتولى العمال المنجميون غير القانونيين حفرها أو تفجيرها تحت المدينة.

لذا فإن المدينة التي بنيت على ظهور عمال مناجم الذهب تواجه الانهيار تحت تأثير النساء والرجال اليائسين الذين يكافحون من أجل العثور على سبل العيش بوصفهم «عمال مناجم غير شرعيين» في مناجم الذهب المهجورة في جوزي. في حين أن البعض قد يحتفل بـ «السوق الحرة» وروح المبادرة لدى هؤلاء العمال الشجعان، إلا أن السوق غير المنظم لا يمكن، كما لاحظ كارل بولاني قبل عدة عقود ، «أن يبقى موجودا لأي فترة من الزمن دون إبادة الجوهر البشري والطبيعي للمجتمع».

شكلت مجتمعات التعدين المتضررة من الدمار البيئي شبكات لحماية هذه المجتمعات المحفوفة بالمخاطر. من غير المرجح أن تكون هذه المبادرات شرارة للحركة المضادة التي يتصورها بولاني ، لكنها تدعم ما يسميه مايكل بوراوي وكارل فون هولدت ، في كتابهما محادثاتهما مع بورديو (Conversations with Bourdieu)، «لحظة جوهانسبرج». لحظة ما بعد الفصل العنصري ، لحظة تمزق سياسي. إنها أيضًا لحظة تنافس حاد وتفتت اجتماعي و «اضطراب عميق في المجتمع». ■

توجيه جميع المراسلات إلى:
الكسيا -ويبستر alexiawebster@gmail.com
إدوارد ويبستر edward.webster@wits.ac.za

> الشعبوية اليمينية من منظور التضامن

بقلم جورج فليكر (Jörg Flecker)، جامعة فيينا، النمسا، عضو لجنة البحث في عمل اجتماع العمل (ل ب ٣٠)، وكارينا آلتريتر (Carina Altreiter)، وإيستيفان غرايسيار (István Grajczjar) وساسكيا سيندلر (Saskja Schindler)، جامعة فيينا، النمسا

مظاهرة ضد قانون العمل الجديد في بودابست
أتيلا كيسنبيك / وكالة الصحافة الفرنسية / غيتي إيماجز

ستفادت أحزاب اليمين في أوروبا من التغيير الاجتماعي الاقتصادي المكثف الذي أعقب الأزمة الاقتصادية والمالية لسنة ٢٠٠٨، وكذا من انهيار الثقة في المؤسسات العمومية. ومنذ انعطافة القرن، وضع العديد من هذه الأحـزاب المسألة الاجتماعية على أجندته. وبوضعها الدائم لمسألة الهجرة قضية مركزية، تمكنت هذه الأحزاب من استخدام وصول أعداد غفيرة من المهاجرين سنة ٢٠١٥ لتعبئة الاستياء والعداء في صفوف الساكنة. وعليه كانت ورقة شوفينية الرفاه الرابحة لديهم تعتمد في ذات الوقت على المزيد من الخطاب المحابي لدولة الرعاية الاجتماعية ونبرة أعلى من كره الأجانب العدائي. وفي هذا السياق، رفع اليمين المتطرف المطالبة بمفهوم التضامن ولم يترك مجالا لاستخدامه من قبل اليسار السياسي. فقد قدم رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان (Viktor Orbán) غلق الحدود المجرية في وجه المهاجرين على أنه فعل تضامني أوروبي.

يتخذ المشروع البحثي «التضامنات في أزمنة الأزمة»[1] (SOCRIS) من الصراعات الرمزية حول مفهوم التضامن نقطة انطلاق. ونقصد بالصراع الرّمزي، تلك المجادلات التي حاول فيها الفاعلون (الجماعيون) فرض نظرتهم للعالم الاجتماعي على الآخرين. ويتعلق ذلك على السواء بما يعتبر صائبا ومخطئا، حسنا وسيئا، ذا قيمة أو عديم القيمة وكذا «بالحدود الرمزية» التي تقسّم الناس مجموعات فتولد مشاعر التماثل والانتماء. يركز المشروع على النمسا والمجر، وهما البلدان اللذان مستهما باختلاف الأزمة الاقتصادية ولكنهما أظهرا تطورات سياسية متماثلة. وبالاعتماد على التثليث المنهجي ومعطيات كمية وكيفية، يوفر المشروع البحثي «التضامنات في أزمة الأزمة» فهما أعمق للعلاقات المعقدة التي تربط بين التغير الاجتماعي والذاتية الاجتماعية.

بغية تحليل مفاهيم التضامن والصراعات الرمزية المرتبطة بها، أخذنا بنظر الاعتبار أمداء المنظور أو حدود جماعة التضامن المتخيلة، وأسس ذلك التضامن، والأنشطة التضامنية في المجتمع المدني، على سبيل المثال. وكان تحقيق «التضامنات في أزمة الأزمة» الذي أجريناه في ما بين شهري جويلية وسبتمبر ٢٠١٧ في النمسا والمجر قد اعتمد عينات ممثلة من الأشخاص في عمر النشاط المهني. وقد مكنتنا تحاليل المعطيات من فهم عميق حول كيفية تعبير الناس عن التضامن، ومتى ولماذا يشعر الناس بأنهم مسؤولون عن مساعدة الآخرين وما إذا كانوا مناصرين للدعم الذي تبذله دولة الرعاية الاجتماعية لمختلف المجموعات؟

أحد أهم الأسئلة كان يتعلق بتحديد الأنواع المختلفة من مفاهيم التضامن التي يمكن تمييزها في البلدان التي تبدو منقسمة بعمق،حول قضايا دعم اللاجئين، حول اختبار المنافع الاجتماعية أو حول دعم الدولة للأقلية الروما («الغجر»)، مثلا. وبغية تجميع الناس تبعا لمناظيرهم حول التضامن، تم إخضاع المعطيات المستقاة من التحقيق إلى تحليل الكتل الإحصائية بحيث وجدنا سبع مجموعات في كل بلد. وللمفاجئة أظهرت البعض من المجموعات فهما متماثلا لمفهوم التضامن في البلدين. فعلى سبيل المثال، تتميز مجموعة «غير تضامنية وغير نشطة» بدعمها القليل لدولة الرعاية الاجتماعية، من خلال قصر التضامن على العائلة والجيران، والافتقار إلى أنشطة في منظمات المجتمع المدني. وعلى الطرف الآخر من الخط

مظاهرة ضد العنصرية في فيينا، النمسا في
آذار/ مارس ٢٠١٩
الصورة: يورج فليكر.

المتّصل التضامني، حددنا مجموعة «تضامنية ونشطة» في البلدين، أي أناسا يظهرون نمطا من التضامن يتميز بدعم قوي لدولة الرعاية الاجتماعية ومستويات عالية من النشاط في منظمات المجتمع المدني. على أن اتساع مدى التضامن لدى هذه المجموعة يختلف من بلد إلى آخر: ففيما أظهر الناس في النمسا انشغالا بأحوال كل البشرية، اقتصر الانشغال المجري على المواطنين المجريين فقط.

ولكن، يمكن وضع أغلبية واسعة من الساكنة في ما بين الطرفين الأقصيين. ثمة، يمكننا أن نحدد مجموعات عديدة أخرى تظهر مزاوجات بين مختلف أسس التضامن واتساع مداه ومستويات النشاط من أجل تحقيقه. توجد البعض من هذه الأنماط في أحد البلدين ولكن معظم الاختلافات الواضحة تتعلق بأحجام المجموعات. فإذا ما أخذنا المجموعات أو أنواع التضامنات مع بعضها ولم نميّز إلاّ ما بين الإدماجي والإقصائي، أي ما بين من يدعم الانغلاق الإثني والقومي ومن يظهر التضامن الكوني، يبدو لنا أن ٦٢ ٪ يتقاسمون نوعا ما نمطا من التضامن الإدماجي في النمسا، فيما لا يكون ذلك إلا بنسبة ٣٩ ٪ من المجيبين على أسئلتنا في المجر. وعلى العكس من ذلك يظهر ٤٠ ٪ من المجريين فهما للتضامن واضح المحدودية الإثنية أو القومية في حين لا يصح ذلك إلا على ٢٧ ٪ من المجيبين في النمسا.

بسبب قوة أحزاب كره الأجانب وشوفينية الرفاه في البلدين، كنا مهتمين كذلك بمعرفة إن كانت أنماط التضامن تتوافق مع التفضيلات الحزبية. وكما كان منتظرا، كان الدعم الأقوى لأحزاب أقصى اليمين الشعبوي موجودا في صفوف مجموعات اللاتضامن والإقصائية القومية في كلا البلدين. ولكنا لاحظنا كذلك أن قسما معتبرا من الناس في المجموعة الأكثر إدماجية (٢٠٪ في المجر مما يقارب ١٥ ٪ في النمسا) مناصرٌ لهذه الأحزاب. ويعني ذلك أن بعض الناس يصوّتون لهذه الأحزاب لا بسبب موقفها الكاره للأجانب والمساند لشوفينية الرفاه الاجتماعي، بل على الرغم منه. وقد يسمح لنا ذلك مجددا بأن نرفض القول بأن أقصى اليمين لا يمثل إلا مواقف موجودة في صفوف الساكنة على اعتبار أن الناس يمكن أن تنجذب نحوه لأسباب مختلفة.

على خلاف العديد مما تأتي به العديد من المناقشات الجارية حول شعبوية اليمين، تشير نتائج «التضامنات في أزمة الأزمة» إلى أن لمجموعة اجتماعية واحدة، وهم عمال الياقات الزرقاء المحرومون، سلوكا انتخابيا يفسر نجاح أحزاب أقصى اليمين. ولئن كانت المنازل الاجتماعية المتدنية، والحرمان، والشعور بالعجز السياسي عوامل مهمة حقا، فإن قسما معتبرا ممن المتعاطفين مع أحزاب أقصى اليمين في كلا البلدين، النمسا والمجر، وللمفاجأة، هم ممن لديهم وضع اقتصادي جيد وهم يشعرون بأنهم على ما يرام وأنهم استفادوا من التغيرات الاجتماعية الاقتصادية الأخيرة.

يُسهم المنظور التضامني في فهمنا لخطوط الكسر الاجتماعية ولدعم اليمين المتطرف. ثمة نوع من التوافق بين مفاهيم التضامن والتفضيلات ما بين الحزبية. ولكن، وعلى الرغم من أهمية شوفينية الرفاه الاجتماعي، ليس بإمكاننا أن نعيد نجاح هذه الأحزاب إلى مجرّد «التضامن الإقصائي». سبب ذلك الأول أنّها، وعلى نقيض خطابها، لا تدعم حتى دولة رعاية اجتماعية لفائدة المجموعة القومية. وفضلا عن ذلك، وزيادة عليه، كثيرا ما تكون أنماط التضامن معقدة، بحيث تتضمن الالتباسات والتناقضات المتولدة عن ذلك التعقد، نوعا من انفتاح التعبئة السياسية على وُجهات مختلفة. ■

توجه كل المراسلات إلى جورج فليكر على العنوان joerg.flecker@univie.ac.at

[1] يمول المشروع الصندوق النمساوي للعلوم (FWF Nr. I 2698-G27) وصندوق تمويل البحث العلمي المجري (OTKA Nr. ANN 120360).